October 1992

150211

المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

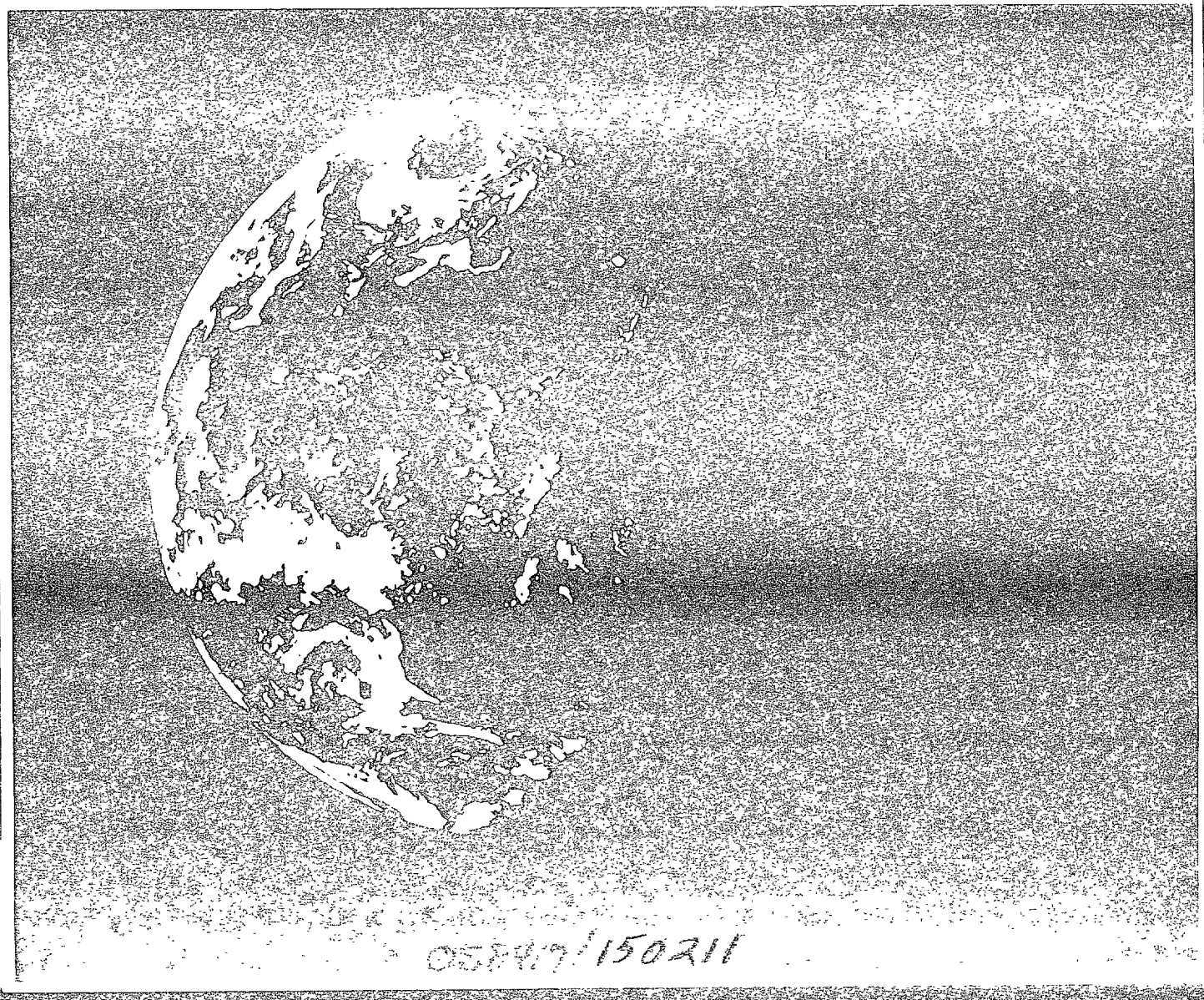

OESAI/150211

المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

ربع سنوية أكتوبر 1992
المجلد 19 ، العدد الرابع

حقوق الطبع: 1992، مؤسسة المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية.

تنشر المجلّة الدّوليّة للرّقابة الماليّة الحكوميّة على أساس ربع سنوي : يناير (كانون الثاني) ، أبريل (نيسان) ، يوليو (تمّوز) ، أكتوبر (تشرين الأوّل)، في طبعات باللغات العربية والإنكليزية والفرنسيّة والألمانية والإسبانية باسم المنظّمة الدّوليّة للأجهزة العليا للرّقابة الماليّة والمحاسبة " إنتوساي ". وتكرّس المجلّة الّتي تعتبر المجلّة الرّسميّة الناطقة باسم " إنتوساي " ، لتحسين الإجراءات والأساليب التقنيّة للرّقابة الماليّة الحكوميّة. وتعبّر الآراء والأفكار الّتي تنشر فيها عن آراء وأفكار رؤساء التحرير أو الأفراد الذين يساهمون فيها ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المنظّمة أو سياساتها.

ويرحّب رؤساء التحرير بالمقالات والتقارير الخاصّة والأنباء التي تقدّم إلى المجلّة ويتعيّن إرسالها إلى مكاتب التّحرير الموجودة بديوان المحاسبة العامّة الأمريكي : U.S. General Accounting Office , Room 7806 , 441 G Street , N.W. Washington , D.C. 20548, U.S.A. (202 - 275 - 402 :الفاكس ، 202 - 275 - 4707 :الهاتف)

ونظرا لاستخدام المجلّة كأداة تعليميّة فإنّ المقالات الّتي يحتمل قبولها أكثر من غيرها هي تلك الّتي تعالج جوانب عمليّة للرّقابة الماليّة على القطاع العام . وتشمل هذه الجوانب دراسة الحالات التّطبيقيّة أو الأفكار المتعلقة بمناهج بحث جديدة في مجال الرّقابة الماليّة أو تفاصيل عن برامج التدريب الخاصة بالرّقابة الماليّة . هذا وإن تكون المقالات الّتي تتناول أساسا جوانب نظرية مناسبة للنّشر في هذه المجلّة. وتوزّع المجلّة على رؤساء جميع الأجهزة العليا للرّقابة الماليّة ، في جميع أنحاء العالم الّتي تشارك في أعمال منظّمة " إنتوساي ". أمّا البقية فيمكنهم الاشتراك في المجلّة مقابل خمسة دولارات أمريكيّة في السنة . وينبغي إرسال الصكوك والمراسلات للحصول على أيّ من الاعداد بالبريد إلى مكتب إدارة المجلّة بالعنوان التالي : P.O. Box 50009 , Washington D.C. 20004 , U.S.A.

وتجري فهرسة مقالات المجلّة في فهرس المحاسبين الّذي ينشره المعهد الأمريكي للمحاسبين العامّين القانونيّين ، كما تدرج في محتويات الإدارة . وتنشر مقتطفات من بعض المقالات المختارة في النشريات التالية:

Anbar Management Services , Wembley , England.
, University Microfilms International , Ann Arbor Michigan , U.S.A.

المحتوى

المقال الافتتاحي 1
أخبار موجزة 4
انعقاد الدّورة الرابعة للجمعية العامة للارابوساي 27
بين برلين وواشنطن 31
تقارير منشورة 33
أخبار " إنتوساي " 36

مجلس رؤساء التّحرير :
فرانزفيدلر : رئيس محكمة المحاسبات: النمسا
ل.دنيس درزتالس :المراقب العام : كندا
حسين الشريف :الرئيس الأوّل لدائرة المحاسبات : تونس
شارلس أي. بوشر : المراقب العام : الولايات المتّحدة الأمريكيّة
خوزيه رامون مدينا: المراقب العام : فنزويلا
رئيس مؤسسة المجلّة الدّوليّة للرّقابة الماليّة الحكوميّة :
بيتر ف اليفريس (الولايات المتّحدة الأمريكيّة)
رئيس التحرير :
دونالد آر دراخ (الولايات المتّحدة الأمريكيّة)
رئيسة التحرير المساعدة :
ليندا آل. ويكس (الولايات المتّحدة الأمريكيّة)
المحرّرون المشاركون :
هيوبرت فيبر (إنتوساي - النمسا)
مارك هيل (كندا)
إيجبرت كالتباخ (جمهورية ألمانيا الاتحادية)
هيساشي أوكادا (أنتوساي - اليابان)
لوزان سيكالو (سباساي - تونجا)
شرما أوتلي (كاروساي - ترينداد وتوباغو)
عبد الرزاق السماوي (تونس)
ديان رينكا (الولايات المتّحدة الأمريكيّة)
سوزانا خيمون دي نيفيت (فنزويلا)
الإنتاج / الإدارة :
سبرينا تشيس (الولايات المتّحدة الأمريكيّة)

أعضاء المجلس التنفيذي لمنظّمة " إنتوساي "
هانز خونتر زافلبرغ ، رئيس محكمة المحاسبات ، جمهورية ألمانيا الاتّحادية ، رئيسا للمجلس .
جون سي. تايلور، المراقب العام ، أستراليا ، نائبا أوّلا للرئيس .
شارلس أي. بوشر ، المراقب العام ، الولايات المتّحدة الأمريكيّة، نائبا ثانيا للرئيس.
فرنز فيدلر ، رئيس محكمة المحاسبات ، جمهورية النمسا ، أمينا عاما .
صمويل هيدلكو ، المراقب العام لجمهورية كوستاريكا .
تايبو لسكينان ، المراقب العام ، فنلندا .
استيفان هاجلماير ، رئيس مكتب الدولة للرّقابة الماليّة ، المجر .
أم. جوزوف ، رئيس المجلس الأعلى للرّقابة الماليّة ، إندونيسيا .
ديفيد ج. تيورج ، المراقب والمراجع العام ، كينيا .
ماريا هرمينيا دراغو كوريرا ، المراقبة العامّة لجمهورية بيرو .
إيفيميو دومنجو ، رئيس لجنة الرّقابة الماليّة ، جمهورية الفلبين .
أبو بكر عبدالله مارن ، المراجع العام لجمهورية السودان .
جوسلين تومبسون ، المراجعة العامّة لترينداد وتوباغو .
حسين الشريف ، الرئيس الأوّل لدائرة المحاسبات ، تونس .

الرقابة المالية والديمقراطية

بقلم فرانز فيدار
الامين العام لمنظمة الانتوساي

الرقابة المالية والنظام البرلماني

ينبغي ان تتكامل سلطات الميزانية بالضرورة مع سلطات الرقابة المالية . ويعني ذلك بالمعنى الضيق الحق في فحص المطابقة مع الميزانية اما بالمعنى الواسع فإن الامر يتعلق بالحقّ في اجراء الرقابة المالية العامّة الصرفة . وقد تصبح سلطات الموازنة غير ذات شأن وتتحول الى مجرّد إجراءات شكلية اذا لم تتعزز بسلطات الرقابة المالية .

وتوكل الهيئة الحكومية التي تملك سلطات الرقابة المالية عادة مسؤولية تنفيذ مثل هذه السلطات الى جهاز رقابة مستقل.وبناء على ذلك يتضح من الناحية العملية ومنذ البدء ان جهاز الرقابة سيكون مرتبطا بالهيئة التي تمارس سلطة الرقابة المالية أو على الأقل على اتصال وثيق بها وإن اختلفت طبيعة هذه العلاقة وتباين مداها من بلد الى آخر .

بيد ان ذلك لايكشف اي شيء عن طبيعة العلاقة القائمة بين الجهاز المكلّف بالرقابة الماليّة والهيئة التي تمارس سلطات الرقابة المالية . وتوكل كل مسؤوليات الرقابة المالية اعتمادا على التقسيم الثلاثي للحكومة الى إحدى السلطات الثلاث اي التشريعية أو التنفيذية أو القضائية . غير أن هذه الاخيرة نادرا ماتمارس مثل تلك السلطات ، كما ان التجارب العالمية اثبتت ان ذلك لايمنع من هيكلة هيئة الرقابة المالية طبقا لمواصفات محكمة الحسابات.ومع ذلك فان السلّطتين التشريعية والتنفيذية هما المؤهلين الأساسيين لتولّي سلطات الرقابة.

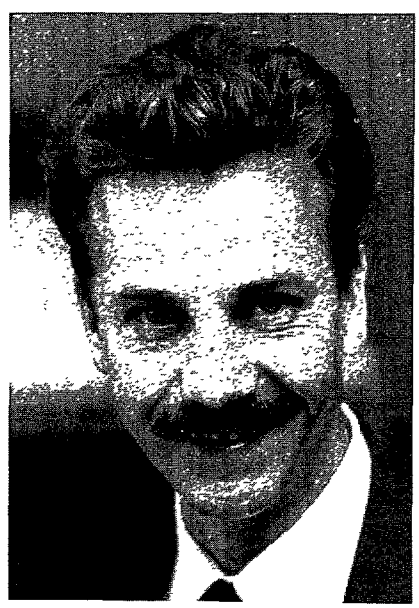

السيد فرانز فيدار

ويعكس الارتباط التنظيمي او حتى الوظيفي القائم بين جهاز الرقابة الخارجي والسلطة التنفيذية مذهبا فلسفيا يعود الى ماقبل الدستور . ويؤدي هذا الارتباط الى خلق صراع دائم اذ ينبغي أن تكون الاجهزة المكلفة بالرقابة مستقلة عن الهيئات الخاضعة للرقابة . و تنتمي الهيئات الخاضعة للرقابة في نظام تقسيم السلطات الى السلطة التنفيذية وبناء على ذلك فان الامر يتنافى والمقاييس التي أقرها " اعلان ليما " حول دليل المبادئ الرقابية بالنسبة للاجهزة العليا للرقابة بصفتها جزءا من السلطة التنفيذية .

ويفترض التصوّر الدستوري الحديث وجود علاقة

وثيقة بين الرقابة المالية والسلطة التشريعية . وهو تصوّر منطقي نابع عن التطور التاريخي للحقوق البرلمانية خاصة فيما يتعلق بالموازن ، ذلك ان حصول البرلمان على سلطات الميزانية يعد مرحلة تاريخية ذات اهمية كبرى طبعت المفهوم الحديث للنظام البرلماني. وقد كان من المنطقي ان تواكب هذه المرحلة تفويض سلطة مراقبة الموازنة الى البرلمان.وقد اثيرت مسألة العلاقة بين الرقابة المالية والسلطة التشريعية في الفقرة الثامنة من " اعلان ليما " التي تنصّ على أن العلاقة بين الجهاز الاعلى للرقابة والبرلمان تخضع لاحكام الدستور السّاري المفعول في البلد المعني بالامر . وتجدر الاشارة الى أن " اعلان ليما " يفترض – ولو ضمنيا – أن جميع البلدان الاعضاء في منظمة الانتوساي تعمل بالفعل بالنظام البرلماني .

الرقابة المالية في اطار شبه دستوري

إن ارتباط عملية الرّقابة المالية بالمؤسسات التشريعيّة للدّولة لايضمن استقلال جهاز الرقابة بالفعل عن السلطة التنفيذية اذا كان البرلمان نفسه لايتمتع بالاستقلال التام .لقد كشف لنا هذا القرن بالخصوص ، بل القرون السابقة أيضا ، ان الانظمة الاستبدادية توصّلت بدرجات متفاوتة من المهارة الى اضفاء صبغة شبه دستورية على الطابع الدكتاتوري للحكم ، كما انها استخدمت مؤسسات النظام البرلماني لهذا الغرض . ولايشكل البرلمان في هذه الحالات ثقلا مساويا للحكومة بل يكون تابعا لها. وتعد هذه النقطة تشويها لمبدا الفصل بين السلطات اذ ان ظاهرة تمركز السلطات قد حلّت محلّ الفصل التقليدي بين السّلط .

وليس من الواقعية في شيء أن ننكرأن الرقابة الماليةقد وجدت ولا زالت توجد في الانظمة الدكتاتورية. . ومامن ريب ان تاريخ الرقابة ابعد من تاريخ الدستور وان تطوّر ميدان الرقابة ظلّ مستقلا عن الدستور طيلة فترات طويلة . بيد أن هذا النوع من الرقابة الخاضعة للقيود والمعرضة لجملة من العراقيل المحتملة لايمكن أن تلبي حاجيات العصر الحالي ، خاصة وأن القيود التي قد تفرض على الميادين الخاضعة للرّقابة أو على محتوى التقارير ، تتنافى مع الاحكام الدستورية الحديثة ومع فلسفة الرقابة العصرية .

مفهوم المؤسسات الديمقراطية بالنسبة للرقابة المالية.

يشكل الاطار الديمقراطي احد العوامل الاساسية التي تضمن اجراء رقابة حقيقية ومستقلة عن الهيئات الخاضعة للرقابة اذ أن الشكل الديمقراطي للحكومة هو الشكل الوحيد الذي يمكن ان يوفّر لجهاز الرقابة جميع الضّمانات التي يحتاج اليها لأداء مهامه . ولايمكن أن تكون الرقابة المالية المنتوج الحقيقي لسلطات المراقبة المخوّلة لممثلي الشعب الا في ظلّ النظام الديمقراطي وحده . ولايمكن للشعب كذلك ان يتحقق من ان هناك جهاز رقابة مستقل يتولّى التحريّ دون أدنى قيد ، من حسن استخدام عائدات اضرائب المفروضة عليه الا في اطار نظام ديمقراطي . وبناء على ذلك فإن الديمقراطية شرط أساسي لضمان رقابة حقيقية ومستقلة مطابقة للمفهوم الحديث .

ونظرا إلى أن لفظ الديمقراطية يأول عادة بطرق مختلفة اودّ ان ابين بايجاز وبصورة قطعية تلافيا لأي خلاف أن الديمقراطية تعني شكل الحكومة المتجذرة في سيادة الشعب والتي تضمن حقّ الاقتراع العام والحرّ وتحميه بواسطة القانون والمؤسسات .

وقد ثبتت العلاقة القائمة بين الديمقراطية والرقابة المالية بوضوح خلال الفترات الاخيرة . فبعد انهيار الانظمة الاستبدادية في أروبا الشرقية وشرق أروبا الوسطى شرعت دول المنطقة في تركيز انظمتها الرقابية على اساس جديد يستجيب

للمبادىء الديمقراطية .

الديمقراطية أو التحدّي الذي تواجهه منظمة "الانتوساي"

يتعلّق البندان الخامس والتاسع من " اعلان ليما " بالنظام الأساسي للجهاز الأعلى للرّقابة وبطبيعة العلاقة القائمة بين الرقابة والبرلمان والحكومة والإدارة مع التأكيد على استقلالية الرقابة . بيد أنه كما بيّنا سابقا ، لايمكن تحقيق هذه الاستقلالية الاّ في اطار الشكل الديمقراطي للحكومة الجدير حقا بهذه التسمية . وبناء على ذلك ترتكز اهداف " اعلان ليما " على الافتراض الضمني القائل بأن الرقابة تجرى في اطارالديمقراطية ، وإن لم يتم ذكر المصطلح الأخير وأود اغتنام هذه الفرصة لإصلاح هذا السّهو خاصة في نهاية هذا القرن الذي شهدنا خلاله فشل عدّة اشكال أخرى للحكومة ، والمعاناة والتضحيات الناجمة عن الانحرافات السياسيّة .

تسعى منظمة " الانتوساي " وفقا لأحكام المادّة الاولى من نظامها الأساسي الى التشجيع على تبادل الافكار والخبرات بين الاجهزة العليا للرقابة التابعة للبلدان الاعضاء في المنظّمة وذلك فيما يتعلّق بالرّقابة المالية على الموارد العامّة . ويكون من المشروع في ضوء " اعلان ليما " الذي يهدف إلى ضمان ديمقراطيّة حقّة ان يشمل تبادل الاراء كل مايتصل بطبيعة المؤسسات الديمقراطية ومكانتها بالنسبة للاجهزة العليا للرقابة . وتحرص منظمة الانتوساي على تركيز الوعي باهمية الديمقراطية بالنسبة للرقابة واثبات تلك الاهمية . ومن المشروع كذلك ان نتساءل عما إذا كانت الاهداف التي ينص عليها " اعلان ليما " قد تحققت بالفعل في جميع البلدان الاعضاء في " الانتوساي " .

وبناء على ذلك ، فلنبادر بمنح الديمقراطية وتطورها المكانة المناسبة داخل "الانتوساي" . ولنبادر ونحن على عتبة حقبة جديدة من الزمن وبصفتنا اعضاء في منظمة الانتوساي بالمساهمة الفعلية في ارساء عصر جديد تعمّ خلاله روح الديمقراطية ، فضلا عن تركيز الاهتمام بالرقابة المالية ورعاية المواطنين الذين تؤدى المهام الرقابية لصالحهم في النهاية . ان الرقابة المالية مرتبطة بالنظام الذي انشئت داخله وهو الذي يرسم حدودها ، فلنزودها بالشحنة التي تحتاج اليها للتنفس دون ان نهاب رفع رؤسنا عاليا .

يصادف صدور هذا العدد تاريخ انعقاد المؤتمر الرابع عشر " للانتوساي " الذي سيناقش خلاله المؤتمرون ومن خلال لجان المعايير موضوع «الرقابة في محيط متغير» وموضوع«تحسين التصرف المالي» ، وقد ساهم اكثر من 120 جهازا اعلى للرقابة في الاعداد للمؤتمر الرابع عشر للانتوساي " ، وتعبر أمانة المؤتمر عن تقديرها لهذه المساهمات الجمّة .

وسيقدم العدد القادم من المجلة الدولية الذي سيصدر في جانفي 1993 تغطية كاملة لوقائع المؤتمر الرابع عشر للانتوساي .

أخبـــار موجـــــزة

البـــانيـــا :
بعث جهـاز أعلى للرقـابـة

انشأت البانيا في ماي 1992 لجنة الرقابة الحكومية لتقوم بمهام الجهاز الاعلى للرقابة .وتعد هذه اللجنة الجديدة 200 موظف يعمل 25٪ منهم في " تيرانا " في حين يعمل الـ 75 % المتبقون في الفروع الموجودة في مختلف انحاء البلاد .

وقد عملت هيئات الرقابة السابقة قبل الشروع في الاصلاحات الديمقراطية الاخيرة ، في ظل اقتصاد مركزي ونظام استبدادي وهي هيئات غير مستقلة عن الحكومة تنقصها الكفاءة والفعالية .

ومع التغييرات الديمقراطية وإرساء اقتصاد السوق ، تمت اعادة هيكلة ادارة اموال الدولة ورقابتها بالاعتماد على تجارب البلدان الاعضاء في الانتوساي ، وتكييف تلك التجارب مع الظروف الخاصة بالبانيا . وسيصادق البرلمان قريبا على قانون يمنح الجهاز الاعلى للرقابة في البانيا استقلاليته ، ويخول له العمل باسم الصالح العام ، ويكون هذا الجهاز مسؤولا امام البرلمان . ويخول هذا القانون للجنة المراقبة الحكومية التثبت من شرعية النفقات المالية لجميع مستويات الادارة الحكومية ، ومن الكفاءة التي يتم بها صرف الاموال . وستقوم اللجنة ايضا بمثل هذه التحريات فيما يتعلق بالاموال التي تخصصها الدولة للاحزاب السياسية .

للحصول على مزيد من المعلومات .يمكنكم الاتصال بمصلحة الرقابة التابعة لوزارة المالية بالبانيا – تيرانا

الارجنتيـــــن
الجهـاز الاعلى للرقـابة يستضيف المؤتمر الاقليمي .

إن اختيار الارجنتين لاحتضان المؤتمر التاسع لمنظمة الاجهزة العليا للرقابة والمحاسبة بأمريكا اللاتينية الذي انعقد من 7 الى 11 اكتوبر 1990 ، امر يكتسي اهمية كبرى بالنسبة لهذا البلد ، نظرا لان الارجنتين تحتضن لاول مرة حدثا من هذا النوع وبهذا الحجم .

وقد قامت محكمة المحاسبات بالارجنتين بالدعاية للحدث وشجعت الاجهزة العليا للرقابة في المنطقة على تقديم بحوث وعلى المشاركة في المؤتمر . وتم اصدار ثلاث نشريات دورية قبل تاريخ انعقاد المؤتمر لتوفير المعلومات الخاصة بسير الاعداد لهذا اللقاء .

وقد جاءت النتائج مرضية للغاية ، اذ شارك في المؤتمر ممثلون عن الاجهزة العليا للرقابة وعن المنظمات الوطنية والدولية . كما تم تقديم العديد من البحوث وقد ناقش الحضور بجدية وحماس وحسّ مهني المواضيع الخمسة المدرجة في جدول اعمال المؤتمر ، وذلك في جلسات عمل وخلال الجلسات العامة . وقد توصّل المؤتمرون الى عدة نتائج وتوصيات ستساهم بدون شك في تحديد مناهج رقابة الاداء و الرقابة التنظيمية .

وتتقدم محكمة المحاسبات بالارجنتين بالشكر الى جميع الاجهزة العليا للرقابة والمحاسبة بامريكا اللاتينية ومنطقة الكراييب والى المنظمات الدولية والوطنية على مساهمتها في هذا المؤتمر .

يمكن الاتصال بمحكمة المحاسبات ببوينس آرس الأرجنتين للحصول على مزيد من المعلومات .العنوان:
HipolitoYrigoyen1236CP1086B:
uenosAires,Argentina

استـرالـيـا
تشـريـع جـديـد في مـيـدان الرقابة .

تقوم استراليا باعداد مشروع قانون سيحلّ محل التشريع الخاص بالمحاسبة والرقابة الحكومية . وسيتم تعويض قانون الرقابة الصادر سنة 1901 بثلاث قوانين منفصلة يتعلّق اولها بتعيين المراقب العام لاستراليا والسلطات المخوّلة له . ويحدّد القانونان الآخران مقتضيات المحاسبة واعداد التقارير بالنسبة للمؤسسات التابعة للحكومة والخاضعة لها. ومن المتوقع ان يصبح هذا التشريع ساري المفعول بداية من 1 جويلية 1993 وللحصول على مزيد من المعلومات ، يمكن الاتصال بمكتب المراقب العام لاستراليا .
10th Floor Medbank House Bowes Place, Phillip GPO Box707,CamberraCity 2601, Australia.

النمسا

انتخاب الرئيس الجديد امينا عاما " للانتوساي "

انتخب البرلمان النمساوي بتاريخ 25 جوان 1992 السيد فرانز فيدلر، رئيسا لمحكمة الحسابات بالنمسا خلفا للسيد تاسيلو بروزييك ، الذي تنتهي مدّة توليه لهذا المنصب يوم 30 جوان 1992 . ويتولّى رئيس محكمة الحسابات بالنمسا وفقا للنظام العام للانتوساي منصب الامين العام للمنظمة .

وقدأهّل السيد " فيدلر " لممارسة مهنة القضاء بعد التخرج من كليّة الدراسات القانونية بجامعة " فينا" وعين في منصب المدعي العام سنة 1973، وقد تخصص في المخالفات الاقتصادية. وتم تعيين السيد فيدلر مديرا مساعدا بالمحكمة العليا بفينا سنة 1979 بعد انتقاله اليها سنة 1976 وقد دخل السيّد " فيدلر " ميدان السيّاسة سنة 1980، بالانضمام الى الموظفين البرلمانيين التابعين لحزب الشعب النمساوي . وهو احد اعضاء الوحدة الديمقراطية الاروبية . وقد اهتم السيد فيدلار خلال تلك الفترة بالخصوص بالمسائل القضائية وشؤون الدفاع والحصانة البرلمانية والرقابة المالية وذلك من خلال لجان الاستقصاء البرلمانية .

وتم انتخاب السيد " فيدلر " سنة 1986 نائبا رئيس لمحكمة الحسابات بالنمسا ، واصبح بالتالي امينا عاما مساعدا لمنظمة الانتوساي . وقد قام السيد فيدلر بنشر العديد من المقالات حول مسائل قانونية تتصل بمحكمة المحاسبات بالنمسا. وسيحضر السيد فيدلر بصفته الجديدة المؤتمرالرابع عشر لمنظمة الانتوساي الذي سينعقد بواشنطن .

الرجاء الاتصال بمحكمة المحاسبات للحصول على مزيد من المعلومات .

العنوان :

Dampfschiffstrasse2,A1033
Vienna,Austria.

بلجيكيا

دليل جديد للمراقبة

دفعت الصعوبات المالية التي شهدتها بلجيكيا القيادة السياسية الى ايجاد طرق جديدة لتطوير ادارة الموازنة . وتجري التجارب منذ سنة 1986 بهدف اخضاع النفقات لخطة تعتمد على برنامج خاص . وقد تم اصدار القوانيين المتعلقة باعادة تنظيم اجراءات الموازنة . وتم عرض موازنةالدولة بداية من سنة 1990 في شكل جديد يتضمن تحديد الاهداف والمقاييس لتقويم النتائج .

وفضلا عن ذلك اعلن البرلمان صراحة انه يودّ مستقبلا الحصول على المعلومات المتعلقة بما اذا كانت الاموال العامة تصرف بطريقة قانونية وشرعية وكذلك بنتائج البرامج . وتحقيقا لهذا الهدف ، اعلن مجلس النواب في جويلية 1991عن رغبته في تكليف محكمة الحسابات برقابة الادارة باسم البرلمان ، قصد التثبّت مما اذا كان انفاق الاموال يتم وفقا للسياسات المنتهجة . وتعدّ هذه المهمّة جزءا من المهام التقليدية الموكولة الى محكمة الحسابات التي تقوم بدور المستشار بالنسبة للبرلمان وذلك فيما يتعلّق بالموازنة.

وفضلا عن هذا الدور الموسّع الذي يقوم به الجهاز الاعلى للرقابة ، تجري التجارب منذ شهر اكتوبر 1991 حول اربع برامج انشطة جديدة . وستكون هذه التجربة فرصة لاختيار طرق عمل جديدة ، تضمّن نتائجها في تقارير خاصّة .

الرجاء الاتصال بمحكمة الحسابات للحصول على معلومات إضافية العنوان :

. 2 Rue de la Regence1000 Brussels,Belgium.

الكاميرون

جهاز اعلى جديد للرقابة

اصبح الجهاز الاعلى للرقابة على الاموال العامة بالكامرون ، المسمّى بجهاز الدّولة الاعلى للرقابة ، تابعا لديوان رئيس الجمهورية على اثر اعادة هيكلة الحكومة في 9 افريل 1992 . ويتولى رئاسة الجهاز منسق عام هو السيد " بول إيلا مانياي " الذي شغل قبل ذلك خطة مستشار فني بوزارة الخدمة العامة ورقابة الدولة سابقا .

السيد بول ايلامنياي

وقد نظم جهاز الدولة الاعلى بالكامرون دورة تدريبية خلال شهر سبتمبر1992غطت ماينا هز 20 موضوعا ، وذلك في نطاق الدورات المخصصة لتدريب موظفيها التقنيين . وتتناول المواضيع الاكثر اهمية النظام الاساسي لجهاز الدولة الاعلى للرقابة داخل الاطار السياسي والاجتماعي الجديد الذي يتسم بالتعددية الحزبية ، وكذلك الظروف النفسية التي يمر بها المراقب ، وتقويم البحوث المتعلقة بفوائد الخدمات العامة والعراقيل التي تواجهها داخل المؤسسات الحكومية .

وقد تم مؤخرا تقديم التقرير السنوي الذي يعده جهاز الدولة الاعلى للرقابة في الكامرون عند نهاية كل سنة مالية . وتدعو اهم التوصيات الواردة في التقرير السلطات العامة الى تشديد العقاب على رؤساء المؤسسات المتهمين بسوء الادارة ، والى مراجعة بعض

التشريعات التي ثبت عدم جدواها عند التطبيق ، والى تطوير سياسة اكثر تماسكا وواقعية تهدف الى مساعدة المؤسسات العامة على النهوض بادائها التقني ، ورفع ارباحها الاقتصادية ، ودعم مقوّماتها الاجتماعية واستقلالها المالي .

للحصول على مزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بالجهاز الاعلى للرقابة ، رئاسة الجمهورية ص . ب . 508 – ياوندي – الكامرون .

الكندا

مبادرة تخطيط استراتيجية

لاتزال الضغوطات الرامية الى الحدّ من النفقات الحكومية والى دفع الحكومة الى تحقيق اكثر ما يمكن من الانجازات باقل مايمكن من الموارد احد العوامل الاساسيّة التي تؤثر على جهاز الرقابة منذ بضعة اشهر . وقد اعلنت الحكومة في شهر جويلية المنقضي عن ضغط عام على النفقات بالنسبة للسنة الجبائية الجارية . وقد تقيّد جهاز الرقابة بهذه الدّعوة الى التقشف ، وذلك مابالتخفيض في حجم نفقاته ، بالرغم من استقلال المراقب العام عن الحكومة وعدم التزامه بهذه التخفيضات من الناحية التقنية . وتمثل التحدي في تخفيض النفقات دون المسّ بمسؤوليات المراقب العام المهنية والقانونية وبدون الخفض في معدّل انتاج المكتب .

وقد وضع المكتب، تحت اشراف المراقب العام واللجنة التنفيذية العليا ، منهجا استراتيجيا للتخطيط ، يرمي الى تحقيق اجماع عامّ حول رؤية المكتب ، ومهامه والمبادىء التي ترتكز عليها انشطته . ويمثل هذا المنهج جزءا من المبادرة الرامية الى خلق محيط يساعد على تطور انتاج مكتب المحاسبة وخدماته وسير اعماله وموظفيه باطّراد .

الجهاز الاعلى للرقابة والبرلمان .

امّا فيما يتصل بالبرلمان ، فان مكتب المحاسبة يقوم حاليًا بوضع الصيغة النهائية لعملية الرقابة الشاملة الرابعة والاخيرة على البرلمان . وقد شملت عمليات الرقابة الثلاث الاولى مجلس العموم ومجلس الشيوخ ومكتبة البرلمان . وتغطي عملية الرقابة الرابعة ، التي ستوضع نتائجها على ذمة المجلسين في غضون شهر اكتوبر ، الخدمات التي يتم توفيرها لكلا المجلسين ، وكذلك الانشطة الموكولة الى كلّ منهما على حدة ، والتي يمكن الوصل بينها ضمانا للاقتصاد والكفاءة والفعالية .

وعلى الصعيد البرلماني أيضا ، اخذت ظاهرة الاشراف القانوني منعرجا هامّا في ربيع 1991 وذلك باستخدام التغطية التلفزية لجلسات اللجان بما في ذلك لجان المحاسبات العامّة . ومع نهاية الجلسات التي تبت في الأمر خلال شهر جوان المنقضي ، تم عرض اشغال مكتب المحاسبة في سبع جلسات تلفزية ارتكزت اساسا على تقرير المراقب العام لسنة 1991 . وقد جاء ردّ فعل الحضور ايجابيا عموما . وتخضع التغطية التلفزية لجلسات اللجان لجملة من القوانين الصارمة التي وضعها المجلس (استعمال الكاميرا الثابتة فقط ، وتثبيت الكاميرا باستمرار على المتحدّث ، واستغلال الاضواء الموجودة فحسب واشراف موظفي المجلس على الانتاج .) وتبث اعمال الجلسات مباشرة عبر الشبكة التلفزية التابعة للبرلمان ، في حين تبث الجلسات المسجلة على القناة البرلمانية وعبر النظام السلكي وذلك على المستوى الوطني وبعد بضعة ايام من انعقاد الجلسات وفي صورة عدم اعتماد البث المباشر .

وقد اصدر المكتب خلال شهر ماي المنقضي دليلا للرقابة الشاملة حول رقابة إدارة الاموال ويرسم هذا الدليل من ضمن اشياء اخرى اهداف الادارة السليمة للاموال ، والمكونات الرئيسية لانظمة إدارة الاموال التي تنتهجها الحكومات الفدرالية كما يصف المعايير الرقابية التي تعتمد عليهارقابة ادارة الاموال . وتساعد هذه الوثيقة على تحديد اهمية إدارة الاموال في ظروف معينة ، كما تقدّم دليلا لتخطيط رقابة ادارة الاموال وتنفيذها واعداد التقرير المتعلق بها .

للحصول على مزيد من المعلومات ، الرجاء الاتصال بمكتب المراقب العام بالكندا : العنوان
240Sparks Street,Ottawa
Canada,K1A OG6.

جزر الكايمان

إصدار التقرير السنوي .

أصدر جهاز الرقابة بجزر الكايمان يوم 28 جويلية 1992 ، تقريره السنوي بالنسبة للسنة التي تنتهي في 31 ديسمبر 1991 .

وقد تناول التقرير العديد من المواضيع بما في ذلك الترتيبات المتعلقة بصيانة الطّرقات والمباني العامّة ، وكذلك نفقات قطاع التعليم ، وفحص قطاع النقل الجوّي ومراقبة الاعوان الحكوميين الذين تدفع اجورهم وفقا لساعات العمل والنفقات الحكومية التي تتجاوز السلطات القانونية المخوّلة .

ويشير التقرير ايضا الى أن حاكم جزر الكايمان قرر عزل المراقب العام السيد نيكولا ترين بدون ان يقدم اي تفسير . وقد كان السيد ترين احد أعضاء مجلس مديري منظمة " الكاروساي " ، كما كان من المنتظر انتخابه رئيسا للمنظمة بالنسبة للفترة الممتدة من 1994 الى 1997 . ولم يعرف حتى الآن اسم الشخص الذي سيحل محلّه .

للحصول على مزيد من المعلومات ، الرجاء الاتصال بجهاز الرقابة بجزر الكايمان . العنوان :

Harbourcentre,GrandCayman,
Cayman Islands

مصر

الجهاز المركزي للمحاسبات

شهد قطاع الرقابة في مصر عددا من الاحداث الهامة ، يتمثل اولها في المصادقة على القانون رقم 203 سنة 1991 ، الذي ينص على الحاق المؤسسات العامة الخاضعة لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبا بالقطاع الخاص . كما تم انتخاب السيد فخري عباس رئيس الجهاز المركزي نائب رئيس المجموعة العربية للاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة خلال جمعيتها العامة المنعقدة بطرابلس ، ليبيا ، من 23 الى 28 ماي 1992 . وقد احتضنت القاهرة من 28 افريل الى 9 ماي 1992 لقاء تدريبيا حول الادارة والاشراف في الرقابة المالية ، نظمته المنظمة الافريقية للاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بالتعاون مع برنامج الانتوساي الانمائي.

السيد فخري عباس

تم اخيرا ادخال منهج رقابي جديد يتمثل في الرقابة الشاملة ، وهو منهج يمكّن الفريق المكلّف بالرقابة من القيام بالرقابة المالية ورقابة الاداء في الوقت نفسه ، ومن تسجيل النتائج الرقابية في تقرير موحّد .

للحصول على مزيد من المعلومات ، الرجاء الاتصال بمقر الجهاز المركزي للمحاسبات ، شارع العروبة ، ص ب . 11789 - مدينة نصر - القاهرة - جمهورية مصر العربية .

المجموعة الاوروبّية

معاهدة ماستريخت ومحكمة الحسابات .

من المتوقع أن يكون لمعاهدة الوحدة الاوروبية التي وقع عليها 12 بلدا عضوا في المجموعة الاوروبية يوم 7 فيفري 1992 بماستريخت بهولاندا ، اثر بعيد المدى على محكمة الحسابات التابعة للمجموعة الاوروبية.

وفي حال المصادقة على المعاهدة ، ستصبح المحكمة بحلول شهر جانفي 1993 إحدى المؤسسات المكوّنة للمجموعة الاوروبيّة ، الى جانب البرلمان الذي يتم انتخابه بصورة مباشرة ، والمجلس (الذي يتكون من ممثلي حكومات البلدان الاعضاء) واللجنة (التي تمثل السلطةالتنفيذية) ومحكمة العدل . وهذا يعني أنه يجوز لمحكمة الحسابات ان تحصل عند الضرورة وعن طريق محكمة العدل على المعلومات التي تحتاج اليها لأداء عملها الرقابي والتي ماتزال البلدان الاعضاء واللجنة نفسها تمتنع عن تقديمها حتى الآن في حين تتولى الادارة الوطنية نيابة عن البلدان الاعضاء تنفيذ سياسات المجموعة بواسطة اموال المجموعة ايضا .

وينبغي تقويم النظام الاساسي المدعم والاختيارات القانونية الموسّعة ، في اطار خاصية اخرى جديدة وهامة من خاصيات المعاهدة ، تتمثل في بيان الاثبات فيما يتصل بمصداقية الحسابات وشرعيّة المعاملات الضمنية ، التي ينبغي على المحكمة عرضها سريا على البرلمان والمجلس .

وتنكبّ المحكمة حاليّا على دراسة سير انجاز هذه المهمة الجسيمة بالاعتماد على فريق يضمّ 200 موظّف (تتمثل هذه المهمة في تنفيذ سياسات تتطلب استخدام موارد قدرها 80 بليون وحدة نقدية أوروبية ، أو مايفوق 100 بليون دولار أمريكي ، في 12 دولة عضو تمتدّ على مساحة قدرها2,3 مليون كلم2 ، وتعدّ 325 مليون نسمة ، يستخدمون 9 لغات رسميةمختلفة.

للحصول على مزيد من المعلومات ، الرجاء الاتصال بمحكمة المحاسبات التابعة للمجموعة الاوروبية :

-12Rue Alcide de Gasperi,L
1615. Luxembourg.

جيورجيا

جهاز اعلى جديد للرّقابة .

أنشأ مجلس الدّولة بجمهورية جيورجيا هيئة للرقابة ، وهي جهاز اعلى مستقل يتولى رقابة الاقتصاد والمالية والموازنة . وقد عيّن المجلس السيد " اقتانديل سيلاڤادز " رئيسا لهذه الهيئة .

ويخضع النظام الاساسي للهيئة ، وكذلك حقوقها ومسؤولياتها لعدد من الاحكام واللوائح المؤقتّة . وينكبّ البرلمان المنتخب حديثا على وضع مشروع قانون خاص بهيئة الرّقابة .

وتخوّل الاحكام واللوائح للهيئة حقّ الرقابة على تنفيذ نفقات الميزانية والاشراف عليها ، ودراسة فعّالية نفقات الدّولة وتمويل المؤسّسات الحكوميّة ، ومراقبة القطاع الصناعي ، بما في ذلك الانتاج العسكري ، والهيئات التنفيذية ، وتحليل عائدات الاموال ومستويات الاسعار ، وكذلك استخلاص النتائج النهائية حول مختلف المسائل وعرضها على المجلس والبرلمان .

وتمت الموافقة يوم 31 جويلية 1991 على انضمام جمهورية

جيورجيا الى الامم المتحدة . وفي هذا الصدد تضطلع هيئة الرقابة بمسؤولياتها قصد الانضمام الى ميثاق " الانتوساي " ، والالتزام بمبادئ الرقابة التي نصّ عليها " اعلان ليما " . وقد تقدّمت الهيئة بطلب الانضمام الى " الانتوساي " ، وترجو حضور المؤتمر الـ 14 للمنظمة الذي سينعقد بواشنطن في شهر اكتوبر 1992 .

للحصول على مزيد من المعلومات ، الرجاء الاتصال بغرفة المراقبة بالعنوان التالي : St Dav Agmash enebeli103 tibilissi 3800064 R of Georgia.

ايسلاندا

مراقب عام لجديد .

قرّرت اللجنة الرئاسيّة للبرلمان الايسلاندي تعيين السيد " سيغوردور ثوردارسون " مراقبا عاما بالنسبة للسنوات الستّ المقبلة وذلك بداية من 1 جويلية 1992 .

السيد س ثوردارسون

وقد عيّن السيد ثوردارسون خلفا للسيد هالدورف سيغوردسون الذي شغل منصب مراقب عام طيلة الـ 23 سنة المنقضية ، وسينضم السيد سيغوردسون الى المجلس الدولي للمراقبين التابع لمنظمة حلف شمال الاطلسي، والذي يوجد مقرّه ببروكسال.

وقد بدأ السيد ثوردارسون حياته المهنيّة في القطاع العام بالمكتب الوطني للرقابة سنة 1973 . وانتقل سنة 1981 الى وزارة المالية ، وتم تعيينه محاسبا عامّا مفوضّا من قبل الدولة . وقد شغل بداية من سنة 1983 منصب مدير للادارة المالية ، وعمل السيد ثوردارسون منذ سنة 1987 حتى تاريخ تعينه في منصبه الجديد مراقبا عامّا مساعدا . كما شارك في مجالس ادارة العديد من الشركات الحكومية وفي أعمال مختلف اللجان التي تشكلها الحكومة .

للحصول على مزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بالعنوان التالي : Rikisenduork odon , Skulagata 57 , IS - 150 . Reykgank , Ice-land .

الهند

مؤتمر حول الرّقابة والمحاسبة .

انعقد بنيودلهي خلال سنة 1991 المؤتمر الثامن عشر لكبار موظفي إدارة الرقابة والمحاسبات الهندية برئاسة المراقب العام للهند . وقد اشرف الرئيس الهندي على افتتاح هذا المؤتمر الذي خصص لمناقشة الاجراءات والتوصيات الرامية الى اعادة توجيه انظمة واجراءات الرقابة والمحاسبة بغرض تحقيق الاهداف الثلاثة التالية : ضمان مزيد من الفعّاليةبالنسبة لعمليات الرقابة والمحاسبة ، المساعدة على وضع تراتيب خاصة بالرقابة الداخلية أو على دعم هذه التراتيب . واخيرا خلق مناخ جديدة لحث الادارة على الاستجابة لمقتضيات الرقابة والمحاسبة السليمة . وتجري حاليا تنفيذ التوصيات المنبثقة عن المؤتمر الثامن عشر .

التعاون الثنائي في ميدان الرقابة .

قام وفد رقابي صيني يتكون من أربعة اعضاء يرأسه السيد " لوبايجيان " المراقب العام ، بزيارة الى الهند استغرقت اسبوعا ، وذلك خلال شهر جانفي 1992 . وقد ادّى الوفد زيارة الى الوزير الاوّل الهندي ، وأجرى محادثات مع السيد " س - ج سومياه " المراقب العام للهند ومع كبار موظفي الهيئات الرقابية . وتولّى السيدان " سومياه " و " بايجيان " في نهاية الزيارة التوقيع على مذكرة تفاهم قصد دعم المبادلات والتعاون الثنائي .

وخلال افريل 1992 ، قام وفد رقابي بريطاني يتكون من ثلاثة اعضاء وبرأسة السيد " جون بورن " المراقب العام بزيارة الى الهند . وقد التقى الوفد السيد " سومياه " وكبار موظفيه ، قصد مناقشة عمل الهيئات الرقابية ، واجراءات الرقابة المالية والرقابة على الأداء ، والرقابة بالاعتماد على الحاسوب ، والعلاقة مع البرلمان فضلا عن القضايا الثنائية . وقد مهّدت هذه المناقشات الطريق لمزيد من التعاون بين الطّرفين .

التدريب الدولي في مجال الرّقابة .

ينظمّ المركز الدّولي للتدريب الذي أنشئ بمكتب المراقب العام " بنيودلهي " ، برامج تدريبية ثلاث مرّات في السنة . وتتعلّق هذه البرامج بمواضيع مختلفة . وهي مخصصّة لموظفي الاجهزة العليا للرقابة في كل من آسيا وافريقيا ومنطقة المحيط الهادي . وقد تلقى حتى الآن700 موظف رقابي ينتمون الى42بلد

التدريب في هذا المركز . وقد انتظم آخر لقاء تدريبيّ من 19 فيفري حتى 3 افريل 1992 وكان موضوعه " الرقابة على قطاع الطاقة " . وقد شارك في هذا اللقاء 26 مشاركا من البلدان التالية : افغانستان والصين والهند واندونيسيا وايران واليابان وكينيا وكوريا والملاوي وماليزيا والموريتيوس والنيبال ونيجيريا والفليبين وسيريلانكا والزمبابواي .

النشريات الرّقابية .

أصدرت إحدى دور النشر بنيودلهي بدعم من الجهاز الاعلى للرقابة بالهند وبتشجيع منه سلسلة من النشريات الرقابية . وقد كانت آخر الاصدارات في هذه السلسلة ، النشريات التالية : رقابة الايرادات ، والرقابة على قطاع النقل ، والرقابة على الاشغال والمشاريع العامّة والرقابة على قطاع العلوم والتكنولوجيا .

الرجاء الاتصال بمكتب المراقب العام للحصول على مزيد من المعلومات :العنوان :
10, Bahadur Shah Zafar , Margi
New Delhi 11002, India

اندونيسيا

تقرير الرقابة على الموازنة بالنسبة للسنة المالية 1990-1991

عملا بأحكام الفقرة 5 من البند 23 من الدستور الصادر سنة 1945 يعهد الى الجهاز الاعلى للرقابة بأندونيسيا المعروف "بيبيكا *Bepeka* " . برقابة اموال الدّولة ورفع نتائج الرقابة الى البرلمان . ويغطّي التقرير الرقابي لسنة 1990 - 91 الذي عرضته " البيبيكا " على البرلمان في مارس 1992 الفترة الفاصلة بين غرة افريل 1990 و 31 مارس 1991 . وتتعلق هذه الفترة بتنفيذ ميزانية سنة 1989 - 90 وجزء من ميزانية 1990 - 91 ، وتغطي موازنات الحكومات الوطنية الجهوية ، وموازنات المؤسسات الحكومية والجهوية ، وكذلك الموازنات المخصّصة للمشاريع التي يجري بعثها بتوجيه من الرئيس . ويشير التقرير أيضا الى حجم الخسائر التي تتكبّدها الدّولة والى جهود الجهاز الاعلى للرقابة الرامية الى كشف أسباب هذه الخسائر ، وكذلك توصيات الجهاز لحلّ هذه المسألة .

وتشير توطئة التقرير الى ان الجهاز يحرص على انجاز رقابة المتابعة فيما يتعلّق بتنفيذ التوصيات الصادرة خلال السنوات المنقضية . وقد كشفت رقابة المتابعة أن الهيئات والمشاريع التي خضعت للرقابة قد نفّذت عموما تلك التوصيات . ومن ناحية اخرى ، لم تتمكن بعض الهيئات والمشاريع من تنفيذ تلك التوصيات نظرا لوجود بعض المشاكل التي لايتسنى حلّها إلا على مراحل ولذا ، تحتاج الهيئات المعنية الى مزيد من الوقت .

وقد اوصى الجهاز الاعلى للرقابة خلال اجتماعاته برؤساء الهيئات الخاضعة للرقابة بتطوير أنظمة المراقبة الوظيفية واجراءاتها ، وبالحزم في معالجة أي خرق للقوانين والتراتيب من شأنه أن يحمل الدّولة خسائر جمّة ، قصد الحد من تكرّر هذه الانتهاكات . وقد تقبّل رؤساء الهيئات الخاضعة للرقابة التقارير الرّقابية وكذلك التوصيات الواردة بها برحابة .

اللقاءات التدريبية العاجلة و الآجلة.

تبعا للمبادرة التي قامت بها المنظمة الآسيوية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة والبرنامج الانمائي للانتوساي ، قرّر المجلس الاعلى للرقابة إرسال اثنين من موظفيه للمشاركة في اللقاء التدريبي الذي تنظمه " الاسوساي " بالتعاون مع " الاي – دي – آي " IDI حول موضوع " استخدام الحاسوب في اجراء الرقابة " والذي انعقد ببانكوك من 7 الى 11 سبتمبر 1992 . وسيتولى البنك الآسيوي للتنمية والبرنامج الانمائي للانتوساي تمويل هذا اللقاء الذي شارك فيه البلدان الاعضاء في المنظمة الآسيوية للاجهزة العليا للرقابة والمحاسبة .

وقام المجلس الاعلى للرقابة بأندونيسيا بارسال اثنين من المراقبين المبتدئين الى ماليزيا والفيليبين للمشاركة في لقاءات تدريبية وقد تلقى المشاركون في ماليزيا تدريبا مدته شهرين بالمعهد الوطني للادارة العامة بكوالالمبور ، حول الرقابة بواسطة معالجة البيانات آليّا . وقد تلقت المجموعة الاولى التي تتكون من تسعة مشاركين التدريب خلال شهر اكتوبر 1991 ، وفي حين انتظم اللقاء الثاني في شهر جويلية 1992 وشاركت فيه مجموعة تتكون من ثمانية اشخاص .

وارسل المجلس اربعة مراقبين الى مانيلا تلبية لدعوة رئيس هيئة الرقابة بالفيليبين ، وقد تلقى المشاركون بداية من 10 اوت 1992 تدريبا دام شهرا كاملا حول رقابة المؤسسات الدوليّة . وقد نظّمت هذه الدورة الدراسية تحت اشراف هيئة الرقابة بالفليبين التي ترأس حاليا فريق الرقابة التابع للامم المتحدة . وفي صورة اجتياز هذه الدورة بنجاح يمكن للمراقبين الانضمام الى إحدى فرق الرّقابة الأممية ، وهي تجربة قيّمة تعود بالنفع لا على المراقبين الاربعة فحسب بل على مجلس الرقابة ايضا .

زيارة الباكستان وتيلاندا

تعزيزا لعلاقات التعاون والعمل المشترك ارسل الجهاز الاعلى للرقابة بأندونيسيا وفدا يتكوّن من ثلاثة اشخاص ويرأسه السيد ازيار قاسم ، احد اعضاء المجلس ، الى

الباكستان حيث قام المراقبون بانجاز دراسات مقارنة حول تطبيق رقابة الاداء . وقد أدّى الوفد بعد ذلك زيارة الى مكتب المراقب العام بتايلاندا ، حيث انجز كذلك دراسات مقارنة حول المهام والانظمة والمسؤوليات الرّقابية ، وحول التدريب ورقابة الاداء .

للحصول على مزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بالعنوان التالي :
BadanPemeriksaKeuangan,JalanGatotSubroto31,PO.Box401/JKT, Jakarta,Indonesia.

ايرلانـــدا

اقتراح توسيع دور الجهاز الاعلى للرّقابة

يتوقع ان يشهد دور المراقب والمحاسب العام تغييرا واضحا بتطبيق الاقتراح المتعلق باصدار تشريع خلال الدورة المقبلة للبرلمان يضع الاساس القانوني للرقابة على مردود انفاق الاموال .

ويخوّل مشروع القانون هذا للمحاسب والمراقب العام فحص سجلات الهيئات التي تلقت من الحكومة المركزية دعما يفوق نصف راس مالها خلال اي من السنوات.. وتهدف هذه الرقابة الى التثبت من انّه تم استخدام تلك الاموال للاغراض وبالطريقة التي حددها البرلمان .

وفضلا عن ذلك سيجيز هذا التشريع للمراقب والمحاسب العام رقابة بعض الاجهزة المحلية والجهوية التابعة لقطاعي الصحة والتربية ، وغيرها من الهيئات الاخرى الممولّة اساسا بواسطة اموال حكومية.

وتتمثل السياسة التي يرتكز عليها هذا التشريع في تخلّي المراقب العام عن رقابة المؤسسات التجارية الحكومية ، وتوسيع صلاحيات التدقيق المفوّضة له لتشمل المصالح والمؤسسات التي تموّلها الحكومة المركزية .

وسيراجع هذا التشريع ايضا بعض البنود القانونية القائمة ، مثل البند المتعلق بمهام المراقب العام . وقد سبق وضع التشريع الخاص بمهام المراقب تاريخ اصدار الدستور الايرلندي (1937) ، بحيث ان عددا من الاليات التي نصّ عليها هذا التشريع الصادر سنة 1866 لم تعد مستعملة حاليا.

وبداية من سنة 1990 ، شملت صلاحيات المراقب العام مساءلة جميع الاجهزة التابعة لخزانة الدولة ، وذلك بتعيينه مراقبا لهيئة إدارة الخزينة العامة (جهاز تم انشاؤه لإدارة الدّين الوطني الايرلندي) . وسينصّ هذا التشريع على توسيع صلاحيات المراقب والمحاسب العام الامر الذي يخوّل له مراقبة حسابات الخزينة العامّة .

وستمكن هذه المبادرة التي تبنّاها وزير المالية الايرلندي من تقنين صلاحيات الرقابة العصرية بصورة شاملة ، وتخوّل هذه الصلاحيات لمكتب المراقب والمحاسب العام تقديم الخدمات الرّقابية فيما يتصل بمحيط الادارة المالية خلال التسعينات .

للحصول على مزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بالعنوان التالي :
مكتب المراقب والمحاسب العام:
72-76St.Stephen's Green, Dublin 2, Ireland.

إســرائيـــل

مؤتمر دولي حول أخلاقيات المهنة .

ستحتضن القدس من 6 الى 11 جوان 1993 المؤتمر الدولي الثالث لاخلاقيات المهنة في القطاع العام . وسيكون موضوع هذا المؤتمر: الفساد في عالم متغيّر : المقارنات والنظريات واستراتيجيات المراقبة " .

وسيناقش المؤتمر موضوع الفساد السياسي والبيروقراطي ، وسهولة انقياد الهيئات الحكومية وغير الحكومية لظاهرة الفساد ، وطرق معالجة هيئات الرقابة الحكومية لهذه الظاهرة ، ووضع النظريات المتعلّقة بظاهرة الفساد السياسي والبيروقراطي .

وتضم اللجنة الدّولية المشرفة على التنظيم عددا من الاكادميين ومن رجال المهنة من اسرائيل ومن البلدان الاخرى ايضا ، بمن فيهم ممثلين عن الاجهزة العليا للرقابة بالسويد والولايات المتحدة الامريكية واسرائيل .

للحصول على مزيد من الارشادات الرجاء الاتصال بالعنوان التالي :
PubllicServiceEthics93,c/oIntLtd P.OBox29313,61292TelAviv Israel,Tel.97233102338;Fax 9723660604;Tlx371767.

ايطـــاليا

مهام جديدة تعهد لمحكمة الحسابات

تمّ خلال السنوات القليلة الماضية إصدار قانونين ينصان على توسيع مدى التغطية الرقابية التي تؤمنها محكمة الحسابات. منذ اكتوبر 1987. ويتمثل دور محكمة الحسابات في تقويم الحجم التقديري للنفقات ، والتغطية المتعلقة بهذه النفقات التي تضمن في مشاريع القوانين المقترحة في البرلمان . ويرمي هذان القانونان الى تعزيز التعاون المثالي القائم بين المحكمة والبرلمان .

وتشمل صلاحيات المحكمة مراقبة القوانين التي يصادق عليها كل من البرلمان والحكومة وذلك خلال فترة لاتتجاوز الاربعة اشهر .وتتولّى الحكومة المصادقة على القوانين لما يفوّض لها البرلمان السّلطة التشريعية (أمر تشريعي) ، أو تطبيقا لما نصّ عليه الدستور الايطالي الذي يجيز للحكومة سنّ القوانين عند الطوارئ (امر قانوني) .

وتحقيقا لهذا الهدف ، وطبقا للقانون رقم 362 / 1988 ، " ترفع

محكمة المحاسبات كل اربعة اشهر تقريرا الى البرلمان حول طبيعة التغطية التي تنص عليها القوانين المصادق عليها خلال تلك الفترة ، وحول التقنيات المتبعة لتقدير حجم النفقات".

ومن البديهي أن يتم تقدير حجم النفقات والاموال المتوفّرة عند صياغة مشروع القانون ، أي قبل إجراء الرقابة بمدة طويلة . وينص القانون على أنه اعتبارا لهذا السبب ، ينبغي أن ترفق المسودات التي تعدها الحكومة حول مشاريع القوانين والتنقيحات التي من شأنها ان تؤثر على الاموال العامّة ، بتقرير فنّي حول الحجم التقديري للنفقات والاموال المتوفرة تتولى الادارة المختصة إعداده بمصادقة الخزينة .

وينصّ القانون رقم 400 / 1988 على أن يرفع رئيس محكمة المحاسبات الى البرلمان ويطلب من رئيس احدى الغرف البرلمانية ، تقويم المحكمة المتعلق بالانعكاسات الماليّة التي قد تنجرّ عن تحويل امر قانوني أو تشريعي الى قانون .

وقد رفعت المحكمة الى البرلمان في اكتوبر تقريرا يتضمن تقويم المحكمة لتوجهات إدارة الموازنة . ويوفر هذا التقرير معيارا لقياس " الفضاء الحركي " للسياسة الاقتصادية التي حددتها الحكومة في وثيقة خاصة رفعتها الى البرلمان في شهر ماي المنقضي .

للحصول على مزيد من المعلومات ، الرجاء الاتصال بمحكمة المحاسبات شارع بايمونتي25 ،00192 روما ، ايطاليا .

كينيا

اعتماد منهج بنيوي للرقابة على مردود انفاق الاموال .

مارس مكتب المراقب والمحاسب العام لكينيا طيلة سنوات عددا من مفاهيم الرقابة على مردود انفاق الاموال وقد كان المكتب يقوم بهذا النوع من الرقابة الى جانب رقابة التصديق ، كما يتم ادراج نتائج الرقابة على مردود انفاق الاموال في التقاريرالسنوية التي ترفع الى البرلمان . وقد كان المراقب والمحاسب العام يرغب منذ مدة طويلة في ارساء انظمة هيكلية للرقابة على مردود انفاق الاموال.

وتحقيقا لهذا الهدف تم خلال السنوات الاخيرة تدريب العديد من الموظفين في الاختصاصات الملائمة وذلك بدعم من مكتب المحاسبة العامة بالولايات المتحدة والمؤسسة الكندية للرقابة الشاملة والمكتب الوطني للرقابة بالمملكة المتحدة وغيرها من الاجهزة الاخرى .وقد استهل مكتب المحاسب والمراقب العام بكينيا في اكتوبر 1991 بمساعدة من مستشار بريطاني اول دراسة حول مردود انفاق الاموال في المنطقة وكان موضوعها " اقتناء المعدات الطبية و توزيعها " .وقد بدأ البحث الشامل في نوفمبر 1991 و تم حاليا جلّ العمل الميداني، ومن المتوقع ان يستخدم هذا البحث كانموذج للتدريب وتطوير اساليب الرقابة على مردود انفاق الاموال بالنسبة لمكتب المراقب والمحاسب العام بكينيا .

للحصول على مزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بمكتب المراقب والمحاسب العام بالعنوان التالي

Kencom house , 5 th floor
Moi avenue P.O.Box 30084
Nairobi , Kenya

كوريا

اعادة تعيين رئيس الجهاز الاعلى للرقابة

تمّت اعادة تعيين السيد يونغ جون كيم رئيسا لمجلس الرقابة والتفتيش بكوريا في 13 اوت 1992 .

ويعد الرئيس من رجال القانون اعتبارا لمهنته وهو حاصل علي شهادة في القانون من جامعة كيونغ باك بكوريا . والسيد كيم سيرة مهنية بارزة في مجال القانون اذ شغل منصب قاض ضمن المصالح العامة وذلك بمقاطعة سيول والمحاكم العليا وكذلك منصب قاض رئيس دائرة بتلك المحاكم . وعين السيد كيم سنة 1974 كاتبا لدى الرئيس مكلفا بالعدل . واصبح سنة 1976 مساعدا خاصا للرئيس مكلفا بالعدل ثم عين سنة 1980 مندوبا لمجلس الرقابة والتفتيش .

وعين السيد كيم عضوا في المجلس التنفيذي للمنظمة الاسيوية للاجهزة العليا للرقابة (آسوساي) فضلا عن المهام الموكولة اليه في كوريا .

للحصول على مزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بمجلس الرقابة والتفتيش بالعنوان التالي:

2-26 Samchung-dong, Chon-gro-ku, Seoul 110-230, Korea.

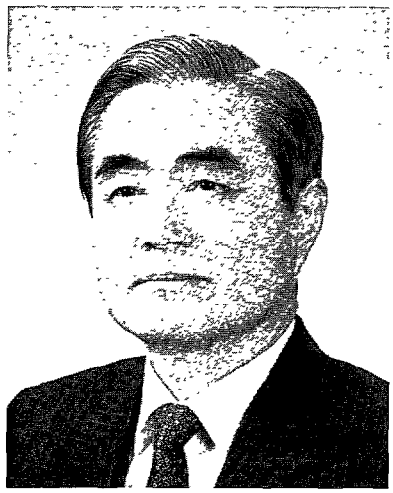

السيد يونغ جون كيم.

الكويت

الجهاز الاعلى للرقابة يدعم جهود الحكومة

كان ديوان المحاسبة بدولة الكويت يقوم بمهامه خلال حرب سنة 1991 انطلاقا من لندن بانجلترا والرياض والطائف بالعربية السعودية والقاهرة

بمصر . وقد شكل الديوان بعد العودة الي الكويت فريقا مكلفا باجراء الرقابة اثناء عملية البناء وقد انجز هذا الفريق الاعمال الموكولة اليه بنجاعة .

وشارك الديوان اخيرا في عدة لقاءات ومؤتمرات محلية قصد اعداد برامج عمل تتعلق بتطوير الادارة وادماج الشركات الحكومية الكبرى والمصارف المحلية كما ساهم في الجهود الرامية الى اعادة تاسيس مركز البيانات الالية . و شارك الديوان فضلا عن ذلك في اجتماعات دعاوي التعويض التي تقدمت بها الوزارات و المنظمات الحكومية على اثرالحرب.

وحضر الديوان العديد من الاجتماعات والمؤتمرات الدولية بما في ذلك اجتماعات المجموعة العربية للاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة واحتفالات الذكرى 130 لتاسيس محكمة الرقابة والمحاسبة التركية .

واخيرا عين الديوان عددا من المراقبين الاداريين الجدد لتعزيز مصالحة الفنية والمالية .

للحصول علي مزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بديوان المحاسبة ص ب 1509 ، 13016 صفاة الكويت

ليتوانيا

الجهاز الاعلى للرقابة الجديد يحقق تقدما

اسست دائرة المراقبة الحكومية بجمهورية ليتوانيا في 22 جوان 1990 وتمثل هذه الدائرة الجهاز الاعلى للرقابة في هذا البلد وهي لاتخضع الا للبرلمان وتتمثل مهام الدائرة في فحص موازنة الدولة ومراقبتها والتثبت من فعالية وكفاءة توزيعها وعوضت الدائرة لجنة الرقابة الوطنية السابقة التابعة للحزب الشيوعي والتي تم الغاؤها بعد فوز الديمقراطيين في الانتخابات . ويرأس هذا الجهاز الجديد السيد كازيميراس ايوكا. كما يشغل الجهاز موظفين جدد تم اختيارهم تبعا لكفاءتهم.

وقد مارست دائرة المراقبة الحكومية خلال هذين السنتين من تاريخها نفوذا كبيرا علي الحكومة الجديدة اذ ادى الكشف عن بعض مظاهر الفساد وسوء ادارة الموازنة الى استقالة العديد من الوزراء ومديري شركات القطاع العام .

وتشجع الدائرة عملية الخوصصة كما تتوقع الحاق حوالي 50 مؤسسة حكومية بالقطاع الخاص ويشهد عمل الدائرة تطورا ونموا مطردين نظرا للتغييرات السياسية والاقتصادية الجذرية التي تمر بها البلاد.

وتؤكد الدائرة ان لاجهزة العليا للرقابة في كل من استونيا ولدوفا وبيالوروسيا تحرص على تعاون فيما بينها و هي تسعى للانضمام الي المنظمة الدولية للاجهزة العليا للرقابة (الانتوساى) .

للحصول علي مزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بدائرة المحاسبات بالعنوان التالي : جمهورية ليتوانيا
Vilni , Pamenkalnio 27

المالاوي

تعيين مراقب عام جديد

عينت حكومة المالاوي في شهر فيفري 1992 السيد "جيلتون بازيليو شيفاولا " مراقبا عاما جديدا خلفا للسيد "م – ب كامفامبي نكوهما " الذي عين متصرفا اقليميا (منطقة الشمال)

وشغل السيد شيفاولا منصب محاسب عام من سنة 1981 حتى سنة 1989 ثم عين امينا للخزينة منذ سنة 1989 حتى تاريخ تعينه في منصبه الجديد .

للحصول على مزيد من البيانات الرجاء الاتصال : بمكتب المراقب العام ص ب 30045 Lilongue 3 malawi

مالطا

تعزيز الرقابة الداخلية

اكد وزير المالية المالطي في كلمة القاها خلال ندوة انعقدت في بداية السنة الحالية حول الرقابة الداخلية على ضرورة تعزيز نظم الرقابة الداخلية في المصالح الحكومية كجزء من اصلاح قطاع الوظيفة العامة وذلك بهدف توفير تقويم لنجاعة العمليات وكفاءتها لمديري هذه المصالح ومدهم باقتراحات جديدة قصد تطوير العمل .

وينبغي على المراقب الداخلي ان يدلي برأيه حول مدى تحقيق اهداف العمليات او البرامج وفعالية الممارسات وكذلك فعالية تنفيذ السياسات وتطبيق النظم الرقابية ، وحول مدى مطابقتها للقوانين والتنظيمات والتوجيهات الحكومية. والرقابة الداخلية. دور تكميلي –رغم اختلاف طبيعته– لدور مدير الرقابة الذي يرفع لمجلس النواب تقريرا سنويا حول حسابات المصالح والدواوين الحكومية .

وتسعى الحكومة الى تطبيق نظام رقابة داخلية سليم يصاغ اقتداء بأفضل الممارسات الدولية ويكيف وفقا لاحتياجات مالطا ويجرى حاليا ادخال نظام الرقابة الشامل بصورة تدريجية ومع تقديم تبرير للنفقات بحيث تكون المصالح ذات النفقات المرتفعة اول المصالح المرشحة لهذا النوع من الرقابة

التدريب في مجال الرقابة .

شارك كبار موظفي مكتب الرقابة خلال سنة 1991 في حلقات دراسية نظمت احداها بمعهد "كرويدن" بالمملكة المتحدة في حين نظمت الاخرى بواشنطن دي – سي تحت اشراف مؤسسة البرنامج الدولي للرقابة التابعة لمكتب المراقب العام، تبعها تدريب مهني بسان فرانسيسكو .

ويشارك ستة موظفين رقابيين حاليا في حلقات دراسية محلية حول الرقابة الداخلية يديرها عضو من معهد المراقبين الداخليين بالولايات المتحدة . وقد قسمت هذه الحلقة الدراسية الي ثلاث مراحل تدوم كل منها اسبوعين وتكمل بتدريب مهني في المصالح الحكومية مدته 8 اسابيع وفضلا عن

السيد لويس ، س ، سبيتاري ، مدير الرقابة (مالطا) (الثاني من اليمين) يلقي كلمة خلال ندوة الرقابة الداخلية التي نظمت في جانفي 1992 بمركز البحر الابيض المتوسط للمؤتمرات .

ذلك تنظم هيئة تكوين موظفي الادارة المدنية حلقات دراسية متنوعة .

ونظرا لوفرة المسؤوليات الموكولة الى مكتب الرقابة ونظرا لتعقد العمليات الاقتصادية والادارية التي تقوم بها الحكومة يحرص المكتب على مواصلة تدريب موظفيه سواء في الخارج او في الداخل قصد الرفع من فعالية العمل الرقابي .

للحصول على مزيد من الارشادات الرجاء الاتصال بمكتب مدير الرقابة NotreDameRavelin,Floriana Malta.

المكسيك

الندوة المكسيكية الالمانية الفيدرالية للرقابة الحكومية

احتضنت مدينتا مكسيكو و ڤوادا لاخارا من 6 الى 9 جويلية 1992 ندوة مشتركة اشرف على تنظيمها جهازا الرقابة بالمكسيك والمانيا ، وذلك قصد تبادل وجهات النظر والتجارب حول الرقابة الحكومية في نظام جمهوري فيدالي . وكشفت الندوة عن التحديات التي تواجهها الاجهزة العليا للرقابة على المستويات الفيدرالية والحكومية والمحلية وذلك في محيط يشهد تغيرات سياسية واقتصادية سريعة . وقد اتفق السادة د.هاينز غونتر زافلبارنع رئيس محكمة الرقابة بالمانيا ورئيس الانتوساي و د. "جارنو كورثالس" رئيس محكمة الحسابات بولايات شلاسڤيف هولشتاين الالمانية والسيد جافيير كاستيلو المراقب العام للمكسيك على تنظيم هذه الندوة خلال زيارة قام بها وفد مكسيكي الي المانيا في اوت 1991 .وقدم المشاركون الالمانيون والمكسيكيون خلال الندوة بحوثا حول اطار الرقابة الحكومية في كلا البلدين بما في ذلك العلاقة القائمة بين مكاتب الرقابة الفيدرالية والحكومية والمحلية ومع الدوائر التشريعية والتنفيذية . وتلت هذه البحوث مناقشة عامّة تناولت العديد من النقاط التي تشغل المشاركين .

للحصول على معلومات اضافية الرجاء الاتصال بالعنوان التالي :
Av.Coyoacan1501,Col.delValle, Deleg.BenitoJuarez,03100, Mexico,D.F.,Mexico.

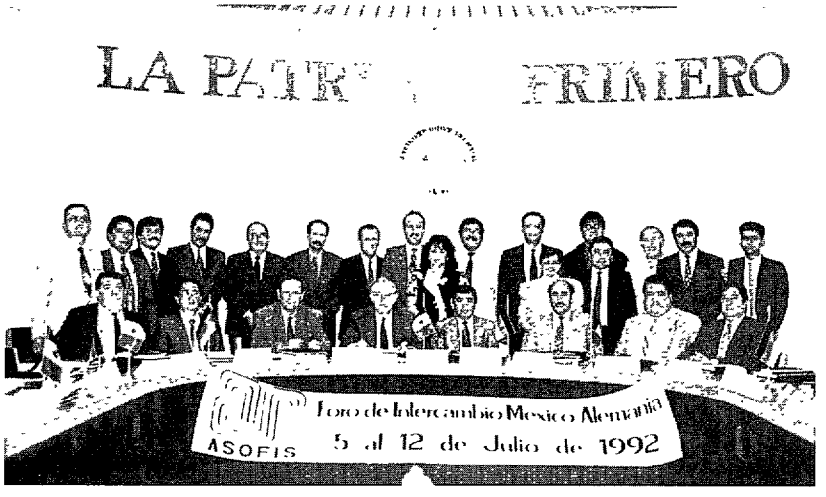

المشاركون في ندوة الرقابة الحكومية التي نظمها رؤساء الاجهزة العليا للرقابة بالمانيا والمكسيك التي انعقدت بمدينة مكسيكو في جويلية 1992 .

النيبال

اصدار التقرير السنوي

رفع المراقب العام السيد" بيمال راج بسياط" التقرير السنوي الى جلالة الملك بيراندا بيربكرام شاه داق . وهو اول تقرير يرفعه المراقب العام منذ تعينه في هذا المنصب وينقسم التقرير الى مجلدين .

ويحتوي المجلد الاول على تحليل عام لممارسات الحكومة المحاسبية ، والعمليات المالية وتقويما شاملا لبعض الانشطة المنتقاة . ويعبر التقرير كذلك عي رأي المراقب العام حول الكشوف المالية الموحدة كما يناقش مسألة الدين العام والمساعدات المالية التي تقدمها هيئات دولية مختلفة وكذلك الدول المتبرعة ويتكون المجلد الثاني من التقارير الرقابية للشركات الحكومية والاكاديمية الوطنية والهيئات المستقلة الراجعة بالنظرللمراقب العام .

واوصى جلالته وزير المالية بادراج

تقرير المراقب العام في جدول اعمال البرلمان وقد احيل التقرير لاحقا علي لجنة الحسابات العامة قصد مناقشته .

للحصول على معلومات اضافية الرجاء الاتصال بمكتب المراقب العام

BabarMahal,KathmanduNepal

هولاندا

الانشطة الدولية

تتسم الانشطة الرقابية بنزعة متزايدة الي التدويل وهي متصلة بالمصالح الاجتماعية والعامة وغيرها من القطاعات الحيوية الاخرى واذا ما تجاوزت هذه المصالح الحدود الوطنية ينبغي تحقيق اتفاق حولها وحول طرق تطويرها بصورة تتجاوب مع الحاجيات

وتساهم محكمة الرقابة بهولاندا على الصعيد الاوروبي في عديد من الانشطة الرامية الى التوفيق بين اعمال الرقابة و التقويم و إضفاء الصبغة الحرفية عليها . وتساند المحكمة فكرة انشاء هيئة تقويم اروبية تكون منبرا للمناقشات والبحوث المهنية والميدانية المقارنة . وتساهم المحكمة كذلك من خلال لجنة الاتصال لرؤساء الاجهزة العليا للرقابة بالمجموعة الاروبية في إعداد مشروع قواعد الرقابة التي ستطبق في البداية عند اجراء الرقابة على نفقات المجموعة الاوروبية وايراداتها . وقد تم اقرار اهمية التوفيق بين القواعد العامة للرقابة وان اختلفت الاطر الدستورية والممارسات الرقابية وذلك قصد تحقيق التنسيق الوثيق بين الاجهزة العليا للرقابة وتعزيز فعاليةانشطتها .

للحصول علي معلومات اضافية الرجاء الاتصال بالعنوان التالي :

Algemenc Rekenkamer , postbus 20015 , lange voorhout 8,2500 E Nether lands

نيوزيلاندا

تعيين رئيس جديد للجهاز الاعلى للرقابة .

تم تعيين السيد " جيفري توماس شابمان " محاسبا ومراقبا عاما خلفا للسيد " بريمان تايلار " الذي أحيل على التقاعد .

وللسيد شابمان تجربة واسعة في مجتل الرقابة علي القطاع العام والمحاسبة والادارة المالية في كل من نيوزويلاند او في الخارج ومن اهم المناصب التي شغلها في الخارج تعيينه عضوا في مجلس المراقبين التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية طيلة اربع سنوات . وقد شغل السيد شابمان قبل تعيينه مراقبا عاما منصب مدير لمؤسسة التعويض عن الحوادث لمدة سبع سنوات كما شغل منصب مراقب و محاسب عام مساعد لنيوزيلاندا من سنة 1979 حتى سنة 1985 .

السيد جيفري توماس شابمان

والسيد شابمان عضو في جمعية نيوزيلاندا للمحاسبين منذ سية 1960 كما ارتقى الى مرتبة العضوية الجامعية سنة 1983 .وانتخب السيد نشابمان عضوا بمجلس الجمعية سنة 1982 وشغل منذ ذلك الحين عدة مناصب منها منصب رئيس سنتي 1989 و1990 . وهو حالياآخر رئيس أسبق وهو منصب شرفي سيشغله لمدة سنة كما يمثل نيوزيلاندا في لجنة القطاع العام للجامعة الدولية للمحاسبين وهو كذلك عضو بمجلس جامعة فيكتوريا بولينغتن . وقد تلقى تعليمه بمعهد رونغوتاي وبجامعة فيكتوريا .

للحصول على معلومات اضافية يمكنكم التصال بمكتب المراقب والمحاسب العام:

48MulgraveStreet,PO.Box3928 Wellington,NewZealand.

نيجيريا

اعادة هيكلة الادارة المدنية

شرعت الحكومة الفيدرالية سنة 1988 في هيكلة الادارة المدنية بإصدار الامر رقم 43 لسنة 1988 الذي ينص على اعادة تنظيم القطاع. وقد الغي الامر خطة الامين الدائم الذي انتقلت مهامه بصفته مسؤولا عن المحاسبة الى الوزير الذي اصبح الرئيس التنفيذي والمكلف بالمحاسبة في الوزارة . ومنح هذا الامر استقلالية هامة للوزارات والمكاتب غير الوزارية فيما يتعلق بتعيين الموظفين وترقيتهم وتدريبهم .

ودعما للمساءلة نص الامر على انشاء لجنة طوارئ للرقابة يرأسها المراقب العام ويتكون اعضاؤها من المحاسب العام للفيدرالية وممثل عن الرئيس . وتتولى هذه اللجنة فحص المسائل المتعلقة برقابة ما قبل الدفع والتي تحيلها عليها المكاتب غير الوزارية او احد المراقبين الداخليين للوزارة ويكون الوزير قد حكم ضدها . ويتمثل الهدف من انشاء هذه اللجنة في تلافي ظاهرة الدفوعات غير القانونية قبل حدوثها. وللمراقب العام ان يشعر الرئيس بالحالات الهامة التي يكون الوزير مسؤولا عنها . وفي صورة اصدار انذار رقابي قبل الدفع لا يجوز لاي مسؤول ان يعالج حالة من هذا النوع بدون شهادة رقابية يصدرها المراقب العام .

ويخوّل الامر كذلك للمراقب العام

معاقبة اي موظف يخلّ بالاحكام الواردة في " دليل المسائل الرقابية والعقوبات " الذي يحتوي عليه هذا الامر. ويجوز للجنة المحاسبات العامة ان تستانف النظر في هذه العقوبات .

وقد تم من ناحية اخرى تعزيز مكتب المراقب العام للفيدرالية ، وذلك بإنشاء مصلحة لادارة البرامج وتقويمها فضلا عن نظام رقابة المشروعية المستخدم في تقويم برامج الاشغال العامة . ودعما لفعالية رقابة المشروعية يتعين مستقبلا على جميع الهيئات الفيدرالية التي تكون طرفا في ابرام العقود والاتفاقيات ان تدرج في تلك النصوص بنودا تخول للمراقب العام زيارة مواقع الاشغال بهدف رقابة الاداء.

ويتوقع ان تساهم اعادة هيكلة الادارة المدنية في دعم الفعالية والتخصص والمساءلة كما ان تطوير رقابة مردود انفاق الاموال سيمكن من النهوض بنظام الرقابة وبمستوى الاداء في نيجيريا .

للحصول على معلومات اضافية الرجاء الاتصال بدائرة الرقابة الفيدرالية

, Private Mail Bag 12503 , Lagos Nigeria

عمان

اصدار قانون رقابي جديد

اصدر جلالة سلطان عمان بمقتضى مرسوم ملكي مؤرخ في 30 ديسمبر 1991 قانونا جديدا يتعلق بالرقابة الحكومية وقد اصبح القانون الجديد ساري المفعول بداية من اول جانفي 1992 .

ويتضمن القانون 29 بندا قسّمت إلى 8 اقسام . وينص القانون على اهداف الامانة العامة للرقابة المالية للدولة وعلى نظامها الاساسي ، كما يحدد الهيئات الخاضعة للرقابة وكذلك المهام الموكولة الى الامانة العامة والاساليب التي تنتهجها في اعداد تقريرها السنوي ويتمثل الهدف الاساسي للامانة في ضمان استخدام الاموال الحكومية بفعالية وكفاءة .

ويتولى سموّ السيد محمد بن سعيد حرب المحروقي رئاسة الامانة العامة . وقد عين في هذا المنصب بمقتضى مرسوم ملكي صادر في 3 جانفي 1989 وساهم فعليا في صياغة القانون الجديد .

للحصول على مزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بمكتب الامانة العامة ص ب 727 مسقط ، سلطنة عمان.

الباكستان

تطوير مهامّ التدريب

شرع مكتب المراقب العام بالباكستان بالتعاون مع البنك العالمي في تنفيذ برنامج جديد يتمثل في تحديث مهام التدريب والمحاسبة بالاعتماد على الحاسوب . ويرمي البرنامج الى الرفع من مستوى الكفاءة المهنية في المكتب .

ويشمل تدريب المدربين من قبل المعهد القانوني للمحاسبين العامين والماليين بكرويدن بالمملكة المتحدة ، وسيساعد المعهد مكتب المراقب العام بالباكستان على اعادة هيكلة الخدمات ومهام التدريب . كما ستعاد هيكلة معاهد التدريب التابعة لمكتب المراقب العام قصد توفير التدريب المهني على الصعيدين الوطني والدولي .

البرنامج الدولي لتدريب المراقبين

ينظم المراقب العام بالباكستان من خلال معهد التدريب على الرقابة والمحاسبة حوالي 110 حلقة دراسية قصيرة سنويا . وتتعلق الحلقات الدراسية التي تتراوح مدتها بين 4 و10 ايام بالمحاسبة والرقابة والادارة الحكومية والتجارية وباستخدام الحاسوب وهي مخصصة للموظفين المباشرين في مختلف مستويات الادارة.

وتعزيزا للتعاون بين الاجهزة العليا للرقابة ينظم مكتب المراقب العام 19 حلقة دراسية مخصصة للمشاركين الدوليين . وليست هناك نفقات تدفع للمشاركة في الحلقات الدراسية الا انه ينبغي على المشاركين تحمل نفقات الاقامة والاكل . ويمكن الحصول على معلومات اضافية فيما يتصل بقائمة مواضيع الحلقات الدراسية من مدير التنسيق والبرامج الدولية بمعهد التدريب على الرقابة والمحاسبة بالعنوان التالي :

PTandTBuilding,MaujDaryaRoad Lahore,Pakistan.

التعاون مع الجهاز الاعلى للرقابة بالكندا

يجري مكتب المراقب العام بالباكستان تجربة رقابة مشتركة لعينات من المشاريع بمساعدة الهيئة الكندية للتعاون الدولي وبالتعاون مع الجهاز الاعلى للرقابة بالكندا . وقد التقى فريقا المراقبين مرتين بالباكستان وقاما بتحديد مجالات الرقابة التي سيتناولها كل من الفريقين . وسيجتمع الفريقان مجددا في اكتوبر 1992 قصد وضع صيغة نهائية لنتائج الرقابة .

كتيب جديد حول رقابة الاداء

" تحرير نتائج رقابة الاداء " هو عنوان لاخر ما صدر في سلسلة الكتيبات الخاصة برقابة الاداء وهو من تاليف السيد محمد اكرم خان المدير العام للتدريب بمكتب المراقب العام بالباكستان ويمكن الحصول على هذا الكتيب مجانا من ادارة التنسيق والبرامج الدولية بالعنوان المذكور اعلاه.

للحصول على مزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بمكتب المراقب العام . بناية المكاتب الحكومية المركزية

Gulberg III ,Lahore,Pakistan.

بابوانيوغينيا

وضع خطة ادارة استراتيجية

ادخلت العديد من التعديلات خلال السنوات الاخيرة على عمليات المؤسسات التابعة للقطاع العام وعلى

طرق ادارتها واساليب مساءلتها . ويتحمل مكتب الرقابة مسؤولية اعداد التقارير حول كيفية ادارة موارد الدولة . والتزاما بهذه المسؤولية يتولى المكتب اعداد خطة استراتيجية للادارة تحدد الغايات والاهداف المزمع تحقيقها على المدى القصير والمتوسط والبعيد .ويتوقع ان يتم اعداد هذه الخطة قريبا كما ان اعادة تعيين السيد " ماكيناف جينو " مراقبا عاما لفترة اضافية مدتها 6 سنوات من شأنه ان يعزز هذه الجهود وقد اصبح التعيين ساري المفعول بداية من 17جانفي 1992.

للحصول على معلومات اضافية ، الرجاء الاتصال بمكتب المراقب العام بالعنوان التالي :
P.O.Box : 4039 , Boroko
. Papua New Guinia

الباراغواي

تشريع جديد خاص بالجهاز الاعلى للرقابة

تم بمقتضى الامر رقم 95 / 90 الصادر في 1991 انشاء مكتب المراقب العام للامة ليحل محل مكتب المراقب المالي التابع لوزارة المالية . وقد تم تعيين السيد " روبن داريو غويلان غاونا " مراقبا عاما والسيد جوزي تيتو ڤونزاليز سيڤوڤيا مراقبا عاما مساعدا . ويتكون مكتب المراقب العام من امانة عامة وثماني دوائر .

ويخول القانون لمكتب المراقب العام من بين مهام اخرى مراقبة اداء كل المكاتب او المؤسسات التي تحصل الاموال العامةاو تستثمرها، و اجراء الرقابة المالية او الادارية او التوجيهية على الهيئات الراجعة له بالنظر، وكذلك الحصول علي المعلومات من اي هيئة تابعة له وإصدار التقارير الرقابية .

ويقتضي القانون ان يرفع المراقب العام الى الدائرة التنفيذية التابعة للكنغرس تقارير ربع سنوية حول العمليات الحكومية وعمليات الاشراف التي تم انجازها وحول الوضع الاقتصادي بالبلاد وغيرها من المسائل الاخرى . وعلى المراقب العام ايضا ان يقترح على الجهة التنفيذية الاجراءات التي يراها ضرورية لوضع مناهج محاسبية ولتوحيدها وكذلك الاجراءات التي يتعين علي موظفي القطاع العام العمل بها .

للحصول على معلومات اضافية الرجاء الاتصال بالعنوان التالي :
Ptc.Franao2290yChile,Asuncion
. Paraguay.

البيرو

تعيين مراقب عام جديد

طبقا لاحكام الفصل 146 من دستور البيرو يتولى مكتب المراقب العام بصفته هيئة مركزية ومستقلة داخل النظام الوطني للرقابة ، مراقبة تنفيذ ميزانية القطاع العام ومراقبة عمليات الدين العام وكذلك إدارة الاصول والموارد العامة وكيفية استخدامها . وبموجب الامر القانون رقم 25448 تم تعيين الدكتورة " هرمينيا دراغوكوريبا " مراقبة عامة وهي محامية شغلت خطة وكيل عام للمجموعة لدى وزارة العدل حيث ساهمت في الدفاع عن مصالح الدولة .

ومن اول الاجراءات التي اتخذتها الدكتورة دراغو بعد تعيينها مراقبة عامة هي التقدم باقتراح لتعديل القانون رقم 19038 المصادق عليه سنة 1971 (القانون الاساسي للنظام الوطني للرقابة) وقد لعب هذا القانون دورا حاسما في تطوير العمليات الرقابية بالبيرو ، كما ساهم في منح المراقب العام ومكتب المراقب العام الاستقلالية اللازمة ، وذلك بوضع القانون الوطني للرقابة .ولكن بعد انقضاء 21 سنة شهد هيكل الدولة ،الذي صيغ ذلك القانون وفقا له، تغييرات جذرية . وكمثال على ذلك انشاء تقسيم سياسي جديد في البيرو وتزايد انشطة المقاولات كنتيجة مباشرة لعملية الخوصصة وبتفويض من الحكومة .

الدكتورة ماريا هرمينيا دراغو كوريبا

واعتبارا للمعطيات اعلاه عينت المراقبة العامة لجنة (بموجب القرار رقم 204-92-CG) تتولى تكييف القانون رقم 19039 او تحويره تماما قصد ملائمته مع الظروف الانية التي يعيشها البيرو . ويساهم برنامج الامم المتحدة للتنمية فعليا في هذه الجهود .

ونبيجة لما سبق وسعيا الى تطبيق هذا القانون الجديد بالحركية التي يقتضيها ، يجري حاليا اعادة تنظيم مكتب المراقب العام وتبسيط عملياته . وتتولى هذه المسؤوليات لجنة عينتها المراقبة العامة بموجب القرار رقم -217 92-CG . وستنتهي هذه الجهود الى احداث هيئة رقابة اكثر فعالية من حيث هيكلتها واكثر كفاءة فيما يتصل بالموظفين وفحص المناهج المستخدمة .

للحصول على معلومات اضافية الرجاء الاتصال بالعنوان التالي :
CarabayaNo315,Lima1 ,
Peru.

بولونيا

تعيين رئيس جديد للجهاز الاعلى للرقابة

قرر البرلمان خلال شهر فيفري 1992 تعيين السيد لاش كسزو نسكي رئيسا للمجلس الاعلى للرقابة والسيد كاسزونسكي حاصل على درجة الدكتوراه وهو عضو في جامعة الحقوق

بغدانسك وعضو ناشط في حركة المعارضة الديمقراطية منذ سنة 1977 وبعد انتخاب لاش فاليزا رئيسا سنة 1991 شغل منصب وزير دولة لدى الرئيس مكلف بشؤون الامن الوطني وهو عضو في البرلمان وعضو في النادي البرلماني لحزب الديمقراطيين المسيحيين

ونتيجة لتغيير نظام الدولة سنة 1989 يسعى المجلس الى تكييف الانشطة الرقابية وفقا لمستلزمات الدولة الديمقراطية التي يحكمها قانون اقتصاد السوق . ومن اوكد مهام المجلس تقويم عمل الحكومة وادارة الدولة و بالخصوص تحليل تنفيذ ميزانية الدولة . وقد اهتم المجلس اساسا في ظل النظام الشيوعي برقابة مؤسسات الدولة . وفيما يلي اهم المجالات الجديرة بالدرس بالنسبة لسنة 1992 : التغيرات التي طرأت على قطاع الملكية ، وخوصصة المؤسسات الحكومية وعمل مؤسسات الدولة والتعاضديات في ظل اقتصاد السوق واجراءات اتخاذ القرارات داخل ادارات الدولة .

لحصول على مزيد من المعلومات

الرجاء الاتصال بالعنوان التالي :

I ul Fiptrowa N 57 Varvovia
00 - 950 Warsaw , Skr . Poczt P. 14 Poland

السيد لاش كاسزونسكي

البرتغال

حلقة دراسية لفائدة محاكم الحسابات .

تنظم محكمة الحسابات البرتغالية خلال شهر نوفمبر 1992 حلقة دراسية في لشبونة بالتعاون مع البنك العالمي . وسيكون هذا اللقاء مفتوحا للمشاركين من الاجهزة العليا للرقابة التابعة للبلدان التي تستخدم اللغة البرتغالية ، و هي : البرازيل و الموزمبيق وانغولا وبرنسيب . وسيتناول مواضيع مختلفة نذكر منها دور محاكم الحسابات في المجتمعات الديمقراطية والرقابة على المصالح العامة والرقابة المالية في مخططات الادماج الاقتصادي

آخر ماصدر من نشريات

اصدرت محكمة المراقبين البرتغالية ، اخيرا النشريات التالية ، ويمكن لكل من يهمه الامر الحصول عليها:

*محكمة الحسابات(لشبونة 1988) كتيب

* اصلاح محكمة الحسابات (1986 - 1989) (لشبونة 1990)

* محكمةالحسابات (لشبونة 1991)

* الانتوساي - توصيات المؤتمرات (لشبونة 1991)

* اصلاح محكمة الحسابات (لشبونة 1991)

* محكمةالحسابات والاجهزة المماثلة في مختلف البلدان (لشبونة 1992)

* تاريخ محكمة الحسابات بالبرتغال وتطوّرها (لشبونة 1992)

واخيرا تصدر محكمة الحسابات بالبرتغال نشرية دورية كل 3 اشهر .

للحصول على معلومات اضافية الرجاء الاتصال بالعنوان التالي :

1000 Lisboa , Portugal

قطر

تعيين رئيس جديد للجهاز الاعلى للرقابة

عين الشيخ فهد جاسم عبد الله آل ثاني بتاريخ 24 جويلية 1991 وكيلا وقائما باعمال رئيس ديوان المحاسبة بدولة قطر،خلفا للسيد عزت الرشيد الذي عين مديرا عاما لشركة حكومية .

وقد تخرج الشيخ فهد من معهد كونكرديا سنة 1983، وانضم الى ديوان المحاسبة خلال السنة نفسها واختص في ميدان الرقابة الادارية والرقابة على الاداء. وكان الشيخ فهد عضوا في المجلس المركزي للعطاءات وفي لجان حكومية اخرى مكلفة بالرقابة علي الشؤون المالية .

التقرير السنوي

اصدر ديوان المحاسبة تقريره السنوي بالنسبة للسنة المالية التي تنتهي بتاريخ 31 مارس 1992 . وقد رفع التقرير الى جلالة امير قطر ، وهو يحتوي علي اقسام تتصل بالمواضيع التالية :

* شهادة الابراء النهائية و موازنة الدولة.

* نتائج موازنة سنة 1991 - 1992

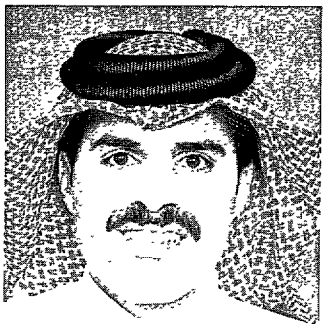

الشيخ فهد جاسم عبدالله آل ثاني

* اهم نتائج العمل الرقابي و ملاحظات ديوان المحاسبة .

ويقضي القانون القطري بان يتولى الامير المصادقة على الحسابات الختامية للحكومة بعد الاطلاع على التقرير السنوي .

للحصول علي معلومات اضافية الرجاء الاتصال بديوان المحاسبة ص ب 2466 ، الدوحة قطر .

رومانيا

انشاء محكمة جديدة للرقابة

تاسست اول محكمة للرقابة في رومانيا سنة 1864 وظلت تقوم بوظيفتها حتى سنة 1947 وبعثت المحكمة من جديد سنة 1973 وانتفلت وظائفها بعد احداث ديمسبر 1989 جزئيا الى لجنة المراقبة الحكومية . وتطبيقا لاحكام الدستور الروماني الذي تمت المصادقة عليه في ديسمبر 1991 اقر البرلمان في شهر اوت 1992 القانون الوظيفي لمحكمة الرقابة .

وينص القانون على استقلال رقابة المحكمة الجديدة واختصاصها القضائي عن الهيئات الحكومية الاخرى وعلى عدم امكانية عزل اعضائها . وتتمتع المحكمة بالاستقلال في وضع البرامج الرقابية وانتداب موظفيها ، ولها فضلا عن ذلك موازنة خاصة كما يمكنها الحصول على المعلومات اللازمة لانجاز عملها دون ادنى قيد .

ومحكمة الرقابة هي الجهاز الاعلى للرقابة المكلف بمراقبة الحسابات وكذلك الادارة الاقتصادية للدولة والقطاع العام . وتكشف قرارات المحكمة عن المسؤولية الشخصية والمادية لاولئك الذين أضرّوا بطريقة مباشرة او غير مباشرة بمصالح الدولة او الادارة العامة سواء عمدا او بتقصير منهم . ويعرض التقرير السنوي الذي تعدّه المحكمة على العموم ويحتوي علي الملاحظات المتعلقة بتنفيذ الموازنة والعمليات التي رفضتها الرقابة الاولية والاحكام القضائية النهائية وكذلك علي تقويم للادارة الاقتصادية للمؤسسات العامة .

للحصول على معلومات اضافية الرجاء الاتصال بلجنة الرقابة للحكومة الرومانية :

, B - dul Iancu de Hunedoara St. nr5 Sector I 7000 Bucarest , Ro . mania

العربية السعودية

اجتماع المجلس التنفيذي للمنظمة الاسيوية للاجهزة العليا للرقابة بالرياض

احتضنت الرياض خلال شهر افريل 1992 اجتماع المجلس التنفيذي الثامن عشر للمنظمة الاسيوية للاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الاسوساى) . وقد استعرض المجلس انشطة التدريب المنقضية والمقبلة وراجع كشوف حسابات الاسوساي التي خضعت للفحص . وناقش المجلس انشاء مجموعة استشارية حول الرقابة باستخدام الحاسوب و وافق على تخصيص مزيد من الوقت لذلك الموضوع و تقديم تقرير حوله خلال الاجتماع المقبل للمجلس التنفيذي الذي سينعقد باستراليا سنة 1993.

دليل تنظيم ديوان المراقبة العامة

اصدر ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية دليل يتعلق بتنظيم الديوان باللغتين العربية والانقليزية .

واوضح معالي الشيخ عمر عبد القادر فقيه وزير الدولة ورئيس ديوان المراقبة العامة في تقديم الدليل، ان الهدف من هذا العمل هو :

* تقديم ديوان المراقبة العامة الى القارئ .
* شرح طبيعة الاقسام الفرعية والمراحل المختلفة الاعداد التقارير بحيث يتسنى تقديم صورة شاملة عن البنية التنظيمية لديوان المراقبة العامة .
* تحديد الاهداف و المهام الموكولة الى مختلف الفروع ووصف العلاقة القائمة بين المصالح التابعة لمختلف القطاعات وكذلك بنية الوحدات المكونة لديوان المراقبة العامة
* الحث علي ضرورة تنسيق الجهود تلافيا لتداخل الاختصاصات وازدواجها عند اجراء الرقابة .

للحصول على مزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بديوان المراقبة العامة شارع الحامعة ص ب 7185 الرياض 11128 المملكة العربية السعودية .

سيرا اليوني

توسيع اختصاصات الجهاز الاعلى للرقابة

شهد مكتب المراقب العام خلال الاشهر القليلة الماضية عده تغييرات تتصل بالتنظيم العام للجهاز. فقد تعزز دور المراقب العام واتسع مدى اختصاصاته خلال الاشهر الاخيرة وذلك في ظل النظام العسكري الحالي الذي اقر اهمية المساءلة . وقد شارك موظفو الجهاز على اختلاف مستوياتهم في عدة لقاءات تدريبية بالخارج . وبالرغم من الصعوبات يسعى الجهاز الى الحصول علي الاموال اللازمة للتدريب بالخارج بفضل القنصلية البريطانية والبرنامج الانمائي للانتوساي والوكالة الخارجية للتنمية التي قدمت الدعم للجهاز في مناسبات معدودة وسيتولى البنك العالمي والمجموعة الاروبية خلال السنة المالية 1992 - 1993 تمويل برامج التدريب ومشروع تعميم استخدام الحاسوب داخل الجهاز حتى يتحقق الانسجام بينه وبين مكتب المحاسب العام الذي شرع بعد في استخدام الحاسوب وتمت اخيرا المصادقة علي قانون 1991 للموازنة والمحاسبة العامة .

وقد خول هذا القانون للمراقب العام صلاحيات واسعة اذ يجوز له رفض اي بند من البنود المتعلقة بالنفقات يكون منافيا للقانون وان يتخذ الاجراءات الجزائية عند اللزوم . ويتصل جوهر القانون بادارة الاموال العامة بسيراليوني .و بفضل كل هذه التطورات ،يتوقع ان يشهد الجهاز مزيدا من

التقدم والتطور.

للحصول على مزيد من المعلومات الرجاء الالتصال بجهاز الرقابة
79 Padema Road , Freatown , Sierra Leone .

جنوب افريقيا

اصدار قانون جديد

تم بموجب قانون التراتيب الرقابية الصادر سنة 1992 انشاء المكتب المستقل للمراقب العام الذي لن يخضع في المستقبل للسلطة التنفيذية وللادارات التابعة لها . وينص القانون الجديد علي الاستقلال القضائي للمكتب تحت اشراف البرلمان .

وسيصبح القانون ساري المفعول بداية من افريل 1993 . وسيعهد الاشراف البرلماني للجنة رقابية تتكون من 11 عضوا يتم اختيار ثمانية منهم من بين اعضاء البرلمان الذي يعرفون بحسن اطلاعهم وخبرتهم في حين يتم اختيار الثلاثة الباقين من القطاع الخاص ويتولى المراقب العام المساعد اطلاع البرلمان سنويا على عمليات المساءلة التي يقوم بها المكتب كما يتولى رفع تقرير رسمي الى لجنة الرقابة .

وقد تم تعيين الاستاذ ج . أ. ج لوتس مراقبا عاما مساعدا بتاريخ 1 ديسمبر 1991 . وهو بذلك رئيس لمكتب المراقب العام و مسؤول عن المحاسبات . وقد عين خلفا للسيد " هنري كلوفر" الذي عين بدوره مديرا عاما لادارة نفقات الدولة .

للحصول علي معلومات اضافية يمكنكم الاتصال بمكتب المراقب العام :
Old Mutual Centre , P. O. Box 446 , Pretoria 0001 republic of South Africa

سريلانكا

رقابة الجهاز الاعلى للرقابة على البنك المركزي

اشار مكتب المراقب العام لسريلانكا في آخر تقرير رفعه الى البرلمان الى وجود عدة مشاكل في حسابات البنك المركزي لهذا البلد . ويبين التقرير بالخصوص ان الاطراف المعنية لم تؤكد الحسومات المحلية والاجنبية في 150 حساب والاصول الاجنبية بالنسبة لـ30 حساب .

واشار التقرير ايضا الى قضية اضافية تتعلق بالحصول على المعلومات ،اذ امتنع البنك عن تزويد المراقب العام السيد " جاميني ايبا " بالمعلومات المتصلة بانشطته وتبعا لذلك لم يتمكن المراقبون من الاطلاع على قرارات المجلس النقدي و على الوثائق المدعمة المتعلقة باقراض ثماني مؤسسات مالية تشكو ارتباكا في وضعها المالي.

و يشير تقرير السيد «ايبا» الى ان البنك المركزي قصر في مراقبة المؤسسات المالية المفلسة الاخرى التي تسبب اعسارها المالي في فضيحة عامة.

للحصول على معلومات اضافية، يمكنكم الاتصال بمكتب المراقب العام ، Independence Square, Colombo 7 , Sri Lanka

سانت لوسيا

اصدار التقارير الرقابية

تمّ في 3 افريل 1992 عرض تقرير مدير الرقابة حول حسابات حكومة سانت لوسيا بالنسبة لسنة 1989 - 1990 . واحتوى التقرير فضلا عن نتائج رقابة المطابقة والرقابة المالية، على نتائج الفحوص الخاصة لحسابات مصارف الادخار الحكومية والمكاسب الثانوية والعقود والديون الحكومية . وقد تم رفع تقرير خاص حول " التغييرات الهاتفية والمراقبة في الادارة العامة " الى البرلمان

تدريب الموظفين

حصلت السيدة " آر ليت هايسينت " اول محاسبة عامة بسانت لوسيا على التأهيل بعد ان عملت طيلة مدة البرنامج مع حكومة سانت لوسيا .

وقد بدأت السيدة هايسنت دراستها في ديسمبر 1985 وحصلت على التأهيل في شهر جانفي 1998 . وقد التحقت بعد التخرج من ديرسانت جوزيف قبل 21 سنة بمكتب الرقابة بسانت لوسيا وظلت تعمل به منذ ذلك الحين . وقد شقت طريقها داخل المؤسسة وارتقت حديثا الى منصب مدير مساعد للرقابة ومن أخبار التطورات المهنية ايضا ،اتم السيد تيبارتيوس ماثيران مساعد الرقابة حلقة دراسية حول الحسابات العامة والرقابة بمركز التربية والتدريب بانقلترا .

للحصول علي مزيد من المعلومات يمكنكم الاتصال بدائرة الرقابة .
Castries , St , Lucia , West Indies.

السويد

اصدار التقارير السنوية

ينبغي على جميع الهيئات الحكومية السويدية ان ترفع الى الحكومة بحلول تاريخ 1 أكتوبر1992 التقارير السنوية المتعلقة بنتائج العمليات ويكمن الاختلاف الهام بين الطريقة الجديدة التي تتوخاها الهيئات في اعداد التقارير السنوية وبين الطريقة التقليدية في اعداد التقارير حول الحسابات السنوية في ضرورة ادراج مؤشرات الاداء في التقارير السنوية .

وقد تم على امتداد فترة طويلة تطوير مبادئ المحاسبة المتعارف عليها و معايير الرقابة المعمول بها في الرقابة المالية التقليدية . غير انه يتوقع الايتم

وضع المعايير الخاصة بمؤشرات الاداء قبل سنوات . وقد قام المراقبون في ربيع 1992 بالاتصال بالهيئات قصد مناقشة مدى التقدم الذي احرزته في اعمالها .

وقد شرع المكتب الوطني للرقابة بالسويد بعد في الاستعداد " لساعة الحقيقة " التي سيكون موعدها في خريف 1992 . وقد تلقى الموظفون في الربيع المنقضي ايضا تدريبا داخليا حول الانتاجية وتحليل النسب الاساسية ، وشاركوا في لقاءات علمية نظمت بمساهمة موظفي الديوان .

السويد يستضيف المؤتمر II للاوروساي .

يستضيف الجهاز الاعلى للرقابة بالسويد من 14 الى 17 جوان 1993 المؤتمر الثاني للمنظمة الاروبية للاجهزة العليا للرقابة والمحاسبة (أروساي) الذي سينعقد بستكهولم . وقد بدات الاستعدادات منذ انعقاد المؤتمر الاول بمدريد سنة 1990 وتواصلت على امتداد سنة 1992 (الصورة) .

وفي نطاق الاستعداد للمؤتمر نظمت خلال شهر مارس 1992 ببراغ ندوة علمية حول الموضوع الاول " تغير مهام الدولة و دورالرقابة مع الاهتمام الخاص بالخوصصة " وقد استضافت الجمهورية الفيدرالية التشيكية والسلوفاكية بالتعاون مع المملكة المتحدة هذا اللقاء . واحتضنت اسطمبول خلال شهر جوان 1992 ندوة تحضيرية ثانية حول الموضوع الثاني " تحقيق النتائج لفائدة جهاز الرقابة " وقد استضافتمحكمة الحسابات التركية هذا اللقاء بالاشتراك مع محكمة المراقبين التابعة للمجموعة الاروبية .

وانتهت الندوتان الى اصدار اوراق اولية ستتاح لاعضاء الاوروساي فرصة مناقشتها . وتهدف هذه الاستعدادات الى ضمان مناقشات نزيهة وبناءة خلال جلسات المؤتمر وذلك بتحديد نقاط النقاش داخل كل موضوع مسبقا .

وقد كانت الاستعدادات ناجعة الى ابعد الحدود ومطابقة لاهداف الاوروساي المتمثلة في تعزيز التعاون وتبادل الخبرات بين الاجهزة العليا للرقابة في اوروبا .

للحصول علي معلومات اضافية ، يمكنكم الاتصال بالمكتب الوطني للرقابة بالسويد ص . ب 34105 ،
S - 10026 Stockholm

موظفو المؤتمر II للاروساي يراجعون المشاريع المتعلقة بالحدث الذي سينظم سنة 1993 .من الشمال الي اليمين : السيدة آنولي جانسن واستين مديرة أروساي II (المكتب الوطني للرقابة بالسويد) والسيدة بيان اجكليوت مديرة مشروع المؤتمر (المكتب الاستشاري للمؤتمر) والسيد غورو سبين مدير الرقابة بالامانة الدولية (المكتب الوطني للرقابة بالسويد).

تركيـــــا

الذكرى 130 لتاسيس محكمة الحسابات

1 جوان 1992 هو تاريخ الذكرى 130 لتأسيس محكمة الحسابات التركية وقدنظمت الاحتفالات باحياء هذه الذكرى بجامعة" هاستبHacettepe بأنقرة وحضرها رئيس البرلمان الاكبر التركي السيد "حسامتين سيندوروك " وعدد من الشخصيات المرموقة الاخرى كما حضر الاحتفالات ممثلون عن 26 جهاز اعلى للرقابة وقد مثل 15 جهازا من بين ال26 بلد رؤساؤها ومن ضمنهم الدكتور هاينز غونتر زافلبارغ رئيس الانتوساي ورئيس محكمة الحسابات بالمانيا الفيدارلية ، والسيد آلدو انجيأوي عن المجموعة الاروبية ،والسيد بيار آربايانج من فرنسا والدكتور استفان هاجلماير من المجر والسيد باڤال هوسار من الجمهورية التشيكية والسلوفاكية ،والسيد صبري كوتاس من ألبانيا والسيد باتريك دماكدونيل من ايرلاندا والسيد هانك – أ – كونيغ من هولاندا والسيد جيرار رانتار من اللكسمبورغ والسيد انغمار موندبو من السويد ،والاستاذ انطونيو سوسا فرانكو من البرتغال والسيد هاريو ايون نيامتو من رومانيا والسيد عبد الصادق الكلاوي من المغرب والسيد فارس عبد الرحمن الوقيان من الكويت والسيد حسين من بنغلاداش .

ونظم اثر حفل الافتتاح نقاش مفتوح بمقر جامعة "ها سيتبب " تلاه حفل استقبال مسائي بدار الضيافة بانقرة باستضافة السيد فيدي قونيل رئيس محكمة الحسابات التركية وقد حضر الحفلين الضيوف الاجانب والضيوف الخاصين و موظفو محكمة الحسابات التركية .

كما نظمت محكمة الحسابات يومي 2 و 3 جوان رحلة الى كبادوشيا ، خاصة بالضيوف الاجانب .

ندوة الاوروساي

في نطاق الاستعداد للمؤتمر الثاني للاروروساي الذي سينعقد بستوكهولم في 1993 استضافت محكمة االحسابات التركية بالاشتراك مع محكمة المراقبين التابعة للمجموعة الاوروبية لقاء علميا نظم باسطمبول من 27 الى 29 ماي قصد فتح المجال امام اعضاء الاوروساي لمناقشة الموضوع الثاني الذي حدده المجلس التنفيذي للاروساي لدى انعقاده في فيفري 1991 بمدريد .وقد ناقش 60 مشاركا من 26 جهاز اعلى للرقابة تحقيق النتائج لفائدة مكتب الرقابة مع ايلاء اهتمام خاص الي انتقاء مجالات الرقابة الهامة والى الرقابة على القطاع العام والى كفاءة الموظفين .

وقد ركزت الندوة عليالمواضيع التالية : النظام الاساسي للاجهزة العليا للرقابة والدور الذي تقوم به و اليات انتقاء المجالات ذات الاولوية ودور موظفي الرقابة في تحديد مجالاتها واهمية الاستقلالية ، وتاثير نتائج الحوار الشفوي او الكتابي بين المراقب والهيئة الخاضعة للرقابة واهمية تشجيع الموظفين وضمان ارتياحهم لعملهم قصد تحقيق النتائج المرجوة واخيرا الدور الاساسي للتدريب

واثر تلك المناقشات الحية والثرية والايجابية اقترح المشاركون في الندوة فحص المواضيع التالية خلال مؤتمر الاوروساي سنة 1993

* الاساليب والمقاييس المعتمدة في اختيار المجالات الهامة للرقابة علي الاداء والمشاركة الفعّالة لموظفي الرقابة في هذه العملية .

* مساهمة الحوار الشفوي او الكتابي بين المراقب والهيئة الخاضعة للرقابة في تنفيذ العمل الرقابي ومتابعته واعداد التقارير الرقابية .

الوفود المشاركة خلال الحفل الافتتاحي لندوة الاوروساي بقصريلدز باسطنبول

* اهمية التعيين والتدريب في تشجيع الموظفين ورفع كفاءتهم اعتبارا لتطور دور مراقبي الدولة .

* العلاقة بين الجهاز الاعلى للرقابة والبرلمان والنظام الاساسي للجهاز ومتابعة التقارير التي تحال الى البرلمان ومسؤولية الجهاز الاعلى للرقابة امام الشعب .

وقد قامت التلفزة الحكومية التركية بتغطية الحفل الافتتاحي للندوة في برنامج الانباء المسائي كما حضيت الندوة باهتمام الصحف المحلية.

للحصول علي مزيد من المعلومات يمكنكم الاتصال بمحكمة المحاسبات التركية : Sayistay Baskauligi , Vlus - Ankara 06 100 , Turkey

الامارات العربية المتحدة

اصدار التقرير العام السادس

اصدر ديوان المحاسبة تقريره العام السادس ورفعه الي المجلس الفيدرالي الذي يمثل السلطة التشريعية بالامارات العربية المتحدة . و 1) بين التقرير دور الجهاز الاعلى للرقابة في مراقبة استخذام الاموال العامة و2) قوم اداء القطاعات الادارية والاقتصادية والقطاعات المدعمة كما 3)استعرض مساهمة ديوان المحاسبة في الامارات العربية المتحدة في تطوير الادارة العامة والاقتصادية ، واستعرض انشطة الديوان في الخارج خلال سنتي 1989 و1990 .

خطة العمل الثامنة

اصدر رئيس ديوان المحاسبة الخطة الثامنة لعمل الديوان بالنسبة للفترة الفاصلة بين 1ماي 1992 و30 افريل 1993 وتنقسم خطة العمل الى ثمانية اقسام تتطابق والبنية التنظيمية للديوان وقد تم اعدادها بالاعتماد على معدل اداء المراقب عند اجراء عمليات الرقابة المالية وتحدد الخطة ايضا اجزاء العمل الرقابي التي ينبغي انجازها فيما يتصل ببعض العمليات .

برنامج التدريب

يشرع ديوان المحاسبة في 9 سبتمبر 1992 في تنفيذ برنامج تدريبي مدته شهرين مخصص للمراقبين المساعدين وذلك قصد تنمية اطلاعهم على الرقابة الحكومية والمحاسبة

والادارة المالية العامة وعلى القانون الاداري .

للحصول على معلومات اضافية يمكنكم الاتصال بديوان المحاسبة
ص . ب . 3320 ابوظبي ، الامارات العربية المتحدة .

المملكة المتحدة

المكتب الوطني للرقابة يعد شريط فيديو

امر المكتب الوطني للرقابة بانتاج شريط فيديو موحد حول الاعمال التي انجزها ويشرح شريط الفيديو الذي سينتهي اعداده في بداية سبتمبر وهو من نوعVHS ويدوم 15 دقيقة دور المكتب الوطني للرقابة واهدافه بما في ذلك :

* علاقة المكتب الوطني للرقابة بالبرلمان .
*والرقابة المالية
* والرقابة على مردود انفاق الاموال
* وتنظيم الموارد واستغلالها
* والتدريب والانتداب

ويحتوي شريط الفيديو علي دارسة لعينتين تتعلق الاولى بدارسة مردود انفاق الاموال في حالات امراض الانسداد التاجي وتتعلق الثانية بالخدمات المقدمة للعموم في المتاحف . ويتضمن الشريط حديثا مع الموظفين حول طبيعة عملهم وصورا لهم وهم يتفقدون مختلف المصالح ويتحدثون الى الحرفاء وكذلك حديثا لرئيس لجنة الحسابات العامة يثني فيه على عمل المكتب الوطني للرقابة .

والشريط مخصص لعدد منالمشاهدين بما في ذلك اعضاء البرلمان وموظفو المصالح والهيئات الحكومية والمحاسبون وغيرهم من الموظفين الذين قد يهمهم الامر .ويود السير حون بورن المراقب والمحاسب العام عرض الشريط على الزوار الاجانب .

للحصول على معلومات اضافية يمكنكم الاتصال بالمكتب الوطني للرقابة.

157 - 197 Buckingham Palace road , Victoria , London , SW 1 W 9 SP , England

اليمن

انشاء جهاز اعلى جديد للرقابة

ادى توحيد جزءي اليمن الي ادماج جهازي الرقابة وانشاء جهاز جديد يسمى الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة . وقد صادق المجلس الرئاسي لجمهورية اليمن على القانون رقم 39 التي يقر انشاء الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ويحدد بنيته التنظيمية وقد عوض القانون الجديد قانونين سابقين هما : القانون رقم 54 الصادر سنة 1974 الخاص بجهاز الرقابة في اليمن الشمالي والقانون وقم 1الصادرسنة 1982 والخاص بجهاز الرقابة في اليمن الجنوبي .

ويحدد القانون الجديد البنية التنظيمية للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة واهدافه وواجباته ومسؤولياته ونطاق عمله واختصاصاته. ويتكون القانون من 33 بند قسمت الى 8 فصول . ويخول القانون للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة مزيدا من الصلاحيات والاستقلالية والمسؤوليات كما يوسع نطاق عمله و بنيته التنظيمية .وكمثال على ذلك يرفع الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بصفته الجهاز الاعلى للرقابة في جمهورية اليمن تقاريره مباشرة الى المجلس الرئاسي للجمهورية والى البرلمان .

وتتمثل اهداف الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة فيما يلي :

* تحقيق الرقابة الفعلية على الاموال العامة وضمان إدارة افضل ، مع مراعاة الاقتصاد والكفاءة والفعالية .
*المساهمة في تطوير اداء المهن المحاسبية والرقابية والنهوض بها في جمهورية اليمن.

وتحقيقا لهذه الاهداف يقوم الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالاعمال الرقابية التالية :

* الرقابة المالية ورقابة المطابقة .
* رقابة الاداء ومتابعة تنفيذ الخطط الوطنية للتنمية
* الرقابة النظامية وتقويم الاوضاع التنظيمية والتشريعية والمؤسساتية .

المراجعة الشاملة للممارسات المحاسبية والرقابية.

قررت الحكومة مؤخرا اجراء مراجعة شاملة وعامة للممارسات المحاسبية والرقابية ادراكا منها لاهمية تشجيع الاستثمار في عالم احتدت فيه المنافسة و تدازداد اهتمام الحكومة بتحسين الخدمات المحاسبية والرقابية قصد دفع التقدم الاقتصادي .

ونستعرض فيما يلي اهداف هذه الدراسة :

* تشخيص اهم العوائق القانونية والمؤسساتية وغيرها من العوائق الاخرى التي تحول دون تقديم الخدمات المحاسبية ووضع انظمة المحاسبة بطريقة اقتصادية وبكفاءة وفعالية .
* تحديد اساليب التغلب على هذه العوائق .
* تطوير الخدمات المحاسبية والرقابية سواء في القطاع الحكومي او الخاص .

وسيجري الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة الذي يرأسه السيد احمد محمد الارياني هذه الدراسة بمساعدة مستشارين وبتمويل من البنك العالمي .وستتولى الحكومة والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ومراقبي ومحاسبي القطاع الخاصّ والمجموعة الاكادمية باليمن والبنك العالمي مراجعة توصيات هذه الدراسة . وستتولى السلطات المختصة بما فيها الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة تنفيذ التوصيات التي قد يتم التصديق عليها .

وقام ممثلون عن بعض الشركات الاستشارية بزيارة الجهاز المركزي

للرقابة والمحاسبة للاطلاع على الظروف المحلية وعلى المجالات المتصلة بهذه الدراسة قبل اعداد الاقتراحات .ويعتبر الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة هذه الدراسة والتوصيات التي تتضمنها حجر الاساس لتطوير الممارسات المحاسبية والرقابية في اليمن . ويرحب الجهاز باي اقتراح تتقدم به الاجهزة العليا للرقابة فيما يتصل بهذه الدراسة .

وللحصول علي مزيد من المعلومات او لتقديم اقتراحات جديدة ، الرجاء الاتصال بالسيد احمد محمد الارياني او السيد احمد الشيباني بالعنوان التالي :

الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة
ص ب 151 صنعاء جمهورية اليمن .
التيلكس 3141-948 ، الفاكس 178 263-1-967 الهاتف -1-967 243 260 (السيد احمد محمد الارياني)
605 260-1-967 (السيد احمد - ك - الشيباني)

زمبيا

التحديات التي تواجهها الحكومة الجديدة

تحول النظام السياسي للحكومة في زمبيا من نظام الحزب الواحد الى نظام تعددي وذلك خلال شهر اوت 1991 اثر التعديلات التي ادخلت علي دستور الجمهورية ومنذ اواخر السبعينات اشتدت موجة الانتقادات الموجهة الي نظام الحزب الواحد الذي اقيم سنة 1972 اي بعد ثماني سنوات من حصول زمبيا على استقلالها .ومن مظاهر الضعف المرتبطة بنظام الحزب الواحد ارتفاع النفقات الحكومية وارتفاع مقابل في حجم الدين العام نتيجة لعدم فعالية العمليات الحكومية .

وتواجه الحكومة الجديدة التي ارتقت الي الحكم في اكتوبر 1991 التحدي الاكبر المتمثل في اعادة البنية التنظيمية لاقتصاد البلاد المتدهور وتنفيذا لبرنامج اعادة البناء قامت الحكومة بتعيين موظفين ورؤساء تنفيذ جدد داخل المؤسسات شبه الحكومية كما سيتم الغاء بعض الفروع وخوصصة عدد من المؤسسات شبه الحكومية الخاضعة لرقابة المراقب العام وتتواصل تعبئة الموارد المادية والمالية من داخل البلاد وبمساعدة المجموعات الدولية المتبرعة .ويعلق الشعب أمالا كبيرة على هذه الحملة ويتوقع اعتماد الشفافية والمساءلة في الادارة الحكومية .

ونظرا لتغيير السياسات الاقتصادية الذي تزامن مع الفحوص والموازنات الفعالة، يواجه المراقب العام حاليا تحديا هاما جديدا يتمثل في ضمان حسن اطلاع البرلمان علي كافة اوجه المعاملات المالية والمحاسبية ومعاملات التخزين التي تقوم بها الحكومة . وينبغي علي المراقب العام ان يعتمد في المستقبل على الرقابة النظامية .

ويتمثل اكبر تحد سيواجهه المراقب العام ،في الاشراف علي خصوصة المؤسسات شبه الحكومية .ومن المأمول ان يساهم منفذو القرارات في تقديم المساعدة اللازمة لتنفيذ عملية الخوصصة .

التدريب

تشارك زمبيا الي جانب العديد من الاجهزة العليا للرقابة في المنطقة في برامج تدريبية حول رقابة الاداء والفعالية ينظمها المكتب الوطني للرقابة بالسويد.

للحصول على معلومات اضافية يمكنكم الاتصال بمكتب الرقابة
Haile Selassie Ave , P.O.Box 50017 ; Lusaka Zambia

المنظمة الاسيوية للاجهزة العليا للرقابة والمحاسبة (آسوساي)

اصدار مجلة 1992

صدر العدد السنوي العاشر لمجلة الاسوساي للرقابة المالية الحكومية وهو يحتوي علي مقالات حول تقويم الاداء ورقابة الكشوفات المالية والمعلومات وتحليل السياسات . وتقدم المجلة الى جانب ذلك أخبارا تتعلق بالبلدان الاعضاء في الاسوساي وكذلك في الانتوساي ومجموعات العمل الاقليمية الاخرى .

وتصدر المجلة الاسيوية للرقابة المالية الحكومية سنويا باسم الاسوساي والمجلة هي الناطق باسم الاسوساي وهي تهدف الي توفير منبر لاعضاء المجموعة الاسيوية يتبادلون منه المعلومات والتجارب .ويدعو رؤساء تحرير المجلة الى تقديم المقالات المتصلة بالنواحي التصورية او التطبيقية او التربوية وغيرها من الأخبار والمعلومات المتعلقة برقابة الدولة .

للحصول على معلومات اضافية يمكنكم الاتصال بمكاتب تحرير مجلة الاسوساي بمكتب المحاسب والمراقب العام بالهند .
10 , Baha dur shan Zafar Marg , New Delhi 110002 , India

منظمة الاجهزة العليا للرقابة والمحاسبة بامريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبيب (اولاسافس)

اجتماع المجلس التنفيذي بمكسيكو

احتضنت مدينة مكسيكو ايام 23 و 24 جويلية 1992 الاجتماع الرابع لمجلس منظمة الاجهزة العليا للرقابة والمحاسبة بامريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبيب . وقد ناقش ممثلو البرازيل والارجنتين وكولمبيا وكوستاريكا والاكوادور والمكسيك المواضيع التي ستتناولها الدورة المقبلة للجمعية العامة للاولاسافس التي ستنعقد بقرطاجنة في كولمبيا .

ووافق المجلس على قرار يتعلق بادماج مؤتمر امريكا اللاتينية للاجهزة العليا للرقابة (الكلادافس) مع منظمة الاولاسافس قصد مطابقة اهداف اجتماعات الكلادافس مع اهداف الجمعيات العامة للاولاسافس . وقد كانت اجتماعات الكلادافس بدات قبل نشأة الاولاسافس .

المؤتمر العاشر للاجهزة العليا للرقابة بامريكا اللاتينية ومنطقة الكارايب .

قررت الجمعية العامة للمؤتمر التاسع للاجهزة العليا للرقابة بامركا اللاتينية ومنطقة الكارايب في جلستها الختامية التي انعقدت بالارجنبين في 11 اكتوبر 1990 تكليف مكتب المراقب العام بجمهورية كوستاريكا بتنظيم المؤتمر العاشر الذي سينعقد بسان جوزي من 22 الى 28 اوت 1993 .

وسينظم هدا الحدث في اطار الاولاسافس . وتتولى لجنة تتكون من الارجنتين (التي سيعين ممثلها رئيسا) وكوستاريكا (التي سيعين ممثلها نائب رئيس) والبرازيل والشيلي وغواتيمالا والمكسيك وفنيزويلا ، مسؤولية تنسيق المؤتمر العاشر .

ويتمثل محور المؤتمر في دراسةالتحديات التي تواجهها الاجهزة العليا للرقابة مع اقتراب القرن الحادي والعشرين .وتشمل المواضيع التي ستتم مناقشتها ما يلي :

* الرقابة العليا وتحديث الادارة العامة .
* اثر تحديث الادارة العامة على الجهاز الاعلى للرقابة.
* الوضع الحالي للرقابة العليا وآفاقها فيما يتعلق بالمحافظة علي المحيط .
* الوضع العالمي للرقابة العليا وآفاقها في مجال الدين العام .

للحصول على معلومات اضافية يمكنكم الاتصال ب :

Mr. Afreds Hoyos , C/O Contador Mayor de Hacienda , Av, , Coyoacan 1501 , Col del Valle , Deleg . Benito Juarez , 03100 . Mexico D.F. Mexico

سجلس التعاون التنموي للاجهزة العليا للرقابة بافريقيا الجنوبية(سادكوساي)

انعقاد المؤتمر الثاني

انعقد المؤتمر الثاني للسادكوساي بوينهوك بناميبيا من 24 الى 28 فيفري 1992 .

وتولى تمويل هذا الاجتماع شأنه في ذلك شأن مؤتمرات المراقبين العامين لمجلس التعاون التنموي بافريقيا الجنوبية الثلاثة ، المؤسسة الدولية للتنمية بالسويد بالاشتراك مع المكتب الوطني للرقابة بالسويد وقد اعتبر جميع المشاركين هذا المؤتمر ناجحا الى ابعد حد .

وركزت المناقشات على اربعة مواضيع اساسية ،هي : تدريب المراقبين وادارة الرقابة على القطاع العام ورقابة المؤسسات شبه الحكومية ومراجعة الاداء والرقابة على مردود انفاق الاموال

وتولت نااميبا وطنزانيا وبوتسوانا وزمبابوي اعداد الاوراق الرئيسية . وانقسم المشاركون الى ثلاث مجموعات لمناقشة كل موضوع مناقشة ضافية، واثر ذلك التقت المجموعات الثلاث للتصديق على الاوراق الرئيسية او لمعارضتها ، وقد تم ارجاء اصدار التوصيات الختامية الى ان تتم مناقشتها خلال اجتماع المراقبين العامين الذي سينعقد بهاراري بزمبابوي .للحصول علي معلومات اضافية الرجاء الاتصال بامانة السادكوساي

, Private Bag 0010 , Gaborone Botswana

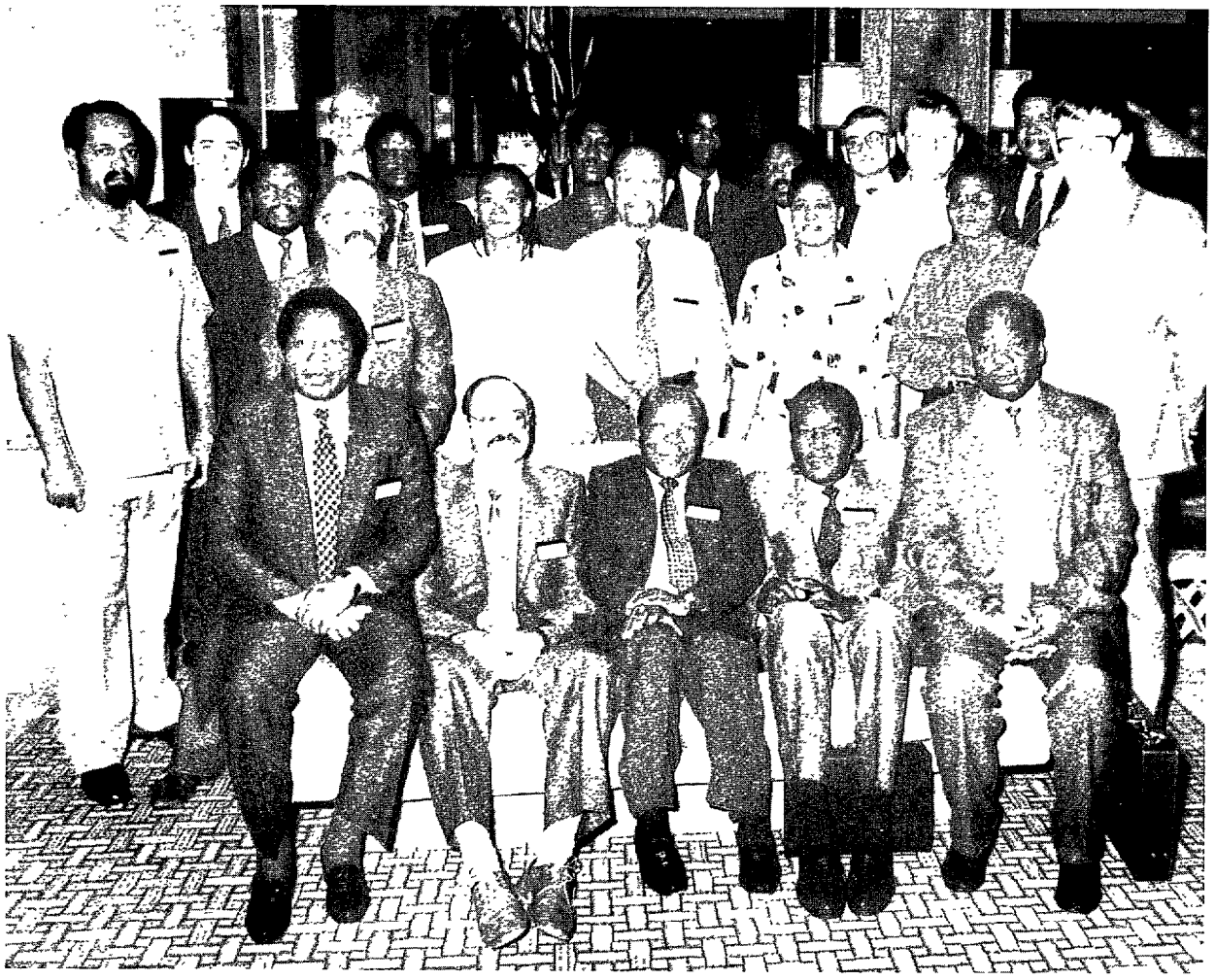

المشاركون فى مؤتمر السادكوكاي في صورة في مجماعية وهم من الشمال الى اليمين :السيد مولابو من لوزوتو والسيد بارث من ناميبيا ، والسيد لاتسيديدي من بوتسوانا والسيد هاريد من زمبابوي . الصف الاول وقوفا من اليسار الى اليمين : السيد جاسن من الموزمبيق ، والسيد فالحودن من سوازيلاند والسيد كروثر من ناميليا والسيد توتونتايل من بوتسوانا والسيد عبّود من تنزانيا ، والسيد ليضانا من لوزوتو والسيد شيكوي من زمبيا والسيد مندبيو من السويد.

الصف الثاني وقوفا من اليسار الى اليمين : السيد فاني من البرنامج الانمائي للانتوساي والسيد ألكفيست من الموزمبيق ، والسيد سيريما من بوتسوانا ، والسيد برون من ناميبيا والسيد نجينيلا من تنزانيا ، والسيد كافهانغا من زمبابوي . والسيد شونڤوي من سوازيلاند ، والسيد ستين من السويد والسيد جونسون من لوزوتو والسيد مارسلينو من الموزمبيق

الامم المتحدة

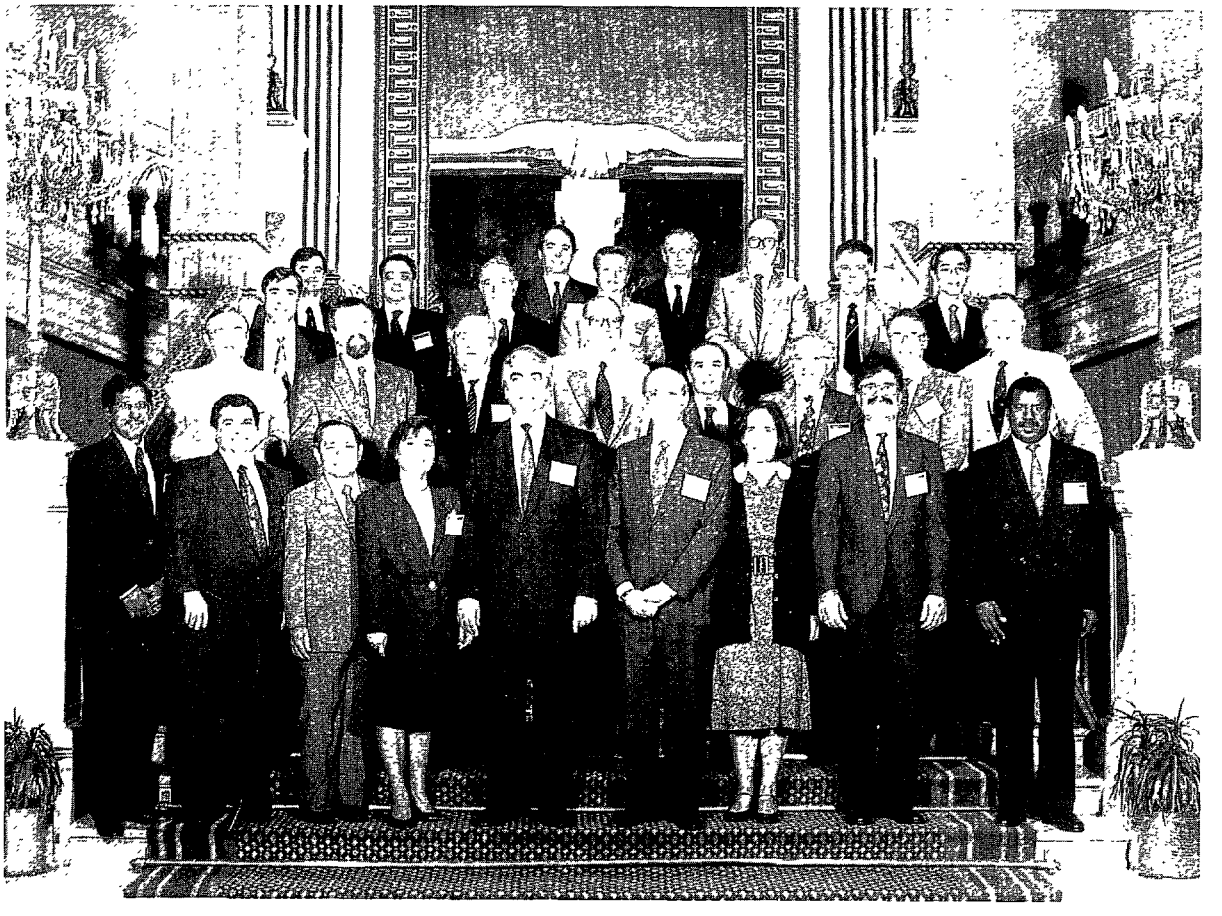

الاجتماع الثالث والعشرون لممثلي وحدات الرقابة الداخلية التابعة للامم المتحدة الذي انعقد بالقاهرة بمصر من 19 الى 21 نوفمبر 1991 وقد تم اختيار هذا البلد الذي يتميز بكثرة الانشطة الاممية لاحتضان الاجتماع تاكيدا علي التوجه الميداني للعمل الذي تنجزه الامم المتحدة في جميع ارجاء العالم وقد حضر الاجتماع ممثلون عن تسعة عشر هيئة اممية وهيئات مختصة وكذلك عدة ملاحظين من اجهزة الرقابة الخارجية وقد تشرف الاجتماع بان تولى السيد لويس ماريا غ ومان المدير المساعد لبرنامج الامم المتحدة للتنمية افتتاح المداولات والمساهمة فيها . و تمت مناقشة مواضيع مختلفة انتقلت من تضارب المصالح بالنسبة للمراقبين الداخليين الى الغش وسلامة نظام المعلومات . وقد تم عقد جلسة خاصة لتعريف المشاركين بعمل البرنامج الانمائي للانتوساى .

للحصول على معلومات اضافية يمكنكم الاتصال بمدير مصلحة الرقابة والمراجعة الادارية :

D - C . 1 Room 430 UNDP , New York NY 10017 U.S.A .

انعقاد الجمعية العامة الرابعة للمجموعة العربية للاجهزة العليا للرقابة والمحاسبة

اعداد الامانة العامة للمجموعة العربية .

عقدت المجموعة العربية للاجهزة العليا للرقابة والمحاسبة جمعيتها العامة الرابعة بطرابلس بليبيا من 23 الى 28 ماي 1992 وقد حضر الجمعية العامة التي استضافها الجهاز الاعلى للرقابة في ليبيا وفود من خمسة عشر جهازا من البلدان الاعضاء في المجموعة . وقد اتاحت الجمعية العامة للمشاركين فرصة مناقشة الموضوعات الفنيةالمدرجة في جدول الاعمال وكذلك فرصة تبادل الخبرات والافكارو تعزيز التعاون ودعم عرى الصداقة .

الاعداد لانعقاد الجمعية العامة الرابعة

سبق انعقاد الدورة الرابعة للجمعية العامة عقد الاجتماع السادس عشر للمجلس التنفيذي للمجموعة العربية للاجهزة العليا للرقابة والمحاسبة وذلك من 19 الى 20 ماي 1992 .وقد اطلع المجلس على تقرير الامانة العامة عن نشاطه سنة 1991 والى التقرير الذي اعدّته لجنة التدريب والبحث العلمي . واعتمد المجلس خطة العمل في مجال التدريب والبحث العلمي لسنتي 1992 و 1993 كما صادق علي الحساب الختامي بالنسبة للسنة المالية 1991 واقر البند المتعلق بتسمية مقرري الموضوعات الفنية التي سوف تناقشها الجمعية العامة خلال دورتها المقبلة. وتولى المجلس ايضا تحديد التفاصيل والاجال المتعلقة بتقديم البحوث والتقارير حولها ، كما صادق على التقرير الذي اعده المجلس حول انشطة المجموعة منذ انعقاد الدورة الثالثة للجمعية العامة سنة 1989 بالخرطوم وقرر احالته الي الجمعية العامة في دورتها الرابعة .

السيد عبد الرزاق الصوصاع امين مؤتمر الشعب العام بليبيا يفتتح رسميا اعمال الجمعية العامة ويوجد على يمينه السيد عمار المبروك اللطيف رئيس الجهاز الاعلى للرقابة في ليبيا والرئيس الحالي للمجلس التنفيذي للمجموعة العربية والسيد محمد سليمان عبدالله حجار من السودان والسيد حسين الشريف الامين العام للمجموعة (من تونس) والمقرر العام للجلسة السيد عطية عمر الحبوش .

افتتاح الدورة الرابعة للجمعية العامة

افتتحت الدورة الرابعة للجمعية العامة بتاريخ 23 ماي 1992 بكلمة القاها السيد عبد الرزاق الصوصاع امين مؤتمر الشعب العام رحب فيها بالوفود المشاركة وبالضيوف والمراقبين ، وتلتها كلمة القاها السيد عمار المبروك اللطيف رئيس الجهاز الاعلى للرقابة في ليبيا اوضح فيها اهمية الدورات التي تعقدها الجمعية ثم استعرض الموضوعات الفنية الثلاثة التي ستناقش اثناء الدورة الرابعة . وتلت بعد ذلك كلمات الشكر التي القاها كل من السيد محمد سليمان عبدالله حجار رئيس المجلس التنفيذي للمجموعة والسيد حسين الشريف الامين العام للمجموعة والسيد فخري عباس رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات بمصر ورئيس المنظمة الافريقية للاجهزة العليا للرقابة المالية .

واختارت الجمعية العامّة السيد عمّار المبروك اللطيف رئيسا لها كما تمّ اختيار السيد فخري عباس نائبا للرئيس . وبعد المصادقة على جدول الاعمال اصغت الجمعية العامة الى تقرير المجلس التنفيذي حول نشاط المجموعة ووضعها المالي خلال الفترة الفاصلة بين 1989 - 1991 كما اقرت القواعد الاجرائية للدورة .

مناقشة المواضيع الفنية واصدار " اعلان طرابلس "

ناقشت الجمعية العامة بصورة معمقة المواضيع الفنية الثلاثة التي تستأثر باهتمام الاجهزة الاعضاء وقد اعتمدت المناقشات علي 27 بحثا تفصيليا وورقة قطرية حول المواضيع الفنية الثلاثة ، وقد عكست التجارب الذاتية للاجهزة الاعضاء التي تولت اعدادها . وتوصلت الجمعية العامة في ختام مناقشاتها الى جملة من التوصيات الهامة اصدرتها في صورة اعلان اطلق عليه " اعلان طرابلس " وفيما يلي ملخص لاهم التوصيات التي تضمنها الاعلان والمتصلة بكل من المواضيع الثلاثة :

السيد عمار المبروك اللطيف رئيس الجمعية العامة يهدي السيد عبد الرزاق الصوصاع امين مؤتمر الشعب العام الميدالية التذكارية للجمعية العامة ويوجد على يساره السيد محمد سليمان عبدالله حجار الرئيس السابق للمجلس التنفيذي للمجموعة (السودان)

الموضوع I : رقابة الاجهزة العليا للرقابة المالية على الدين العام الداخلي والخارجي .

اكد المؤتمرون على البعد الاساسي الذي يحتله الدين العام في الاقتصادات الوطنية وعلى اهميته المتزايدة بصفته اداة من ادوات السياسات المالية والنقدية والائتمانية . وعليه ينبغي على الاجهزة العليا للرقابة ان تولي هذا الامر اهتماما خاصا خصوصا فيما يتصل بالرقابة الفعالة على السياسة التي ينبغي انتهاجها فيما يتعلق بالدين العام وبالاساليب الرقابية . وكان التاكيد بالخصوص على ان تنص القوانين والترتيبات المعمول بها صراحة على منح الاجهزة العليا للرقابة المالية صلاحيات الرقابة الفعالة على الدين العام ، وعلى دعم الاجهزة بالخبرات الفنية اللازمة . وفضلا عن ذلك اوصت الجمعية العامة بتمكين الاجهزة العليا للرقابة من ممارسة رقابة الاداء والتدقيق الشامل وتحليل حسابات الدين العام ومجالات استخدامه كما اوصت الاجهزة الاعضاء بوضع برامج تدريبية لموظفيها للرفع من كفاءتهم في مجال الرقابة على الدين العام .

واكد ممثلو الاجهزة الاعضاء ايضا على ضرورة القيام بالمراجعة المسبقة لدراسة الجدوى الاقتصادية والمالية للمشروعات التي سيجري تمويلهامن حصيلة الدين العام . كما اشاروا الى ضرورة اجراء الرقابة الشاملة سواء كانت رقابة قانونية او رقابة على الاداء

شريطة ان تدرج الاجهزة العليا للرقابة كافة النتائج المتعلقة بالدين العام في تقارير سنوية او خاصة ترفعها الى السلطات المختصة .

الموضوع II : اسس ومعايير التخطيط وتقويم أداء العمل الرقابي في الاجهزة العليا للرقابة الماليـــــة .

اكد المؤتمرون على ضرورة تخطيط العمل الرقابي ومتابعة تنفيذه وتقويم نتائجه وتطبيق الاساليب العلمية الحديثة لقياس المدخلات والمخرجات واقرارها ، وكان التاكيد أيضا على ضرورة اعداد نظام دقيق لمتابعة تنفيذ الخطط الرقابية وتقويم الاداء . ويضمن هذا النظام تزويد الادارة العليا للاجهزة بالمعلومات التي تساعدها على ادارة الموارد المتاحة بفعالية وكفاءة واقتصاد و تم التركيز على اجراء الدراسات والبحوث اللازمة لتحديد المعضلات والمعوقات التي تعترض العمل الرقابي وكذلك تبادل الخبرات في مجال تخطيط العمل الرقابي وتقويم المناهج والاساليب و الحث على انشاء ادارات مختصة داخل الاجهزة مهمتها تقويم اداء العمل الرقابي .

الموضوع III : رقابة الاجهزة العليا للرقابة المالية على حسابات خارج الموازنة " حسابات الخزانـــــة " .

نظرا للاهمية الخاصة التي يكتسيها هذا الموضوع خاصة فيما يتعلق بانعكاساته على الحساب الختامي للدولة وعلى مدى تمثيله للوضع المالي الحقيقي اوصى المؤتمرون الاجهزة العليا للرقابة بالاهتمام بمراقبة العمليات والحسابات خارج الموازنة والتثبت من سلامة وكفاءة تنظيمها . كما دعت الجمعية العامة الاجهزة التنفيذية الى الحرص على دعم نظم الرقابة الداخلية وضمان رقابة فعالة على الحسابات العامة ضمانا للدقة والسرعة في مراقبة الحسابات خارج الموازنة وتصفيتها

اهمّ القـرارات الصـادرة عن الدورة الرابعة للجمعية العامة .

من اليسار الى اليمين السيد محمّد البطراوي(فلسطين) والسيد الخزرجي (الامارات العربية المتحدة) والسيد الفقيه(العربية السعودية) والسيدالرشيد(العراق) والسيد اللطيف (ليبيا) السيد الحجار (السودان) والسيد عبد الرزاق الصوصاع امين مؤتمر الشعب العام بليبيا .

اختتمت الدورة الرابعة للجمعية العامة يوم 28 ماي 1992 بالمصادقة على القرارات والتوصيات في شكلها النهائي ، وكانت اهمها المصادقة على البرنامج المالي وبرنامج العمل بالنسبة للسنوات 1992/1995

وقد اقرت الجمعية العامة كذلك تنظيم لقاءات علمية وتدريبية (خلال الفترة الفاصلة بين 1992 – 1995) بالتعاون مع جهات أجنبية وحول مواضيع تحدد بالاتفاق بين تلك الجهات والامانة العامة.وفوضت الجمعية العامة المجلس التنفيذي لتنظيم لقاءات اضافية على نطاق اوسع كما وافقت على تنظيم مسابقة رابعة في مجال البحث العلمي حول الموضوعين التاليين : " دور الاجهزة العليا للرقابة والمحاسبة في رقابة القطاع المختلط (الاستثمار المشترك) "والادارة والتنظيم في العمل الرقابي واهميتهما .وقررت الجمعية العامة مواصلة الانشطة التي تقوم بها الامانة العامة والمتمثلة في ترجمة التشريعات والادلة المعمول بها في بعض الدول المتقدمة الى اللغة العربية ، كما دعت الى دعم البحث العلمي وذلك بتفويض المجلس التنفيذي لتشكيل لجان علمية وتعيين خبراء متخصصين من بين العاملين في الاجهزة الاعضاء في المجموعة للقيام بالدراسات العلمية او اعداد البحوث .

وصادقت الجمعية العامة مبدئيا على موعد انعقاد الدورة الخامسة للجمعية العامة (تونس 1995) كما قررت اختيار الموضوعات الفنية التالية لكي تناقش خلال الدورة المقبلة :

– تقويم نظم الرقابة الداخلية في الجهات الخاضعة للرقابة .

– المشاكل والصعوبات التي تواجه العمل الرقابي .

– تقويم اداء المشروعات الاستثمارية العامة .

– استخدام اسلوب العينات الاحصائية في الرقابة.

وعينت الجمعية العامة اعضاء جددا في لجنة الرقابة المالية للمجموعة .وستتولى هذه اللجنة مراقبة حسابات المجموعة بالنسبة للسنوات المالية الفاصلة بين 1992 – 1995 كما اقرت التركيبة الجديدة للمجلس التنفيذي للمجموعة الذي يتكون من : ليبيا رئيسا ومصر نائبا للرئيس ، تونس الامانة العامة والاردن والامارات العربية المتحدة والجزائر والعربية السعودية والكويت والمغرب أعضاءا .

الانشطة الاجتماعية :

الى جانب الانشطة الرئيسية للمؤتمر نظم الجهاز الاعلى للرقابة في ليبيا بصفته الجهاز المستضيف للدورة الرابعة للجمعية العامة عدة انشطة اجتماعية لفائدة المشاركين ومنها زيارة متحف طرابلس والنهر الصناعي العظيم ومصنع الانابيب والمركب الصناعي الكيميائي والمنشآت النفطية ، كماأقيمت عدة مآدب غداء وعشاء على شرف المشاركين وقد ساهمت هذه الانشطة في دعم أوا صر التعاون والصداقة بين الاجهزة العليا للرقابة الاعضاء في المجموعة .

الانتوساي بين برلين وواشنطن

بقلم السيد هاينز فونتر زانالبارغ ورئيس المحكمة الفيدرالية للمحاسبات بجمهورية المانيا الفيدرالية ورئيس المجلس التنفيذي للانتوساي .

اختتمت قبل اكثر من ثلاث سنوات بتاريخ 21 جوان 1989 اعمال المؤتمر الثالث عشر للانتوساي الذي احتضنته برلين . وبعد اقل من ثلاثة اسابيع ستحتضن واشنطن بتاريخ 18 اكتوبر 1992 الحفل الافتتاحي للمؤتمر الرابع عشر للانتوساي .وقد شهد العالم خلال الفترة الفاصلة بين انعقاد المؤتمرين تغييرات سياسية جذرية . كما سقط حائط برلين الذي كان يجزأ المدينة التي احتضنت المؤتمر الثالث عشر للانتوساي . والغي تقسيم أوربا والعالم الى معسكر شرقي ومعسكر غربي . وقد كان لهذه التغيرات بعيدة المدى اثر محسوس على الاطار الذي تعمل فيه الانتوساي .

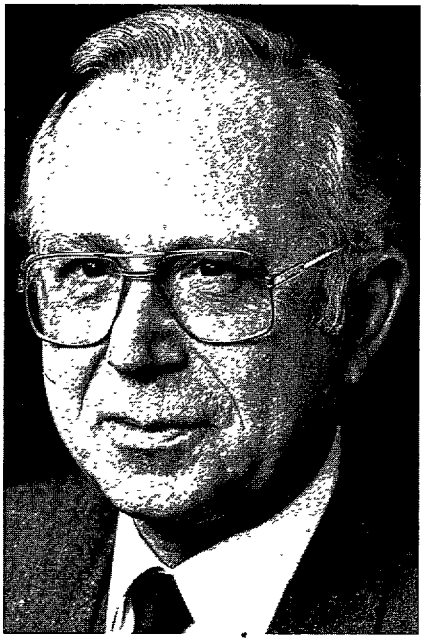

الدكتور هاينزغونتر زانالبارغ

وقد تبنى مؤتمر برلين الاعلان المتعلق بانشاء المنظمة الاوربية للاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الاوروساي) . و طبعت هذه المبادرة بداية الجهود التعاونية الرامية الى تقريب الاختلافات بين انظمة الرقابة الحكومية في كل من اوربا الشرقية والغربية .وبانشاء الاوروساي في نوفمبر 1990 بمدريد ، تم بعث اول منبر لتوحيد الاجهزة العليا للرقابة في اوروبا ، كما اكتمل عدد المنظمات الاقليمية التابعة للانتوساي .

ويعكس النظام الاساسي الجديد للانتوساي الذي تتولى اعداده لجنة تكوّنت خلال مؤتمر برلين والذي تمت مناقشته بصورة مطولة خلال اجتماع المجلس التنفيذي ، الاهمية المتزايدة للمنظمات الاقليمية . وينص مشروع النظام الاساسي الذي سيجري التصويت عليه خلال المؤتمر الرابع عشر للانتوساي بواشنطن على تمثيل كافة مجموعات العمل الاقليمية داخل المجلس التنفيذي الجديد للانتوساي الذي سيتكون من 16 عضوا وسيتم في المستقبل انتخاب عشرة من اعضاء المجلس التنفيذي مباشرة من قبل المؤتمر ويتولى خمسة اعضاء العمل تلقائيا داخل المجلس التنفيذي (وهم الامانة العامة والجهاز الذي سيستضيف المؤتمر المقبل للانتوساي والاجهزة التي استضافت المؤتمرات الثلاثة المنقضية) .ويختار اعضاء المجلس التنفيذي العضو الاضافي الذي يمثل سواء البرنامج الانمائي

للانتوساي او المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية .ان التنقيح المقترح لن يساهم فقط في اضفاء مزيد من الديمقراطية على عملية اتخاذ القرارات داخل الانتوساي بل سيدعم المؤتمر ويضمن تمثيلا اقليميا متوازنا لعضوية الانتوساي .

وقد حقق عمل لجان المعايير التابعة للانتوساي تقدما هاما منذ انعقاد مؤتمر برلين . وقد شملت المعايير التي صادق عليها مؤتمر برلين نظام محكمة المحاسبات . ونتيجة لذلك تشمل المعايير التي ستعرض على المؤتمر الرابع عشر للانتوساي اهم انظمة الرقابة الحكومية .وقد تم خلال الفترة الفاصلة بين انعقاد المؤتمرين وضع الصيغة النهائية لمعايير الرقابة الداخلية كما تقدم عمل لجنة المعايير المحاسبية . ومن ناحية اخرى شرعت لجنة رقابة الدين العام التي انشأت حديثا في عملها .

وهكذا تطور نشر المعايير الذي يعد من اهم اهداف الانتوساي ، وذلك بفضل التزام جميع الاجهزة التي تولت هذا العمل . وستكون معايير الرقابة والمراقبة الداخلية الموفرة حاليا مقياسا بالغ الاهمية بالنسبة لمجموعة الانتوساي .

وقد امتد تاثير معايير الانتوساي ايضا الى عدد من المنظمات الدولية الاخرى مثل الامم المتحدة ومنظمة حلف شمال الاطلسي حيث تمثل معايير الانتوساي اطارا يمكن الاعتماد عليه في ارساء المناهج والممارسات الرقابية .ومن اهم الانشطة المتصلة بالمحور الثاني للمؤتمر القادم ، مناقشة الاوجه العملية المعايير وينبغي على الانتوساي مضاعفة الجهود المشتركة ، نظرا لان العديد من اعضاء المنظمة الجدد مازالوا بصدد اعداد انظمة الرقابة الحكومية الخاصة بهم ، كما ان هناك حاجة ملحّة للتشاور وتبادل المعلومات حول طريقة ارساء نظام رقابة ناجع في القطاع العام . ونظرا لتغير العلاقة بين الشرق والغرب واعادة هيكلة نظام الدولة في الاتحاد السوفياتي السابق والبلدان الاروبية الاخرى.

يواجه اعضاء الانتوساي تحديات هائلة كما يعلقون آمالا كبرى على العضوية في المنظمة وعلى مجموعات العمل الاقليمية . وتطمح مجموعة الانتوساي الي تقديم الدعم التام لكافة الاجهزة الاعضاء الجديدة قصد مساعدتها على اعادة هيكلة انظمتها المحاسبية وارساء انظمة حديثة للرقابة الحكومية .

ولاينبغي ان يلهينا التطور الذي تشهده البلدان الاروبية الاشتراكية سابقا والاتحاد السوفياتي عن الدور الاساسي الذي تلعبه الدول النامية داخل الانتوساي . اذ يظل التعاون مع البلدان النامية من المهام التي توليها الانتوساي اولوية كبرى .وتبرز هذه الحاجة ايضافي عدد من التقاليد الراسخة والمتمثلة في الجهود المشتركة في مجال التدريب بين الامم المتحدة والانتوساي . وفي نجاح البرنامج الانمائي للانتوساي وكذلك في العديد من المشاريع الثنائية بين اعضاء الانتوساي .ومنذ انعقاد مؤتمر برلين انضمت البلدان النامية التالية الى الانتوساي : سانتالوشيا وجزر مارشال وغينيابيساو .

وقد ادخلت من ناحية اخرى عدة تغييرات هامة على الامانة العامة للانتوساي خلال الفترة الفاصلة بين انعقاد مؤتمري برلين وواشنطن . فقد ودّع المجلس التنفيذي الدكتور تاسيلو بروسيجك الامين العام للانتوساي الذي انهى مدة تولي هذا المنصب وتقاعد في نهاية شهر جوان 1992 بعد فترة طويلة من العمل.وقد لعب الدكتور بروسيجك دورا اساسيا داخل الانتوساي خلال الاحدى عشر سنة الاخيرة .ومن حسن حظ خليفته الدكتور فرانزفيدلار انه سيساهم في رسم مستقبل الانتوساي في وقت ازداد فيه التعاون الدولي داخل المجموعة الرقابية وثوقا اكثر من اي زمن مضى.

تقارير منشورة

يجري تجهيز انظمة الادارة المالية الحكومية في جميع ارجاء العالم بالحاسب الالي وبناء على ذلك تواجه الاجهزة العليا للرقابة بصورة متزايدة التحدي المتمثل في فحص الحسابات الحكومية المبرمجة بالحاسب . وقد اصدرت الامم المتحدة حديثا دليلا يوفر للبلدان النامية اطارال:

* فهم المبادئ الجوهرية للمحاسبة الحكومية وانظمة الموازنة ،

* تقويم منافع معالجة انظمة الادارة المالية آليا .

* تطوير منهج استراتيجي لتحسين انظمة الادارة المالية المندمجة والالية .

وقد ناقش الفصل الافتتاحي للدليل السّمات الاساسية للمحاسبة الحكومية ومقتضياتها والمستلزمات الضرورية للرقابة الداخلية . وعلى هذا الاساس تناول الفصل الموالي منافع استخدام الحاسب وتطوير تقنياته ، ومقومات انظمة الادارة المالية الحكومية . ويرسم الكتاب بعد ذلك منهجية لتطوير الانظمة كما يوفر مدخلا لتقويم مجموع الانظمة وانتقائها ويتناول مسائل سلامة النظم والتقنيات والتوصيات وينتهي الى الاستراتجيات المتصلة بتنفيذ انظمة الادارة المالية الحكومية المعالجة آليا بنجاح .

يمكن الحصول على نسخ من دليل " استخدام الحاسوب في المحاسبة الحكومية بالبلدان النامية " المتوفرة مجانا بالانقليزية وذلك بمراسلة السيد آ ، ت ر رحمان رئيس قسم الاموال العامة وادارة المؤسسات بمصلحة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالامم المتحدة بنيويورك ، 10017 الولايات المتحدة الامريكية .

✦ ✧ ✦ ✧

انتهت محكمة المحاسبات بالبرتغال اخيرا من اعداد دراسة شاملة حول الاجهزة العليا للرقابة في البلدان الاعضاء في محكمة المراقبين التابعة للمجموعة الاروبية وعددها 22 .وتحتوي المقدّمة على مناقشة جديدة لطبيعة التحديات التي يواجهها المرء عند اعداد هذا النوع من مشاريع الابحاث ، وعلى تحليل شامل للمعلومات الواردة في الدراسة . ويذكر المؤلفون انه بالرغم من اختلاف بنية الاجهزة العليا للرقابة ، وتفاوت صلاحياتها وتباين انشطتها ، فانها تتقاسم بعض السّمات والمسؤليات اكثر تشابها من تلك التي تفرّق بينها . وتوفّر المقدمة ايضا مناقشة للدور الذي تلعبه الاجهزة العليا للرقابة بصفتها الجهاز الاعلى المكلف بالاشراف المالي . ويثير هذا القسم العديد من النقاط المتعلقة بالاختلاف بين السلطة القضائية والاشراف والرقابة الداخلية . ويصنّف القسم الاكبر من المقدمة الاجهزة العليا للرقابة الى صنفين هما : " محكمة المراقبين " ونظام المراقب العام " . ويشمل هذا التقسيم وصفا للتطور التاريخي ولسمات هذين النظامين .

ويشير المؤلفون في بداية البحث الى " ان دراسة تجارب محاكم المراقبين الاخرى وتجارب الاجهزة المماثلة امر هام جدا اذا اردنا فهم واقع كل بلد " كما ان ذلك يوفّر " دليلا لاعادة الهيكلة والاصلاح " وعلى القراء الذين يرغبون في الحصول على نسخ من هذه النشرية المتوفرّة باللغة البرتغالية ان يراسلوا محكمة المحاسبات بالبرتغال :

, Av Barbasa du Bacage , 61 , 1200 Lisboa
. Portugal

✦ ✧ ✦ ✧

نشر مكتب الترجمة بالكندا الذي يوفّر للحكومة الكندية الخدمات المتصلة بالترجمة والمصطلحات ، معجما خاصاً بمصطلحات الرقابة على القطاع العام ويعد هذا المعجم الانقليزي – الفرنسي، والفرنسي – الانقليزي ثمرة الجهود المشتركة لفريق من المترجمين والمختصين في علم المصطلحات وفي الرقابة على القطاع العام وقد ساهم في اعداد هذه النشرية عدد من المراقبين والمختصّين في علم المناهج والاخصائيين في العينات الاحصائية التابعين لمكتب المراقب العام بالكندا وللمصالح اللغوية بالمعهد الكندي للمحاسبين القانونيين.

ويحتوي هذا المعجم على المصطلحات المستعملة عادة في الرقابة وتعد حوالي 1300 مفهوم و360 تعريف اضافة الى مسرد فرنسي – انقليزي، وملحقين.

ويوفّر هذا المعجم الذي يعدّ اداة عمل قيّمة بالنسبة لمراقبي القطاع العام مدخلا مرجعيا الى المصطلحات الملائمة ، كما انه سيضمن الاستخدام الشامل للمصطلحات داخل المجموعة الرقابية . وسيتم عرض نسخ من هذا المعجم خلال معرض التكنولوجيا الذي سينظم بمناسبة انعقاد المؤتمر الرابع عشر للانتوساي.

ويمكن اقتناء معجم " المصطلحات الرقابية في القطاع العام " بالاتصال بنشريات مجموعة الاتصال الكندية اوتاوا – كندا K1A O B9 .

اما بالنسبة للطلبات الخاصة بالولايات المتحدة يمكن مراسلة مصالح الكتاب الدولي المتخصص: Inc , 5602 NE Hassaio Street Porttand Oregon 97213 .

وترسل للطلبات الخاصة بفرنسا وألمانيا وايطاليا وبلجيكيا الى العنوان التالي :Abbey Bookshop , 29 , rue de la Parcheminerei , 75005 Paris , France .

اما بالنسبة لبقية البلدان توجّه الطلبات الى العنوان التالي : Books Express P.O.Box 10 Saffron Walden , Essex , CB 11 4 EW Great Britain .

الرجاء الاتصال بأقرب موزع لمعرف الثمن الصحيح.

✦ ✧ ✦ ✧

قام رئيس محكمة الرقابة بألمانيا الفيدرالية بتأليف دراسة حول النظام الحالي للرقابة الحكومية في جمهورية المانيا الفدرالية ويشير النص الذي نشر كمساهمة في الموسوعة القانونية ، بإيجاز الى التطوّر التاريخي لمحكمة الرقابة بألمانيا . وكذلك الى الموارد الدستورية والتنظيمية للسلطة . وتحتوي الدراسة على تفاصيل متعلقة بالمهام والوظائف والاجراءات الرقابية ، وبالطريقة التي تنتهجها محكمة الرقابة في اعداد التقارير .كما تصف الدراسة التطورات التي شهدتها جمهورية ألمانيا الديمقراطية سابقا قبل توحيد الالمانيتين. وفي الاخير يناقش النص مستقبل التحديات الرقابية والتوجهات الجديدة للرقابة الحكومية . ولايركز المؤلف على رقابة النفقات والعائدات الفيدرالية فحسب بل يغير اهتماما كبيرا لرقابة انشطة مكاتب الرقابة بالولايات الفيدرالية . وتقدّم الدّراسة خلفية اعلامية قيّمة حول النظام الحالي للرقابة الحكومية في جمهورية المانياالفيدرالية .

ويمكن الحصول على نسخ مجانية باللغتين الالمانية والانقليزية من العنوان التالي :

Bundesrechnugshof hof , Referat Pr / Int , Postfach 100433 , D - 6000 Frank-furt am . Main 1 , Fereral Republic of Germany

✦ ✧ ✦ ✧

تقدّم نشرية " التوقعات الاقتصادية في العالم " التي يصدرها صندوق النقد الدولي مرّتين في السنة صورة شاملة عن الوضع الاقتصادي الدولي والتوقعات المستقبلية . وتفحص النشريتان في عددي ماي واكتوبر الاحداث التي شهدها الاقتصاد العالمي وما يتوقع ان يحدث في المستقبل . وتشمل محاور العددين الحاليين وميزان الدفوعات والتمويل والدين ومسائل السياسات في عدد من البلدان ومعدلات الفائدة والصرف وتطوّراسعار السلع والوضع النفطي في العالم و انعكاسات السوق الداخلية الاروبية واثر

التغييرات في اوروبا الشرقية وتعتمد التصورات القاعدية والمخطّطات البديلة ، ومراجعة السياسات والتصوّرات الاحصائية على المعلومات التي حصل عليها صندوق النقد الدولي من البلدان الاعضاء ال 156 .

وتتوفر هذه النشرية باللغات الانقليزية والفرنسية والاسبانية وبسعر 54.00 دولار امركي بالنسبة للمجلدين . ويمكن طلب نسخ من النشرية من مصلحة النشريات والخدمات بصندوق النقد الدولي : 19 700 th Street N.W Washington , D C - 20431 USA.

✦ ✧ ✦ ✧

اصدر مكتب المحاسبة العامة بالولايات

المتحدة الامريكية أخيرا دليلا جديدا للرقابة المالية يصف فيه منهجية المكتب في اجراء الرقابة على الكشوف المالية الخاصّة بالمؤسسات الفيدرالية . وتشمل المنهجية معايير الرقابة المهنية ومتطلبات الحكومة الامريكية لتوفير اطار شامل لاجراء الرقابة المالية ويحتوي الدليل على مقاييس رقابية متطوّرة تتجاوز الممارسات التقليدية في بعض المجالات مثال المستلزمات المتطوّرة لتقويم الرقابة الداخلية وللتأكيد على الارتباط الوثيق مع بعملية تقويم الاستقامة المالية ، ومراجعة الاشراف الاداري والتقليص من الحدود عند اعداد التقارير حول مواطن ضعف الرقابة وعدم المطابقة مع القوانين والتراتيب .

ويحتوي الدليل على توجيهات مفصلة تتعلق بتنفيذ اربع مراحل من مراحل العمل الرقابي وهي : 1) التخطيط 2) تقويم الرقابة الداخلية 3) اختبار الحسابات وعمليات المراقبة والمطابقة 4) اعداد التقارير.كما يقدم توجيهات لتقويم الاخطار، وتحديد المادية ، وحجم العينات وتعريف القوانين الخاصّة والتراتيب المعمول بها في اختبار الاستقامة المالية لمؤسسة ما وتقويمها ، وتقويم تنفيذ الميزانية وعملية الرقابة على معالجة البيانات .

ونظرا لان المنهجية تتطوّر كلمّا تطوّرت معايير الرقابة ومعايير اعداد التقارير الفيدرالية صمّمت صفحات الكتاب بحيث يتسنّى إدراج التوجيهات الجديدة أسفلها .

ويمكن الحصول على " دليل الرقابة المالية " المجلّد 1 (AFMD / 19.5A . 12) الذي يتوفّر باللغة الانقليزية مجانا ، بالاتصال بالعنوان التالي :

U S . General Accounting Office , Office of Inter-
, national Audit Organization Liaison, Room 7806
441 . G Street N . W . Washington D . C . 20548
U.S.A

اعلان عن مسابقة في مجال البحث

تعلن محكمة المحاسبات بولاية نافارا باسبانيا عن تنظيم مسابقة في مجال البحوث حول موضوع "الرقابة على ادارة الموارد المالية في الادارة العامة ."

وتعرض اوراق البحوث الاصلية حول الموضوع على لجنة تحكيم يترأسها رئيس محكمة المحاسبات . وينبغي بقديم البحوث باللغة الاسبانية في اجل لايتجاوز 31 مارس 1993 ، كما ينبغي طباعة البحوث مع ترك فراغ بين السطور على الاّ تتجاوز 200 صفحة .

للحصول على معلومات اضافية ، وعلى القوانين المفصّلة للمسابقة ، الرجاء الاتصال بالعنوان التالي: Camara de Comptos de Navarra , Av da . dee Ejercito , 2 - 6 planta , 31 002 Pamplona Spain (Telphone . 948 - 225 600 téléfax 948 - 22 4017)

أنبـــاء الانتـوســـاي

تقريـــر الامانـــة العامـــة

1992-1989

ملاحظة رئيس التحرير : هذا التقرير من اعداد سوزان شفارتز من الامانة العامة للانتوساي

تتولى الامانةالعامة للانتوساي بقينا ، اضافة الى أداء المهام التي عهد بها اليها المؤتمر والمجلس التنفيذي ، الاتصال الدائم بأعضاء الانتوساي خلال الفترة الفاصلة بين انعقاد المؤتمرات .وسيعرض هذا المقال انشطة الانتوساي خلال السنوات الثلاث المنقضية مع التركيز على التطورات الاخيرة التي عاشتها منظمتنا .

وقد شهد العالم منذ انعقاد المؤتمر الاخير للانتوساي قبل ثلاث سنوات ببرلين تغييرات جذرية على الصعيدين السياسي والاقتصادي .لقد ظل شعار الانتوساي " تبادل التجارب يفيد الجميع " مرتبطا اشد الارتباط بهدفنا الاساسي المتمثل في توفير الدعم والتوجيه للاجهزة العليا للرقابة فيما يتعلق بالتحديات الملحة التي تثيرها الرقابة الحكومية وذلك بالحث على تبادل التجارب بين اعضاء المنظمة .

اجتماعات المجلس التنفيذي1989-1991

انعقد الاجتماع الثالث والثلاثون للمجلس التنفيذي خلال شهر جوان 1989 ببرلين اثر انعقاد المؤتمر الثالث عشر للانتوساي . وقد صادق المجلس الذي يتكوّن من رؤساء الاجهزة العليا للرقابة بالمانيا (الرئيس) واستراليا (النائب الاول للرئيس) والولايات المتحدة الامريكية (النائب الثاني للرئيس) والنمسا (الامين العام) والكندا ، وكوستاريكا ، وفنلندا والمجر ، و اندونسيا ، و كينيا ، و البيرو والفيليبين ، والعربية السعودية ، والسودان ، وتونس ، على مشروع الميزانية الذي اعدته الامانة العامة بالنسبة للسنوات 1990 – 1992 . وقد عيّن رئيس الجهاز الاعلى للرقابة بفنلندا عضوا في اللجنة المالية ، كما آلت رئاسة لجنة معايير الرقابة التابعة للانتوساي الى استراليا خلفا للعربية السعودية.وتنفيذا لتوصيات المؤتمر المتعلقة باحداث لجان جديدة خاصة . " بالرقابة على الدين العام " و " الرقابة على معالجة " البيانات آليا " ، أوكل المجلس التنفيذي للامانة العامة ، مهمة تحديد الاعضاء الراغبين في العمل ضمن هذه اللجان واتخاذ الاجراءات الموالية اللازمة .

وصادق المجلس التنفيذي خلال الدورة المنعقدة بفينا سنة 1990 على المخطط الذي تقدم به مكتب المحاسبة العامة بالولايات المتحدة والمتعلق باعمال المؤتمر الرابع عشر، كما حدّد المحاور التي ستتم مناقشتها .وسيستغرق المؤتمر اسبوعا من المناقشات الفنيّة حول

محوري المؤتمر وهما : (" الرقابة في محيط متغيّر " و " تطوير الادارة المالية الحكومية من خلال اللجان الداخلية للانتوساي ") الى جانب المواضيع الفرعية والجلسات العامة الفنية والخاصّة باعمال المؤتمر وخلافا للمؤتمرات السابقة سيستغرق مؤتمر الانتوساي بواشنطن اسبوعا واحدا تعقبه ندوة حول "معالجة البيانات آليا " تنظم خلال الاسبوع الموالي .

ومن النقاط الهامة الاخرى التي شملها جدول أعمال المجلس خلال دورة 1990 الاقتراح المتعلق بانشاء مجموعة اقليمية جديدة هي " الاوروساي " ومراجعة النظام الاساسي لمنظمة الانتوساي ، والتقرير الذي عرض علي المجلس والخاص بمؤتمر برلين ، وعمل اللجان الداخلية للانتوساي ، وخاصة إنشاء لجنة الرقابة على معالجة البيانات آليا ، وتكليف لجنة المعايير الرقابية بفحص موضوع إضافي يتمثل في مسألة الدّين العام .

وقد شاركت ايطاليا واسبانيا (كممثلين عن الاروساي) ، والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بصفة ملاحظ في الدورة الرابعة والثلاثين للمجلس التنفيذي التي انعقدت من 9 الى 10 ماي 1990 بفينا والتي كانت مسبوقة باجتماعات الاروساي ولجنة التراتيب الداخلية .

وقد دأبت الانتوساي على عقد اجتماع المجلس التنفيذي خلال السنة التي تسبق انعقاد المؤتمر ، بالمكان التي سيحتضن المؤتمر . وبناء على ذلك انعقدت الدورة الخامسة والثلاثون للمجلس النفيذي بواشنطن د – س خلال شهر أكتوبر 1991 . وقد أحيط أعضاء المجلس علما بالاعدادات الخاصّة بالمؤتمر والندوة التي سيكون موضوعها : " ادخال التقنيات الجديدة وتطبيقها في الجهاز الاعلى للرقابة " والتي ستشمل نقاشات مفتوحة ، ودراسة لبعض الحالات وعروضا لعدد من الخبراء ومناقشات جماعية ، وعروضا حول معالجة البيانا آليا .

وبالمصادقة على المشاريع المتعلقة " بمعاييرالرقابة " و" ادلة معايير الرقابة الداخلية " و " معايير المحاسبة 1 و2 و 3 " و " الشروط المرجعيّة للرقابة على الدين العام " وضع المجلس اسس المناقشة حول المحور الثاني وهو " تطوير الادارة المالية الحكومية من خلال اللجان الداخلية للانتوساي .وتم تعيين الهند رئيسا للجنة معايير معالجة البيانات آليا . واصبحت لجنة الدين العام ، التي كانت لجنة فرعية تابعة للجنة معايير الرقابة منذ الاجتماع الاخير للمجلس التنفيذي المنعقد ببرلين لجنة مستقلة يرأسها المكسيك . كما تم الاعتراف بالاوروساي كمنظمة اقليمية جديدة تابعة للانتوساي ".

مراجعة النظام الاساسي للانتوساي

من اهم شواغل المجلس خلال اجتماع واشنطن تنقيح النظام الاساسي للانتوساي . وطبقا للمشروع الذي صادق عليه المجلس التنفيذي والذي سيتم عرضه علي المؤتمر القادم قصد اقراره نهائيا ، يجوز للمؤتمر في المستقبل انتخاب اعضاء المجلس التنفيذي مباشرة ، كما ينص المشروع على توسيع صلاحيات الكنغرس وتحسين النظام المالي .

وقد عبّر المؤتمرون خلال الدورة 29 للمجلس التنفيذي التي انعقدت بسيدني سنة 1986 عن حاجتهم الى ادخال تنقيحات جديدة على النظام الاساسي للانتوساي الذي وضع خلال المؤتمر السادس المنعقد بطوكيو سنة 1968 ، ونقح لاول مرّة سنة 1974 ثم سنة 1977 . وقد تكوّنت لجنة برئاسة البيرو عهد اليها باعداد مشروع النظام الاساسي الجديد الذي وافق عليه المجلس التنفيذي خلال اجتماعه المنعقد سنة 1988 .

ونتيجة للاقتراحات التي تقدم بها بعض المشاركين في مؤتمر الانتوساي الذي انعقد سنة 1989 ببرلين أرجاء اتخاذ القرار النهائي بشان النظام الاساسي حتى انعقاد مؤتمر واشنطن سنة 1992، كما تم تمديد تفويض اللجنة بثلاث سنوات أخرى ، وتوسيع عضويتها ، ضمانا لتمثيل جميع المناطق وكافة أنظمة الرقابة تمثيلا ملائما . وقد تقرّر ان تجتمع اللجنة الموسّعة (التي تضمّ فرنسا وأندونسيا وليبيا والبيرو واسبانيا والطوغو والولايات المتحدة و الامين العام) في فيينا قبل انعقاد الاجتماع الرابع والثلاثين للمجلس

التنفيذي للانتوساي قصد صياغة توصيات ملموسة حول تنقيح النظام الاساسي لعرضها على المجلس .

وقد تكونت لجنة فرعية منفصلة تضمّ الاجهزة العليا للرقابة بالمانيا وفرنسا وليبيا والنمسا والولايات المتحدة الامريكية للنظر في المسائل المتعلقة بالميزانية .وقد بعث المجلس التنفيذي مجموعة عمل مالية تتكوّن من اندونسيا والولايات المتحدة الامريكية والامانة العامة ، وعهد اليها باعداد مشروع " التراتيب المالية للانتوساي " قصد اضفاء مزيد من الشفافية على النظام المالي ومسؤوليات الادارة المالية للانتوساي . و اضاف المجلس خلال اجتماعه الاخير بواشنطن ،فقرة " الاحكام الانتقالية " التي تمثل البند الرابع عشر من مشروع النظام الاساسي .

ونرجو ان يوفق المجلس ولجنة النظام الاساسي في ضمان تمثيل متوازن لجميع البلدان الاعضاء في الانتوساي في المجلس التنفيذي للمنظمة ، ويعد هذا الامر من اهم شواغل اغلبية الاعضاء لدى التصويت على المشروع السابق .وينبغي توزيع المقاعد في المجلس بحيث يتم تمثيل كل مجموعة عمل اقليمية من قبل عضو منتخب على الاقل، وتمثيل اهم اصناف انظمة الرقابة العامة في المجلس التنفيذي.

التعاون مع الامم المتحدة

تربط منظمة الانتوساي علاقة وثيقة بالامم المتحدة ومن أهم الانشطة المشتركة ندوات الامم المتحدة والانتوساي التي تنظم مرتين في السنة بالتعاون بين الامانة العامة للانتوساي وقسم التعاون الفني والتنمية التابع للامم المتحدة .

وقد نظمت ندوة الامم المتحدة والانتوساي من 12 الى 21 سبتمبر 1990 بفينا في شكل اجتماع للخبراء . وشملت المواضيع التي تناولتها الندوة المحاسبة و الرقابة على مشاريع المساعدة والرقابة على عملية معالجة البيانات آليا .ونظرا لان الانتوساي بادرت بتطوير معايير موحّدة للمحاسبة والرقابة والمراقبة الداخلية في القطاع العام رأت مجموعة العمل ضرورة تطوير مزيد من المعايير الخاصة في جال المساعدات الاجنبية . وقد ناقش ممثلو الاجهزة العليا للرقابة والخبراء في مجال المساعدات الاجنبية من البلدان الاخرى والمنظمات الدولية هذه المسألة وكوّنوا فيما بعد مجموعة عمل أمميّة تتولّى التوفيق بين مستلزمات مسائلة المتبرعين وتبسيطها .

وأوصت مجموعة العمل خلال اجتماعها الاوّل المنعقد بباريس من 23 الى 24 أفريل 1991 بمشاركة الامانة العامة للانتوساي بتكوين فريق مكلف بالمشروعات يركز في البداية على تجميع المعلومات من مقدّمي التبرعات والقروض حول مقتضيات المساعلة الخاصّة بالمساعدات وتقويم تلك المعطيات وتوثيقها . وترمي المرحلة الثانية من عمل المجموعة التي تشمل القيام بدراسات في عدد معين من البلدان المتلقية للمساعدة الى تحديد مدى تنفيذ مستلزمات المساعلة الخاصّة بالمساعادات ومدى التزام البلدان المستضيفة بها . ويتم خلال المرحلة الثالثة (وقد تمت المصادقة على خطة أعمالها) تقديم الاقتراحات قصد تبني مناهج و معايير مبسطة وموحدة في عملية المسائلة الخاصة بالمساعدات . ودعت الانتوساي كذلك الاجهزة العليا للرقابة الى المبادرة بالاسهام في هذا العمل ، حتى يتماشى تطوير المعايير المتصلة بمقتضيات المساعلة في مجال تقديم المساعدات مع حاجيات الاجهزة ومستلزمات عملها .

والتقى فريق العمل مجددا بكوبنهاغن من4الى7 ماي 1992 .وقد اجمع المشاركون على ان نظرية التطور متجانسة دوليا من حيث الاهداف والنتائج وآليات التوزيع العامة .الا انهم اختلفوا تماما فيما يتعلق بمقاييس المقبولية التي تطبق على نظام سياسي ما ومعايير اختيار البلد المتلقي للدعم ومزج نتائج المساعدات وكذالك المقاييس والشروط التي يخضع لها تقديم الدعم. وانتهت المناقشات في جو من التفاؤل الحذر بخصوص التغييرات المحتملة بشأن التوفيق بين مقتضيات المسائلة التي تحددها الدول المتبرعة.

وأما بالنسبة للاجتماع المقرّر عقده سنة 1993 بروما فقد دعي فريق اعداد المشاريع الى التركيز على كيفية التزام البلدان المتلقية للمساعدات لمقتضيات المساعلة في مجال تقديم العون التي وضعها المتبرّعون ،

واعداد ملخصٍ مقارن حول طاقة البدان المتلقية للمساعدات وأداء البلد المستضيف .

وقد كانت الامانة العامة ممثلة ايضا خلال الاجتماع العاشر للخبراء في مجال الادارة العامّة والمالية الذي نظمته ادارة التعاون الفني والتنمية التابعة للامم المتحدة من 4 الى 12 سبتمبر 1991 بنيويورك . وقد استعرض المشاركون في هذا اللقاء اهمّ القضايا الآنية التي تواجهها الادارة العامة وقطاع المالية ، مع التركيز على انشطة التعاون الفني التي تقوم بها الامم المتحدة في المنطقة . وقد تم التأكيد بصورة خاصّة على برامج الامم المتحدة في مجال الادارة العامّة والمالية خلال التسعينيات .وقد هيأ لقاء مجموعة الخبراء سنة 1990 لتنظيم ندوة الامم المتحدة والانتوساي الاخيرة حول الرقابة على معالجة البيانات آليا التي انعقدت خلال شهر ماي 1992 .

و ناقشت هذه الحلقة الدّراسية الاقاليمية مفاهيم الحاسوب ، واستخدام الحاسوب في عملية الرقابة وغيرها من العمليات الاخرى . وتم استعراض دراسات لبعض الحالات الخاصّة بتنفيذ الرقابة الآلية وخاصّيات الانظمة المحاسبية ذات الهيكلة السليمة . وقد امكن للمشاركين الاطّلاع على نظام شبكة المنطقة المحلية الذي يمكّن من استخدام مناهج ومفاهيم حاسوبية مختلفة وقد تولّت هيئة الامم المتّحدة ومنظمة الانتوساي والاجهزة العليا للرقابة والهيئات التابعة لعدة بلدان اعداد الاوراق التحليلية والوثائق المتعلقة بتجارب البلدان كما اعدّت دراسات لبعض الحالات العينيّة .

وقد حضر هذه الندوة 30 مشاركا من 25 بلد نام و 5 بلدان متقدّمة الى جانب ممثلين عن البنك الافريقي للتنمية ومنظمة الاغذية والزراعة ومنظمة التربية والثقافة والعلوم التابعة للامم المتحدة ، وبرنامج الامم المتحدة للتنمية ، ومنظمة الامم المتحدة للتنمية والصّناعة .وقد افتتحت الندوة يوم 27 ماي بجلسة عامة ، واختتمت المناقشات يوم 4 جوان 1992 بالمصادقة على التقرير النهائي . ويمكن الحصول على هذا القرير من الامانة العامة للانتوساي كما نشرت وقائع الندوة في عدد المجلة الصادر في جويلية 1992 .

الاجتماعات الاقليمية التي حضرتها الامانة العامة

اعترافا بالدور الهامّ الذي تقوم به مجموعات العمل الاقليمية التابعة للانتوساي تشارك الامانة العامة في اكثر عدد ممكن من الاجتماعات الاقليمية . وقد حضرت الامانة العامّة خلال السنوات 1989 و 1990 و1991 الاجتماعات التالية :

المنظمّة الافريقية للاجهزة العليا للرّقابة .

شاركت الامانة العامة بصفة ملاحظ في أعمال الاجتماع العامّ الخامس للمنظمة الافريقية للاجهزة العليا للرّقابة الذي انعقد في القاهرة بمصر من 4 الى 12 جوان 1990 (انظر عدد المجلة الصادرفي جويلية 1990 ص18) وقد ناقش المؤتمرون آنذاك «معوقات ومقيدات المراجعة بالاجهزة العليا للرقابة» و«تدريب المراجعين بالاجهزة العليا للرقابة » و«الاجراءات والطرق الفنية للرقابة على المشروعات العامة ». وقد وافق الاجتماع على اعتماد اللغة العربية كلغة رسمية ثالثة للمنظمة اضافة الى اللغتين الفرنسية والانقليزية .

المنظّمة الاسيوية للاجهزة العليا للرقابة

اهتم الاجتماع الخامس للمنظمة الآسيوية للاجهزة العليا للرّقابة الذي انعقد في بيكين بجمهورية الصّين الشعبية من 8 الى 14 ماي 1991 ، (انظر عدد المجلة الصادر في جويلية 1991 ص. 5) بدور الاجهزة العليا للرّقابة في تطوير نجاعة إدارة الاموال والاستثمارات العامّة . وقد صيغت نتائج المفاوضات في وثيقة سميت " إعلان بيكين الخاصّ بمناهج تطوير نجاعة إدارة الاموال و الاستثمارات العامّة ".

منظمة منطقة الكاراييب للاجهزة العليا للرّقابة

احتوى جدول اعمال المؤتمر الثاني " للكاروساي "

المنعقد ببربادوس من 30 جوان الى 2 جويلية1992(انظر الصفحة 5 من عدد المجلة الصادر في اكتوبر 1991) على النقاط التالية : انشطة وحاجيات التدريب بالنسبة لمراقبي القطاع العامّ ، و تطبيق مبدأ معالجة البيانات آليا في المحيط الرّقابي وانتقاء معايير الرقابة ومعايير اعداد التقارير التي يتعين على أعضاء الكاروساي استخدامها .

رابطة الشعوب البريطانية (الكومنولث)

شاركت الاجهزة العليا للرقابة من 48 دولة من دول الكومنولث ، ومن 4 مقاطعات تابعة ، وملاحظون من منظمة الانتوساي ، وممثلون عن المجلة الدولية للرقابة الحكومية ، والمعهد القانوني للمالية والمحاسبة وأمانة الكومنولث في المؤتمر الرابع عشر للمراقبين العامين في الكومنولث الذي التئم بلندن من 15 الى 19 اكتوبر 1990 (انظر الصفحة 15 من عدد المجلة الصادر في جانفي 1991) و الذي ناقش موضوع " الرقابة الحكومية في التسعينيات : على أبواب القرن الحادي والعشرين .

المنظمة الاوروبية للاجهزة العليا للرّقابة

انشأت المنظمة الاوروبية للاجهزة العليا للرقابة ، وهي احدث المنظّمات الاقليمية التابعة للانتوساي ، خلال المؤتمر التاسيسي المنعقد بمدريد من 12الى 15 اكتوبر 1990 (انظر الصفحة 8 من عدد المجلة الصادر في جانفي 1991) . وقد تم انتخاب رئيس الجهاز الاعلى للرّقابة في إيطاليا رئيسا لهذه المنظّمة في حين تم اختيار مدريد مقرّا للامانة العامة . وتهدف المنظمة الجديدة الى تطوير التفاهم المهني والتقني بين اجهزة الرقابة الاوروبية والى المساعدة على تبادل التقنيات والمعارف ووتنظيم اللقاءات التدريبية والندوات لفائدة الاجهزة الاعضاء .

منظمة امريكا اللاتينية ومنطقة الكاراييب للاجهزة العليا للرقابة والمحاسبة

انعقد المؤتمر التاسع " للايلاسيفس " من 7 الى 11 أكتوبر 1990 " ببيونس آرس " وقد تزامن والذكرى الخامسة والعشرين لتأسيس المنظمة وقد تمحورت مناقشات المؤتمر حول الرّقابة الشاملة على المؤسسات العامّة والمصالح الادارية التي تستخدم الحاسوب والاجراءات المتصلة بتنفيذ وجهات نظر الاجهزة العليا للرقابة في مجال الرقابة الشاملة والتدريب على الرقابة الشاملة .وتمثلت التغييرات التنظيمية الهامّة في القرارت المتعلّقة بتغيير مقرّ الامانة من البيرو الى المكسيك لفترة 5 سنوات وتغيير اسم المنظمة الايلاسافس " الى " اولاسفس . وقد تناول الاجتماع الموالي الذي التئم خلال شهر ديسمبر 1991 بكيتوبالاكوادور مسألة الرّقابة على الدين العامّ و مسألة نفقات المحيط والرّقابة والرّقابة على الخوصصة ، وتطوّر انظمة الرّقابة في مشاريع الادماج بأمريكا اللاتينية .

تغيّر نظام العضويّة منذ مؤتمر برلين

يتوقع ان يكون للتغييرات التي لحقت بالبنى السياسية في العديد من البلدان تأثير على نظام العضوية في الانتوساي . وليس في امكان اي بلد الانضمام الى الانتوساي مالم يكن عضوا في هيئة الامم المتحدة او احد الهيئات المختصّة التابعة لها . وقد اعترف المجلس التنفيذي في اجتماعه الرابع والثلاثين المنعقد بفينا بعضوية سانت لوشيا في الانتوساي ، كما اقر الاجتماع الموالي الملتئم بواشنطن عضوية كل من غينيابساو وجزر مارشال . وقد تولت محكمة الرّقابة الفيدرالية منذ توحيد الالمانيتين سنة 1990 القيام باعمال الرّقابة لفائدة جمهورية المانيا الديمقراطية سابقا ، بعد الغاء جهازها الاعلى للرّقابة . وقد كان الامر كذلك بالنسبة للجمهورية العربية اليمنيّة وجمهورية اليمن الشعبيّة ، اذ توحّدت الدولتان في

جمهورية اليمن وتم انشاء جهاز موحّد للرّقابة مقرّه صنعاء . كما تولى الجهاز الاعلى للرّقابة بالفيدرالية الرّوسية مهام جهاز الرّقابة في الاتحاد السوفياتي سابقا . وينتظر ان تطلب ناميبيا والرّاس الاخضر واستونيا وجيورجيا ، الانضمام الى الانتوساي خلال اجتماع المجلس التنفيذي الذي سينعقد خلال شهر اكتوبر.

بعض الانشطة الاخرى لامانة الانتوساي

من المهامّ الاساسية الموكولة لامانة الانتوساي ، تزويد الاعضاء بالمعلومات المتصلّة بأنشطة المنظمة . وتتولى الامانة العامة اصدار نشرات دورية بكافة اللغات المستخدمة في الانتوساي قصد احاطة الاجهزة العليا للرقابة علما بوقائع المؤتمرات وأنشطة التدريب على المستويين الدولي والاقليمي ، وتقديم تقرير عن اجتماعات المجلس التنفيذي وعن المشاريع المتمخضّة عن مختلف اللقاءات .

الامانة العامّة تستقبل زوارا دوليين

استقبلت الامانة العامّة عددا من الزّوار من الاجهزة العليا للرقابة في كافة ارجاء العالم بما في ذلك الاجهزة العليا للرقابة في ألبانيا والكندا والصين والكوستاريكا ومصر والمجر واندونيسيا وايرلندا واسرائيل والمكسيك والسويد واسبانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية ، وكذلك من المنظمات و المؤسسات الدولية مثل هيئة الامم المتحدة و (IFACI) المعهد الفرنسي للمراقبين والمستشارين الداخليين.وكان هدف هذه الزيارات في اغلب الاحيان تبادل المعلومات فيما يتعلّق بمحاضرات الانتوساي ، وبالوثائق والاستعدادات الخاصة بمؤتمر الانتوساي والندوات الاقاليمية وانشطة التدريب الثنائية .

ومن اهم المشاريع التي شرع في تنفيذها خلال هذه الصائفة هي اعداد طبعة جديدة لدراسة مقارنة حول انظمة الرقابة الحكومية في جميع ارجاء العالم ، كانت الامانة العامّة قد قامت بنشرها لاول مرّة قبل 25 سنة ويهدف هذا العمل الى تجميع المعطيات الجديدة واعادة صياغة مورد عصري للمعلومات يمكن الاعتماد عليه فيما يتّصل بهيكلة انظمة الرّقابة في العالم وصلاحيات جميع الاجهزة العليا للرقابة

ويواصل الجهاز الاعلى للرّقابة بالنمسا إضافة الى المهام الموكولة اليه كأمانة عامّة اصدار الطبعة الالمانية من المجلة الدولية للرقابة الحكومية بعد ترجمتها ، وتساعد الطبعة الالمانية من المجلة على توفير المعلومات المتعلقة بالرّقابة الحكومية لعدد كبير من مستعملي اللغة الالمانية في منطقة أوروبا الوسطى والذين ويناهزون 100 مليون شخص .

للحصول على معلومات اضافية يمكنكم الاتصال بالامانة العامّة للانتوساي :

Rechnungshofes Dampfschiffstrasse 2 , A - 1033 Vienna Austria.

البرنامج الانمائي للانتوساي

الانشطة الماضية والحالية والمستقبلية

ملاحظة المحرر : تولى اعداد هذا التقرير
موظفو الاى - دى - اى

تعريف البرنامج

تتمثل مهمّة البرنامج الانمائي للانتوساي في : "دفع تقدم المحاسبة والرقابة في القطاع العام خاصة في البلدان النامية ، وذلك من خلال تبادل المعلومات وتدريب موظفي الرقابة والمشرفين على حلقات التدريب في الاجهزة العليا للرقابة ".

ومن المعالم البارزة لبرنامج تبادل المعلومات الذي وضعه " الاي - دي - اي " الدليل الدولي للمعلومات حول التدريب في مجال الرقابة الذي يحتوي من ضمن اشياء اخرى على معلومات متعلقة بحلقات التدريب والمناهج والتقنيات الرّقابية المستخدمة في البلدان الاعضاء في الانتوساي .ويمثل برنامج تبادل المعلومات ايضا قاعدة لبرنامج التدريب . ومن مبادئ الاي - دي - اي الضمنية فيما يتعلق بمجال التدريب ، توفير التدريب التطبيقي لموظفي الرقابة وللمشرفين على عملية التدريب . وتحقيقا لهذا المبدأ الرئيسي ، يركز " الاي - دي - اي " الدورات التدريبية التي ينظمهاعلى المستوى الاقليمي ، ويعمل في هذا المجال بالتعاون مع الامانات العامةللمجموعات الاقليمية التابعة للانتوساي .

ويرسم المخطط الاستراتيجي " للاي - دي - اي " قبل كل شيء التوجهات الاستراتيجية لبرامج الاي - دي - اي وانشطته ، ويعتبر المخطط الاساسي الذي يمكن الاعتماد عليه في تقويم النتائج .

الانجازات

ساهم البرنامج الانمائي للانتوساي منذ بدأ أعماله في أواخر 1986 حتى نهاية 1991 في انجاز مايلي.

1 - اصدار النشريات التالية باللغات الخمس المستخدمة في الانتوساي :

* الدليل الدولي للمعلومات حول التدريب في مجال الرّقابة .
* عدد من النشرات الاخبارية والمقالات
* خمسة تقارير سنوية
* دليل دروس التدريب النموذجي
* ثمانية نماذج تدريبية مفصلة لورشات " الاي - دي - اي " المركزية
* تقريرين متخصصين حول استخدام الحاسب الميكروي لغايات رقابية .

* تقرير خاص حول رقابة الاداء على الدين العامّ .

2 – تنظيم 46 دورة تدريبية استفاد منها حوالي 1000 مشارك من 115 جهاز وطني للرقابة.

حطّم البرنامج الانمائي للانتوساي خلال السنة المنقضية الرّقم القياسي فيما يتعلق بعدد الانشطة التدريبية ، اذ ساهم 321 مشارك من 115 بلد في ما لايقل عن دورة واحدة من الدورات التدريبية ال13 التي نظمها " الاي – دي – اي " .

التمويلات والموارد

بلغت المساهمات المالية في برامج " الاي – دي – اي " فيما بين سنة 1986 ونهاية سنة 1991 مقدار 4.9 مليون دولار كندي .

ونستعرض فيما يلي المساهمين في البرنامج الانمائي للانتوساي خلال تلك الفترة :

البنك الاسيوي للتنمية ، والكندا والبنك الكاريبي للتنمية والدنمارك وفنلندا والبنك الامركي للتنمية والبانيا وهولندا والنرويج والبرتغال وبرنامج الامم المتحدة للتنمية والوكالة الامريكية للتنمية الدولية .

وقد قدّمت الاجهزة العليا للرّقابة الاعضاء في المنظمة مساهمات عينية للبرنامج الانمائي للانتوساي تمثلت في توفير مصمّمي الحلقات الدّارسية والمترجمين وخبراء التنمية اضافة الى نفقات استضافة الندوات . وقد قدّرت قيمة هذه المساهمات خلال الفترة الفاصلة بين سنتي 1986 و1991 ب 1.9 مليون دولار كندي (بالاعتماد على معايير النفقات بأمريكا الشمالية) .

استعراض انشطة البرنامج خلال الفترة الفاصلة بين سنتي1989-1991

تعهّد البرنامج الانمائي للانتوساي خلال المؤتمر الثالث عشر المنعقد ببرلين سنة 1989 برفع تقرير الى أعضاء المنظمة خلال المؤتمر المقبل الذي سينعقد بواشنطن خلال شهر اكتوبر 1992 ، حول انشطتهوانجازاته التي ساهمت في الايفاء بحاجيات الاجهزة العليا للرقابة في مجال المعلومات والتدريب وذلك على الصعيدين المحلي والاقليمي . وتحقيقا لهذه الغاية تم الشروع في مراجعة البرنامج العلمي ، وقد شملت هذه المراجعة النقاط التالية :

1 – اعداد ملخص لنتائج انشطة البرنامج والموارد المتصلة بها .

2 – اعدّ البرنامج تحليلا للاعمال التقويمية التي انجزها المشاركون عند نهاية كل نشاط تدريبي .

3 – اشرف الجهاز الاعلى للرّقابة بالسويد على اعداد مسح لاراء رؤساء الاجهزة العليا للرقابة المشاركين وأمانات مجموعات العمل التابعة للانتوساي والمشاركين في الندوات واللقاءات العلمية .

وبالاعتماد على ماذكر اعلاه استخلص " الاي – دي – اي " الاستنتاجات التالية :اوّلا لقد نال المنهج المتبع في تخطيط الدورات الدراسية وتمويلها وطريقة القاء الدّروس ، التي نجحت في تحقيق درجة هامةمن المعارف والخبرات ونقلالمناهج الى مختلف مناطق الانتوساي استحسان اغلبية المشاركين .

وقد أكدت الاغلبية الكبرى من المجيبين على مسح الاراء ان برامج " الاي – دي – اي " ساهمت في الايفاء بالحاجات الاقليمية والمحلية الخاصّة بالاجهزة العليا للرقابة في مختلف مناطق العالم .

واخيرا كان لبرنامج " الاي – دي – اي " تأثير واضح ، كما انها حققت الاهداف الخمسة المنصوص عليها في الخطة الاستراتيجية الواردة في كل من تقاريرها السنوية .

وقد تقرّر تنظيم سبعة لقاءات علمية سنة 1992 انعقدت بعد ستة منها وهي الاتية :

"لقاء الافروساي" و "الاي دي اي" "حول الرقابة على الاداء " الذي انتظم بالكامرون .

عقدت المنظمة الافريقية للاجهزة العليا للرقابة بالتعاون مع البرنامج الانمائي للانتوساي من 17 الى 20 فيفري 1992 بالكامرون لقاء تدريبيا خاصّا باجهزة الرّقابة الناطقة بالفرنسية حول موضوع "الرقابة على

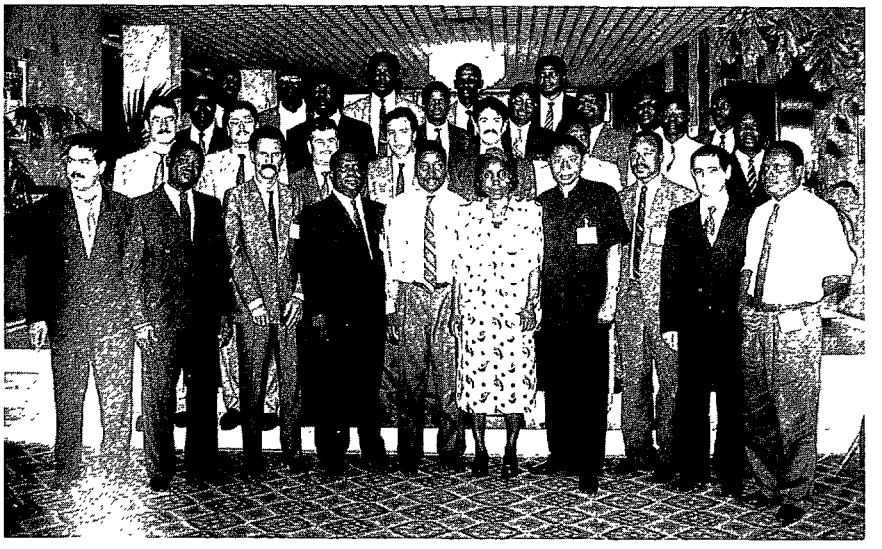

لقاء الافروساي والاي – دي – اي حول الرّقابة على الاداء " الذي انعقد بالكامرون من 17 الى 20 فيفري 1992

الاداء " . وقد شمل هذا اللقاء الذي يحمل عنوان " توطئة للرقابة على الاداء "والذي التئم بمدينة ياوندي ، القاء سلسلة من المحاضرات والدراسات التطبيقية ودراسة لبعض الحالات الخاصّة اضافة الى الفصل المتعلّق بتدريب المشرفين على عملية التدريب .

وقد ساعد استخدام دراسة الحالات العينية المشاركين على فهم مقوّمات الرّقابة على الاداء

وتعرّف المشاركون من خلال هذه الدراسات على مختلف اوجه الرّقابة على الاداء بما في ذلك مراحل التخطيط والتنفيذ وتطوير المعايير ، والاثبات واعداد التقارير وقد ساعد الفصل الخاصّ بتدريب المدربين المشاركين على تطوير خبراتهم التدريبية .

ويعزى نجاح هذه الدورة الى الجهود الكبيرة التي بذلها الجهاز الكاموني الذي وفّر للمشاركين والمدربين المساعدة الادارية اللازمة . وقد نظّم الجهاز المستضيف عدّة زيارات وانشطة اجتماعية. كما اتيحت الفرصّة لجميع المشاركين والمدربين للقاء جلالة السلطان الحاج سوادو نجيمولوه الذي يعود اسلافه الى القرن13. وذلك خلال مأدبة غداء نظمت على شرفهم.

اللقاء الذي نظمته الافروساي بالاشتراك مع "الاي دي اي" بمصر حول "ادارة الرقابة المالية والاشراف على سيرها"

عقدت المنظمة الافريقية للاجهزة العليا للرقابة والمحاسبة بالتعاون مع البرنامج الانمائي للانتوساي ، لقاءا تدريبيا بالقاهرة من 28 افريل الى 9 ماي 1992 ، وقد شارك في هذا اللقاء 15 بلدا افريقيا . واستضاف الجهاز الاعلى للرقابة المصري هذا اللقاء الذي تناول موضوع " الادارة والاشراف في إطار الرقابة المالية " . وقد جمعت الدورات بين الاستراتيجيات التدريبية والنماذج الوظيفية الاساسية والنظريات الادارية الى جانب الممارسات التطبيقية في إطار اجراءات الرقابة وذلك قصد تيسير عملية تنفيذ هذه المفاهيم واستخدامها .

وقد تم استخدام مبدأ دراسة الحالات العينيّة والاستعانة باشرطة الفيديو والمناقشات والعروض في القاء الدروس اثناء هذه الدورة وقد

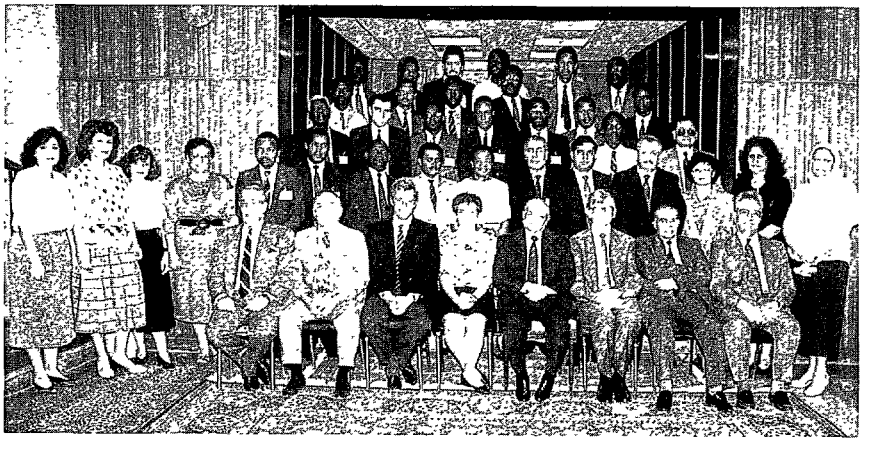

استضاف الجهاز المركزي للمحاسبة بمصر اللقاء التدريبي الذي نظمته الافروساي والاي – دي – اي حول الادارة والاشراف في الرقابة المالية " من 28 افريل الى 9 ماي 1992 .

ساهم الجهاز المركزي للمحاسبات بمصر مساهمة فعّالة في انجاح هذا اللقاء التدريبي ، وذلك بتقديم المساعدة الادارية الضرورية للمشاركين والمدربين ، كما قام بتنظيم زيارات مسائية لمدينة القاهرة ورحلة الى قنال السويس، واقام مأدبة عند اختتام الدورة .

اللقاء التدريبي الذي نظمته الاولاسافس بالتعاون مع "الاي دي اي" بالبرازيل حول موضوع "الادارة والاشراف في الرّقابة المالية"

نظمت منظمة امريكا اللاتينية والكاريبي للاجهزة العليا للرقابة بالتعاون مع البرنامج الانمائي للانتوساي لقاءا تدريبيا حول موضوع " الادارة والاشراف في الرقابة المالية " انعقد ببرازليا من 4 الى 15 ماي . وقد استضافت محكمة المحاسبات بالبرازيل التي يوجد مقرها بمدينة برازيليا هذا اللقاء وتم جلب المدربين من الكندا وكولمبيا والولايات المتحدة ، والقيت الدروس خلال هذا اللقاء باللغة الاسبانية بصفتها اللغة التي تتكلّمها اغلبية البلدان الاعضاء في منظمة الاولاسافس وقد حضر هذا اللقاء اثنان وعشرون مشاركا من 16 دولة.

ويتمثل الهدف الاساسي لهذه الدورة التدريبية في تطوير نوعية ادارة الرقابة المالية ونجاعة نفقاتها وفي دعم قدارت موظفي الرّقابة على أداء مسؤولياتهم الادارية او الرقابية . وقد تناولت الحلقات الدراسية المفاهيم الادارية والرّقابية والدور الاساسي للتخطيط في علمية الرّقابة والعلاقة مع الهيئات الخاضعة للرقابة وتخطيط العمل الرقابي واعداد التقارير الرّقابية . وقد تم الى جانب ذلك تخصيص حصص مسائية لتدريب المشرفين على عملية التدريب .

وقد وفرت محكمة المحاسبات بالبرازيل المساعدة الادارية اللازمة للمشاركين والمدربين الامر الذي ساهم في انجاح اللقاء . وتم تنظيم زيارة لمدينة برازيليا ولمعالمها وللمناطق المجاورة لها كما اقيم حفل استقبال عند اختتام اللقاء .

لقاء "السباسي"و"الاي دي اي" حول موضوع "الرقابة بالستخدام الحاسوب" الذي انعقد بجزر سولومون

عقدت منظمة جنوب المحيط الهادي للاجهزة العليا للرقابة بالتعاون مع البرنامج الانمائي للانتوساي لقاءا تدريبيا بجزرسولومون من 20 الى 31 جويلية 1992 حول موضوع " الرقابة في محيط يستخدم الحاسوب " . وقد التئم اللقاء الذي يحمل عنوان " الرقابة باستخدام الحاسوب " بمدينة هونيارا و استضافه الجهاز الاعلى للرقابة بجزر سولومون . وشمل اللقاء محاضرات وعروض وتجارب تطبيقية باستخدام الحاسب المصغّر وحصصا خاصّة بتدريب المشرفين على تدريب موظفي الرقابة.

وقد تناولت الدورات الدراسية مقومات الحاسوب والرّقابة باستخدام الحاسوب ورقابة مردود انفاق الاموال على انظمة الحاسوب . واستخدام بعض حزمات البرامج الميكروية في الرقابة مثال الاستخلاص والتحليل التفاعلي للبيانات ولوتيس 1-2-3 وحافظة الرقابة الالكترونية ، والتجارب

احتضنت البرازيل لقاء الاولاسفس و " الاي – دي – اي " حول موضوع : " الادارة والاشراف في الرقابة المالية " الذي انعقد بمدينة برازيليا من 4 الى 15 ماي 1992

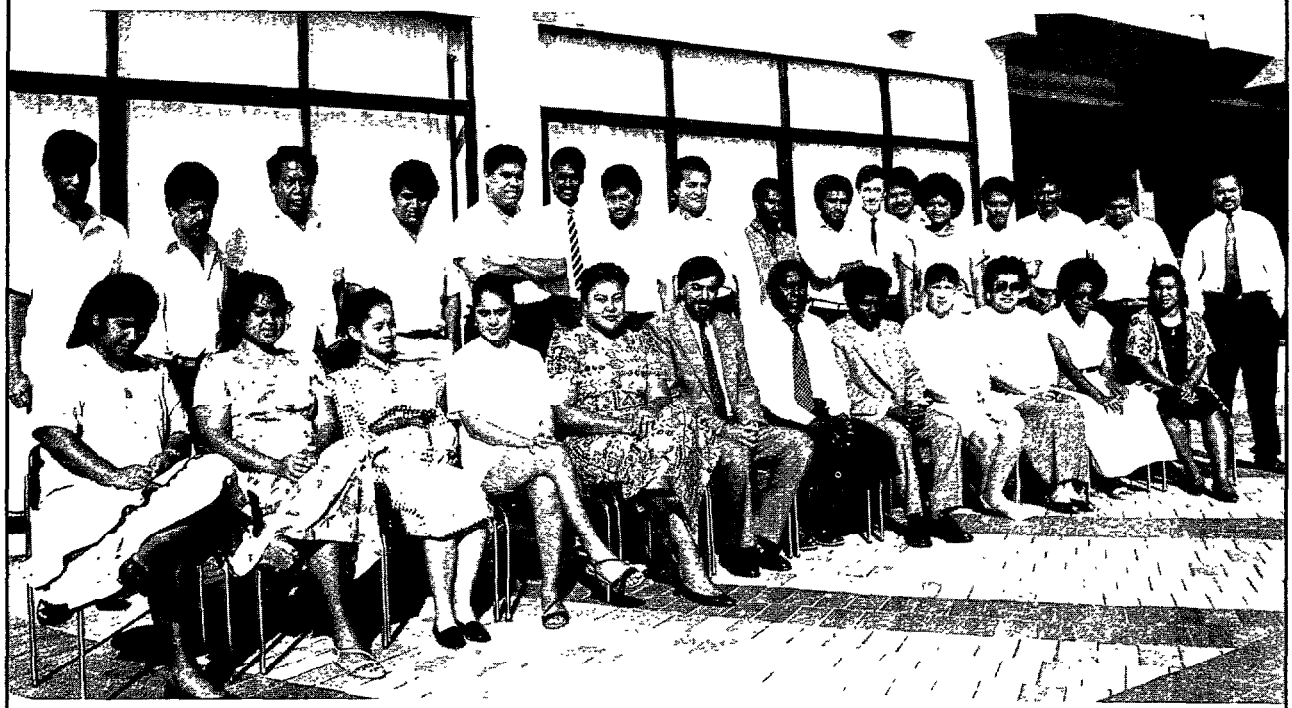

لقاء " سباسي" " والاي دي اي" حول موضوع " الرقابة بالستخدام الحاسوب" الذي انعقد بجزر سولومون من 20 الى 31 جويلية 1992

التطبيقية لاستخدام الحاسب الميكروي في الرّقابة . وشمل الفصل الخاص بتدريب المشرفين على التدريب عروضا قدّمها المشاركون ومناقشات تهدف الى التدريب على مناهج التعليم والعرض.

وقد قدّم جهاز الرّقابة ووزارة المالية بجزر السولومون للمشاركين في الندوة المساعدة والدعم اللازمين .كما وفر مكتب المراقب العام بجزر السولومان جميع الاحتياجات الادارية ، الامر الذي ساهم في انجاح هذا اللقاء التدريبي. وقد استضاف المراقب العام لجزر سولومون حفلي الافتتاح والاختتام. وحضر حفل الافتتاح كل من المراقب العام ووزير المالية.

اللقاء التدريبي للساد كوساي و"الاي دي اي" الذي انعقد بناميبيا حول موضوع : "استخدام الحاسوب في عملية الرقابة"

نظم مؤتمر جنوب افرقيا للتنمية والتعاون للاجهزة العليا للرقابة ، والبرنامج الانمائي للانتوساي لقاءا تدريبيا بناميبيا من 3 الى 7 اوت 1992 حول موضوع المراقبين واستخدام الحاسوب . ويحمل اللقاء العنوان التالي : " استخدام الحاسوب في عملية الرقابة " وقد انعقد بوبندهوك واستضافه الجهاز الاعلى للرّقابة في ناميبيا . وشمل اللقاء سلسلة من المحاضرات وعروضا لاشرطة فيديو ومناقشات جماعية .

وقد غطى اللقاء المحاور التالية : تأثير استخدام الحاسوب على عملية الرقابة ، والتخطيط لاستخدام الحاسوب على عملية الرّقابة ، والتخطيط لاستخدام الحاسوب المصغّر في الاجهزة العليا للرّقابة كأداة إدارية ورقابيّة . وقد قدّمت للمشاركين عروض حول حزمات البرامج الميكروية المتمثلةفي الاستخلاص والتحليل الفاعلي للبيانات .

وتولّى المشاركون إعداد خطّة حيوية قصد مساعدة صانعي القرارات في الاجهزة العليا للرّقابة الذين نظّم هذا اللقاء لفائدتهم ، على تطبيق الرّقابة بواسطة معالجة البيانات آليا داخل اجهزتهم.

وقد وفرّ الجهاز الاعلى للرّقابة في ناميبيا للمشاركين الدعم اللازم لانجاز هذا اللقاء وكما نظمت في منتصف هذا اللقاء زيارة ثقافية لمدينة ويندهوك ، تلتها مأدبة عشاء رسمية .

اللقاء التدريبي الذي نظمته الاسوساي والاي دي اي بتايلاندا حول موضوع " استخدام الحاسوب في عملية الرّقابة "

نظمت المنظمة الاسيوية للاجهزة العليا للرقابة بالتعاون مع البرنامج الانمائي للانتوساي لقاءا تدريبيا بتايلاندا من 7 الى 11 سبتمبر 1992 حول موضوع المراقبين واستخدام الحاسوب . وقد انعقد اللقاء الذي يحمل عنوان " استخدام الحاسوب في علميّة الرّقابة " ببانكوك ، وشمل اللقاء سلسلة من المحاضرات ، وعرضا لاشرطة ڤيديو ودراسة لبعض الحالات العينية.

وقد وفّرت الدورات الدراسية إطارا لادماج المخاطر المتصلة برقابة معالجة البيانات آليا في عملية الرّقابة . وقد تم استخدام دراسات الحالات لدعم هذه المفاهيم. وتم التأكيد على تنظيم مهام الرّقابة على معالجة البيانات آليا واستخدام تقنية الحاسوب المصغر وتطبيق هذه المفاهيم.وتولى المشاركون في النهاية اعداد خطط عمل قصد المساعدة على تنفيذ الرّقابة على معالجة البيانات آليا داخل اجهزة الرّقابة .

وقد تحقّق نجاح اللقاء بفضل جهود جهاز الرّقابة بتايلاندا ، الذي وفّر للمشاركين المساعدة الادارية اللازمة .و نظم الجهاز فضلا عن ذلك انشطة اجتماعية متنوعة وزيارات ثقافية على امتداد الاسبوع .

الانشطة المستقبلية

سيتولى السيّد " دوسوتالس " المراقب العامّ للكندا ورئيس البرنامج الانمائي للانتوساي مناقشة خطة عمل البرنامج بالنسبة للفترة الفاصلة بين سنتي 1992 و 1995 مع الاجهزة الاعضاء خلال المؤتمر الرّابع عشر لمنظمة الانتوساي . وسيتيح المؤتمر ايضا لادارة البرنامج فرصة استشارة اعضاء الانتوساي والاطلاع على اقتراحاتهم قصد العمل على الإيفاء بحاجيات جميع الاجهزة الاعضاء .

للحصول على معلومات اضافية يمكنكم الاتصال بالبرنامج الانمائي للانتوساي ، مكتب المراقب العامّ :

240 Sparks Street , Ottawa , Canada , k1A OG6.

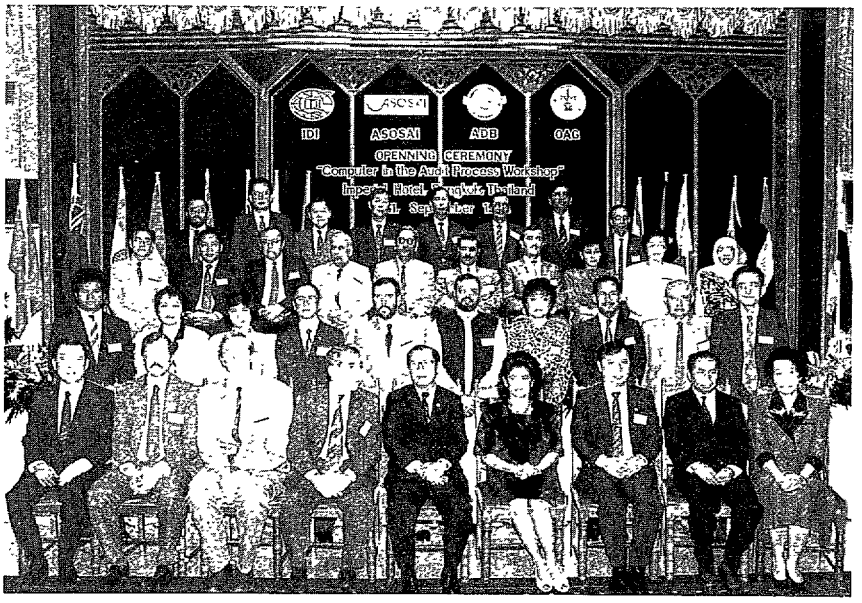

"استخدام الحاسوب وعملية الرقابة " كان محور اللقاء الذي نظمته الاسوساي بالتعاون مع "الاي دي اي" من 7 الى 11 سبتمبر 1992 بتايلاندا.